قاسيون

العدد 422
السبت 3 تشرين الأول 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (10.315.699) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الحركة الشيوعية العالمية.. والآفاق

أعاد اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمي المنعقد في دمشق هذه الحركة إلى دائرة الضوء والاهتمام لدى الرأي العام ووسائل الإعلام في منطقتنا.. هذه الحركة التي استعجل البعض بإعلان دفنها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأكثرية البلدان الاشتراكية.. والأمر كذلك، فإن الواقع ومتطلبات الحياة يتطلبان بحثاً معمقاً لواقع الحركة وآفاقها والمهام المستجدة المنتصبة أمامها..

في بادئ الأمر يجب القول إن هذه الحركة تمر في مرحلة إعادة بناء، مما يتطلب منها تقييم جدي لتجربتها بنجاحاتها وإخفاقاتها دون تهوين أو تهويل.. لذلك لا يمكن القول اليوم إنها موجودة كما كانت في الماضي كحركة موحدة ومتماسكة، بل يمكن القول إن هناك عشرات الأحزاب وملايين الشيوعيين في كل أنحاء الأرض، ولكن الحركة تمر بمرحلة انتقالية سيتم فيها فرز الغث من السمين على كل المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية، وهذه العملية لن تتم بنجاح دون النضال ضد خطرين حقيقيين تتعرض لهما الحركة من داخلها، بسبب تداعيات الانهيار الذي حصل في نهاية القرن الماضي وما أنتجه من تغير مؤقت في ميزان القوى العالمي ومن تراجع عام لمجمل الحركة..

الخطر الأول: هو خطر التماهي مع القوى والتيارات الأخرى التي كانت تاريخياً على تحالف معها أو على حوافها بحجة **الانفتاح**، مما يؤدي إلى ضياع وجهها المستقل المعبر عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة وسائر الكادحين، وبالتالي انحلالها وزوالها.. ولأن المجتمع مثل الطبيعة لا يحب الفراغ، ولأن النضال ضد الرأسمالية هو حاجة موضوعية، فإن قوى أخرى ستظهر من رحم المجتمع لتلعب هذا الدور، الأمر الذي سيكون أصعب وأطول زمناً..

الخطر الثاني: هو خطر التقوقع والتكلس والانعزال بحجة **الحفاظ** على الثوابت، مما يحول الشيوعيين إلى عصبة من «المختارين» الذين لا يعرفون مجتمعهم ولا يعرفهم مجتمعهم. الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انقراض هذه التنظيمات مع الضرر والخسارة الذي يحمله هذا الأمر على سرعة تطور الحركة اللاحق القادم حتماً.

إن جذر هذين التيارين يكمن في **التعامل الخاطئ** معرفياً ومنهجياً مع **الماركسية**. فالأول يعتبرها كاملة متغيرة، والثاني يعتبرها كاملة ثابتة. بينما الحقيقة تكمن ما بينهما، والمهم تحديد الحدود الصحيحة علمياً للثابت والمتغير فيها.. فهي كأي علم تحوي جملة من الحقائق الثابتة، وهذه الحقائق لا تنتفي إلا بانتفاء الظاهرة التي تعالجها، وهي في هذه الحالة الرأسمالية نفسها، كما أن حقائق جديدة تضيفها الحياة بتطورها لا يجوز عدم رؤيتها.. والنتيجة أن الخطر الأول **يتذرّع بالواقع الجديد** كي ينسف النظرية والذي تبين أنه لم يصل إلى قامتها، أما الخطر الثاني **فيتذرّع بالثبات على المبادئ** لكي يتعامى عن وقائع الحياة الجدية والذي هو أضعف من أن يراها..

والنتيجة أنه يجري فرز صحي جداً في الحركة الشيوعية سيجعل بعض تنظيماتها شيوعية اسماً في أحسن الأحوال.. وسيضع هذا التطور الشيوعيين الفعليين في مكانهم الطبيعي في المجتمع، جاذباً نحوهم كل القوى الحية فيه التي لها مصلحة في النضال الجذري ضد الرأسمالية بتعبيراته المختلفة، على طريق استعادة دورهم...

والآن أين تكمن المهمة الأساسية؟ إن الأزمة الرأسمالية العالمية التي تتسارع حالياً بوتيرة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، قد خلقت الأجواء الموضوعية الضرورية لإيقاف تراجع الحركة الشيوعية والانطلاق نحو الأمام، وبمقدار فهم هذه الحقيقة والتعامل معها بروح ثورية بمقدار ما سيتم توفير العامل الذاتي الضروري للتفاعل مع الواقع الموضوعي المستجد. مما يقتضي الارتقاء إلى مستوى أعلى في كل المجالات المعرفية والفكرية والسياسية والجماهيرية والتنظيمية.

والأمر الذي يجب أن يقال إنه بمقدار ما حققت الحركة الشيوعية تقدماً هاماً في مناطق مختلفة من العالم بالتعاون مع كل الثوريين الحقيقيين، وخاصة في أمريكا اللاتينية ومناطق مهمة من آسيا، بمقدار ماتزال هنالك معوقات ذاتية خطيرة في إطار الحركة الشيوعية في البلدان العربية تمنعها من لعب الدور المطلوب منها في منطقة مهمة من العالم يحتدم فيها الصراع مع الإمبريالية العالمية، وتكاد أن تكون نقطة المواجهة الأخطر معها في كل العالم.

إن الشعب في البلدان العربية **يطالب** الحركة الشيوعية بإنهاء تشرذمها وإنجاز وحدتها، لكي يتسنى لها القيام بالدور الوظيفي المطلوب منها وطنياً واجتماعياً، وهو مايزال **يمهلها**، وإذا ما تأخرت عن واجبها فهو لابد من أن **يجد** بدائله الثورية التي تسمح له بتوفير الأدوات الضرورية للدفاع عن كرامته وكرامة أوطانه.

■■



عجوز أعزل يتحدى جنود الاحتلال الإسرائيلي المدججين بالسلاح داخل المسجد الأقصى نيابة عن الأنظمة العربية وجيوشها.

(الصورة: رويترز)

الاجتماع الاستثنائي للأحزاب الشيوعية والعمالية



أقام الحزب الشيوعي السوري يوم الاثنين ٢٠٠٩/٩/٢٨ في سينما الزهراء بدمشق مهرجاناً جماهيرياً للترحيب بوفود الأحزاب الشيوعية والعمالية المشاركة في الاجتماع الاستثنائي للأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم، للتضامن مع القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى بمشاركة أكثر من ٥٢ حزباً من ٤٣ بلداً في جميع قارات العالم.

وتلبية لدعوة الحزب الشيوعي السوري لحضور المهرجان، شاركت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بوفد من رئاسة مجلس اللجنة الوطنية ضم الرفاق حمزة منذر، جبران الجابر، رئيف بدور، عبد العزيز حسين، عصام إسحاق.

ألقي في المهرجان عدد من الكلمات التي تحدثت عن معاني انعقاد هذا الاجتماع في دمشق مؤكدةً تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، إلى جانب التضامن مع سورية ولبنان في تحرير أراضيهما المحتلة في الجولان ومزارع شبعا، وضرورة تقديم قادة الكيان الصهيوني إلى المحاكم الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية.

.... التفاصيل ص٧

نابشو القمامة.. وحرائق المكبات.. والحكومة

أكثر ما يلفت الانتباه في تصريحات المسؤولين حين تشب الحرائق في مكبات النفايات، هو ذكر النابشين الذين يعملون في التنقيب داخل أكوام القمامة، وتحميل الجهات الحكومية لهم مسؤولية ذلك بشكل يبعث على الألم والاستغراب بآن واحد.

والحقيقة أن هؤلاء النابشين، وهم حشود غفيرة من الفقراء يزحفون يومياً باتجاه مكبات القمامة بحثاً عما يمكن الانتفاع به أو إعادة تصنيعه، غالباً ما يعملون تحت سيطرة وإشراف متعهدين أو تجار كبار اتخذوا من القمامة وسيلة لرفد ثرواتهم بالمزيد من الأموال. وفوق ذلك فإن قسماً لا بأس به من هؤلاء المعدمين، يأتون بحثاً عما يسد الرمق وسط أكوام نفايات الأحياء الغنية. ويستطيع المدقق في عملية النبش أن يرى تصارع عدد منهم على أكياس محددة يتم تفريغها في شاحنات باتوا يحفظونَ الأحياء التي تأتي منها، لأن خبرتهم في الفقر وفي تجاهل السياسات الحكومية لهم، جعلتهم يحفظون سيارات القمامة القادمة من الأحياء الغنية، ويميزونها عن تلك المحملة من الأحياء الفقيرة.

وقد أسهب العديد من المسؤولين في الحديث عن وجوب قمع هذه الظاهرة غير الحضارية، (وخصوصاً بعد حريق مكب حمص الذي كاد يتحول لكارثة) وتخصيص المزيد من الحراس وعناصر الشرطة لطرد هؤلاء. واقترحت بعض العقول النيرة تنظيم عمل النابشين، تجنباً للفوضى ولأي مظاهر صراع (غير حضاري) على أكياس القمامة.

ونسي المتحدثون ومقترحو الحلول أن هؤلاء الفقراء هم مواطنون سوريون لهم حق الحياة الكريمة، ويقع على عاتق الحكومة السعيدة باللبرلة والانفتاح والخصخصة التفكير جدياً بما آلوا إليه وتأمين فرص عمل تضمن الحد الأدنى من الكرامة لهم، وتجنبهم التعرض لمثل هذه التقييمات اللاإنسانية عند الحديث عنهم.

لهؤلاء النابشين الذين لن يتسنى لمعظمهم قراءة هذه الكلمات نقول: إن عملكم هذا أكثر كرامة وشرفاً وحضارية من السطو على المال العام، وأنظف من التستر على الفساد المتورط فيه كثيرون ممن يهاجمونكم ويتهمونكم جزافاً.

وأما القائمون على السياسة الاقتصادية في البلاد، والمتسببون في وجود هؤلاء الفقراء وفي لجوئهم إلى عمل كهذا، أولئك الذين لن يهتموا بهذه الكلمات حتى لو تسنى لهم قراءتها فنقول: أنتم من تتحملون مسؤولية وجود مشكلة اسمها النابشون، وأنتم المعنيون بحلها بشكل جذري..

■ **نجوان عيسى**

في مدينة عدرا العمالية:
التلوث يتفشى.. والحكومة ماتزال صامتة!

◄ نزار عادلة



حملة رسمية أطلقت مؤخراً حول تلوث الأراضي الزراعية بسبب أكياس النايلون التي تغطي مساحات كبيرة في المدن والأرياف كافة.
من الجميل الاهتمام بالبيئة وهو الهدف الذي تسعى إليه كافة الدول العالم. ولكننا تناسينا التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية في القطاع الخاص تحديدا، وما سببته وتسببه من أضرار للاقتصاد وللعاملين فيها والقاطنين حولها، خصوصاً وأن الآلاف من تلك المنشآت تنتشر في الأحياء السكنية، وهذه حقيقة واضحة لا يستطيع أحد إنكارها أو التستر عليها، غير أن ما يثير الدهشة والاستغراب أننا لدى الحديث عن حلول لهذه المشاكل نتجاهل الأسباب التي أدت إلى حدوث التلوث، وإلى إقامة هذه المنشآت بين البيوت السكنية.

تجاهل الإنسان:

وإذا كان هناك تجاهل لأسباب إقامة هذه المنشآت (وهي بالتأكيد أقيمت بعد أن دفع أصحابها رشاوى للبلديات ولجهات أخرى) فإن هناك تجاهلاً للمشكلة الأخطر في القطاع العام. أي الأمراض المهنية التي تفتك بالعمال في كافة المواقع الإنتاجية، مع تجاهل كلي لمبادئ للسلامة المهنية والأمن الصناعي، رغم وجود القوانين والتشريعات التي لو نفذت لحققت الأهداف الوطنية في مجال حماية اليد العاملة من الأمراض المهنية.

ويشير الاتحاد العام لنقابات العمال في تقاريره إلى أنه حقق نقلة نوعية في التثقيف والتوعية بأهمية السلامة والصحة المهنية، تتناسب مع مستوى التطور التقني والتكنولوجي الحاصل في سورية، وما ترتب على ذلك التطور من أهمية للسلامة والصحة المهنية، كوسيلة لتطوير قدرات العمال على التعاون مع التقنيات الصناعية، وذلك من خلال تخريج مشرفي صحة وسلامة مهنية من المعاهد النقابية وهنا نسأل:

أين مواقع هؤلاء؟ وإذا كان منهم من تخرج فهل قام ويقوم بدوره المباشر؟

الجواب نجده لدى جيش المرضى في كافة المؤسسات الإنتاجية.

الأرقام تتحدث:

في الشركة العامة للإطارات يتعامل العامل مع /١٠٠/ مادة أولية أكثرها كيميائي وخصوصاً في قسم الخلطة، وقد دخلت هذا القسم منذ سنوات لدقائق، وبعد خروجي منه فوجئت بأن الغازات اخترقت ثيابي وأصبح لون جسمي أسود بالكامل، فما بالنا بالعامل الذي يعمل لعشر ساعات يومياً في هذا القسم، أيضاً في قسم التحاليل المخبرية هناك عشر عاملات أجهضت الواحدة منهن مرات عديدة. وعلى كل في الشركة /١٤٠٠/ عامل، هناك أكثر من /٥٠٠/ يحملون تقارير طبية تطالب بإبعادهم عن العمل الإنتاجي، والإدارة لا تملك قرار الإبعاد، وكذلك الوزير، وهم ينتظرون الرحمة.

وفي شركة الأسمدة وفي المصفاة في حمص وبانياس وفي شركة الحديد وفي المناجم وكافة الشركات الإنتاجية آلاف المرضى والإصابات المهنية، والكلفة السنوية للعامل الواحد المشمول بالطبابة في الجهات العامة هي بحدود /٤٤٩٨/ ل.س سنوياً، وهذا الرقم يختلف من جهة إلى أخرى، وباعتماد أرقام السنوات السابقة والبالغة /١.٧/ مليار ل.س تبلغ كلفة الطبابة في القطاع العام الاقتصادي /٥٥/ مليون ل.س، وفي القطاع الإداري هنا نجد أهمية الضمان الصحي، ولكن الحكومة تتلكأ في إصداره وذلك بسبب منعكساته الإيجابية على العمل والعمال بشكل مباشر.

حسين الأحمد أمين الشؤون الصحية في الاتحاد العام لنقابات العامل يقول في هذا الموضوع:

«تسعى أمانة الشؤون الصحية بشكل دائم لتفعيل دور الصحة والسلامة المهنية، ودور مفتشي الصحة المهنية، لما لها من دور في حماية العامل من التعرض لإصابات العمل والأمراض المهنية وتحسين شروط وظروف بنية العمل، وقد وجه الاتحاد العام بالنقاط التالية:

التعاون والتنسيق مع الإدارات العامة لمعالجة أسباب إصابات العمل والتقيد بإجراء الفحوص الطبية.

توجيه النقابات للقيام بجولات ميدانية على المؤسسات العامة والخاصة بمشاركة مفتشي الصحة والسلامة المهنية لرصد الواقع الصحي فيها.

دعم لجان السلامة والصحة المهنية والتأكيد على قيامها بدورها.

زيادة عدد مفتشي الصحة والسلامة المهنية.

تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمتي العمل الدولية والعربية بخصوص الأمن الصناعي والسلامة المهنية.

والبيئة أيضاً:

ويتابع أمين الشؤون الصحية قائلاً: كلما اتسع قطاع الصناعة كلما اتسع حجم الملوثات الفيزيائية والكيميائية والحيوية، بالإضافة إلى وضعية أماكن العمل التي لا تتوفر فيها الشروط الأساسية للصحة مثل التهوية والضوء ونوعية البناء، مما يؤدي لتلوث بيئة العمل بشكل خاص، إضافة إلى تلوث البيئة بشكل عام. وقد أصبح التلوث واضحاً في كل مكان، وتعتبر دمشق بشكل خاص من أكثر مدن العالم تلوثاً.

وقد تسارعت الجهات الوصائية لإيجاد حل ما، وتم إحداث الهيئة العامة لشؤون البيئة، وتشكيل اللجنة الوطنية للبيئة ووضع إستراتجية عامة للجنة الوطنية للبيئة لدراسة الوضع البيئي والعمل على الحفاظ على بيئة نظيفة سليمة ومعافاة. طبعاً حدثت هذه التطورات وهذه الإنجازات منذ أكثر من خمس سنوات، وبعد ذلك أنشئت وزارة دولة لشؤون البيئة، وأحدثت مديريات للبيئة في كافة المدن. ولكن حتى الآن لازالت اللجان تدرس، ولا زالت التصريحات تؤكد، ولا زالت القرارات تصدر وجميعها قبض الريح، وعشرات الآلاف من العمال يعانون من مختلف الأمراض، والخاسر هو الاقتصاد الوطني، ولو سألت أي عامل في أية شركة إنتاجية عن دور لجان الصحة والسلامة المهنية ومهماتها لأجابك فوراً أنه لا يعرف شيء عن هذه اللجان ودورها!!

في عدرا العمالية:

من لم يمت بالسيف مات بغيره، البحر من وراءكم وعدرا العمالية أمامكم.

العامل يتعرض للتلوث في عمله في غياب السلامة المهنية والأمن الصناعي، ولكن في مدينة عدرا العمالية يتعرض وأسرته للتلوث والموت البطيء.

/٢٥/ ألف مواطن، مما تبقى من عمال القطاع العام الذين فازوا بامتلاك بيوت من خلال عقود إذعان مع مؤسسة الإسكان والمصرف العقاري، ينعمون بيوتهم بعد كدح /٨/ ساعات عمل و/٣/ ساعات مواصلات وسط أسراب من الذباب والناموس القادم من محطة الصرف الصحي والمطاحن من الجهة الغربية للمدينة، وتقتحم مداخن شركة الأسمنت الثلاث شرق المدينة العمالية لتنفث كل مدخنة في الساعة الواحدة /٧/ أطنان من الغازات السامة. تنشر سحابة سامة فوق المدينة تلوث الأرض والزرع والإنسان. وفي الجهة الشمالية محرقة لوحدات عسكرية تنفث سموم /١٢٠/ مادة كيمياوية تدخل في صناعة الإطارات والأحذية ومخلفات الجيش لتنتشر الأبخرة والروائح.

ويفصل المدينة عن مستودعات الغاز والنفط، حيث يتسرب الغاز مع التلوث الناتج عن معمل المنظفات، طريق دولي يسمونه طريق الموت يتقاطع مع المدينة الصناعية التي باتت تضم عشرات المعامل، ورحمة بسكان دمشق أمرت الجهات الوصائية بنقل الدباغات إلى عدرا لتكتمل حلقات التلوث بروائح الجلود والأصبغة والمواد السمية.

ويقف جبل الثنايا بشموخ ليفصل أوتوستراد دمشق حمص عن المدينة العمالية، وقبل سنوات كان ينفث الأبخرة مع أصوات الانفجارات التي يتسبب بها تجار البحص والرمل الذين منعوا من العمل، والآن يتواسطون للرجوع إلى هذا الجبل.

اكتملت الحلقة

وهكذا اكتملت الحلقة في مدينة يقطنها أكثر من /٢٥/ ألف مواطن من ذوي الدخول المحدودة يعملون في شركات إنتاجية وصناعية في القطاع العام. ويبدو أن الجهات الوصائية لم تكتف بمعاقبة العمال في الشركات التي يعملون فيها من ناحية إهمال السلامة المهنية والأمن الصناعي بل هي تعاقب الآن عائلاتهم وأطفالهم من خلال التلوث في عدرا العمالية.

المهندس أيمن حاج أحمد رئيس المكتب الفني بالبلدية يقول: «منذ أن أنشئت عدرا العمالية والتلوث موجود بسبب شركة الأسمنت التي تنفث مئات الأطنان من الغازات يومياً، ومن محطة الصرف الصحي ومن حرق النفايات، وهذا التلوث خارج عن إرادتنا وقد وجهنا كتب عديدة ومراسلات إلى الجهات الوصائية ولكن لا حلول حتى الآن»

وحول واقع البلدية يقول: الضاحية تضم /٢٥/ ألف إنسان، وتتوسع سنوياً، ولكنها تعامل على أنها قرية صغيرة تضم /٥٠/ إنساناً، لذلك لا موارد ولا إمكانيات نهائياً.

ويقول المواطن محمد توتنجي: «الضاحية تفتقر إلى الخدمات بشكل عام، فيها حديقة مغلقة منذ /١٥/ سنة والنظافة معدومة والمواطن يحرق الزبالة للخلاص من الذباب، وغبار الأسمنت تسبب في أمراض عديدة بين الأطفال خصوصاً. وتنتشر الروائح وأسراب الذباب في شوارع وبيوت المدينة العمالية».

قبل أكثر من عامين قال وزير الصناعة إنه قد تم توقيع عقد مع شركة نمساوية لإحضار فلاتر لمعمل الأسمنت، ومدة التوريد /١٨/ شهراً، والآن بعد /٣٠/ شهراً لم يتم التوريد، ولازالت المداخن تنفث سمومها في الشركة، والعمال وأطفالهم يعانون العديد من الأمراض (سرطانات، التهاب جلد، ضيق تنفس) سحابة من غبار الأسمنت تغطي المدينة بالكامل، الأشجار تحترق، والغبار يغطي الوجوه. ولكن الاجتماعات تعقد يومياً للبحث في شؤون البيئة والحديث الدائم عن هذا الإنجاز العظيم (السكن العمالي)، والمدينة تتوسع كل عام، والمرضى يزدادون عدداً، والخاسر هو الإنسان. ■

في فرع نقابة المحامين في الحسكة:
مهزلة انتخابية جديدة!

أحالت المادة ٩٨ من قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم /٣٩/ لعام ١٩٨١ إلى النظام الداخلي لنقابة المحامين مسألة (كيفية إجراء الانتخابات النقابية) وقد حددت المادتان /٤٨/ و/٤٩/ من النظام إياه الشروط الانتخابية الملزمة من ناحية الإعداد لمباشرة العملية بـ(الاقتراع الأبيض السري)، وأيضاً أوجبت الفقرة /ب/ من المادة /٤٩/ عدم الاعتداد بأي بطاقة لا تتوفر فيها الشروط المحددة في المادة /٤٨/ أي (بطاقات بيضاء مختومة بخاتم النقابة).

ما جرى في انتخابات فرع نقابة المحامين بالحسكة يوم ١٤\٩\٢٠٠٩ كان عكس ما نص عليه القانون المهني، وما حدده النظام الداخلي، في ظاهرة غريبة لم يشهد الفرع لها مثيلاً، وبتعنت همجي وقراءة سخيفة وسطحية للمادة ٣ من قانون المحاماة. حيث تم إقرار الأوراق المطبوعة بأسماء مرشحي الجبهة للفرع والمؤتمر، ولدى الاعتراض على ذلك قرأ ما يسمى رئيس الفرع نص المادة ٣ من قانون المحاماة وهو «تعمل النقابة وفق مبادىء ومقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهاته» وهذا يعني أن قيادة البعث المحلية هي التي قررت خرق القانون، ومن المستغرب فعلا أن أياً من الحزبيين الحاضرين لم يستنكر اتهام الحزب بالتجاوز على القانون، ونسف النظام الداخلي.

أما الاعتراضات الفورية على خرق القانون فقد حولت إلى مندوبي مجلس النقابة من دمشق الذين تذرعوا بإحدى المواد التي تتعلق بالنظر بالطعون الانتخابية بعد الانتخابات وإعلان النتائج، مما نبهنا إلى أن هذه الخروقات تماثل وتشابه الجرائم المشهودة وجرائم الجلسات المنصوص عليها في المادة /٢٨/ والمادة /١٧٠/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، والتي أوجبت ردعها فوراً منعاً لتحقق النتائج الجرمية أو فرار الفاعلين بفعلتهم، ولكن أحداً لم يصغ ولم يلتفت إلى هذا، مما أدى إلى الاستمرار في الخرق والوقوع في البطلان، عندها قلنا وقبل البدء بالاقتراع إن النتائج قد بانت سلفاً، حيث اقترح بعض الغيورين (الانسحاب)، ولكنا اتفقنا على البقاء بغية مشاهدة ما تبقى من العرض الانتخابي الفاشل.

ما جرى مهزلة بكل المقاييس القانونية والمعاني الديمقراطية، وربما كان مبدأ «سيادة القانون» مجهولاً بالنسبة لبعض المرتكبين.

نحن لا نصطاد في الماء العكر، ولكننا نستعجب أن تبدو القيادة المحلية خارج الحزب والقطر والسيطرة، وكيف لا تصغي إلى توجيهات الأمين القطري بضرورة احترام القانون حفاظاً على كرامة المواطن والدولة، وضمانا للحرية المقدسة، فمن المعيب أن يختفي هؤلاء أو غيرهم خلف أسوار الحزب ليخترقوا القانون!!

وحيث أن ما جرى باطل (وما بني على باطل فهو باطل)، وأن ما مورس عديم الشرعية القانونية (وما نتج عن اللامشروع غير مشروع)، ولتصحيح الأوضاع نقترح إبطال انتخابات فرع نقابة المحامين بالحسكة التي جرت بتاريخ ١٤\٩\٢٠٠٩ والقيام بإجرائها مجدداً، وفقاً للأصول القانونية والشروط النظامية، بعيداً عن التدخلات الطفيلية والاستئناسات الوهمية.

الحسكة - المحامي ممتاز الحسن

عمال القطاع الخاص والمنحة الضائعة

أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي رقم /٥٦/ لعام ٢٠٠٩ القاضي بصرف منحة للعاملين في الدولة ولمرة واحدة بنسبة ٤٠٪ من الراتب الثابت قبل العيد بأيام، وبناء عليه تحركت الجهات المعنية لتشمل المنحة باقي القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع المشترك والخاص. فقد دعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رئيس غرفة التجارة والصناعة الأستاذ محمد غسان القلاع لحضور اجتماع يطالب أرباب العمل بصرف المنحة لعامليهم أسوة بالعاملين في القطاع العام.

ورغم تقديرنا لبادرة الوزارة فإن الوقائع تؤكد أن هذا الأسلوب في التعامل مع أرباب العمل لن يجدي نفعاً، حيث لم يلتزم أي من أرباب العمل بهذا التوجيه، فالاتحاد العام لنقابات العمال لا يملك سيفاً حتى يجبر كل أرباب العمل بصرف هذه المنحة، خاصة وأن الاتحاد قد بح صوته لكثرة ما دعا لانضمام عمال القطاع الخاص إلى النقابات، ولكن دون جدوى، تارة بسبب تهرب أرباب العمل خوفاً من المؤسسة العامة للتأمينات، وتارة بسبب ضعف الوعي عند هؤلاء العمال الذين لم يقتنعوا حتى اللحظة بفائدة انتسابهم للمنظمة النقابية، على الرغم من تقديمها كل التسهيلات اللازمة لذلك. وهذا يعني بالتأكيد حرمان أكثر من أربعة ملايين عامل من مزايا المنحة لأن الأعداد القليلة التي أخذت المنحة أعطيت لهم على شكل مكافأة وحسب مزاج صاحب العمل، وهذا يدعو بالضرورة إلى إجراء إحصاء شامل تحت إشراف مؤسسة التأمينات الاجتماعية لعدد العمال في الشركات والمعامل الخاصة، لكي يتم توزيع المنح والمكافآت بالتساوي مع القطاع العام تماماً. ولتحويل أي رب عمل مخالف إلى الجهات القانونية فوراً لتتم محاسبته، مع تقديم العطل والضرر لأي عامل قد يتعرض للفصل أو التسريح بسبب الشك في إعطائه أية معلومات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال الذي يجب أن يلعب دور القاضي في هذه العملية.

إن العمال في القطاع الخاص يشكلون ثلاثة أرباع القوة العاملة في سورية، فهل تشهد الأيام والشهور القادمة إجراءات ضرورية ومهمة لصالح هذه الفئة من عمال الوطن؟ ويتم توزيع المنحة عليهم بقوة القانون؟ أم سيبقون عرضة للاستغلال والاضطهاد من أصحاب العمل الذين لا يهمهم شيء سوى مصلحتهم وزيادة أرباحهم؟! علماً أن هذه المنحة من شأنها زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين مما يؤدي إلى تنشيط الأسواق التي تشهد ركوداً ملحوظاً، أي أن هذه المنحة سيستفيد منها أولاً وأخيراً أرباب العمل من خلال مساهمتهم عن طريقها بتحريك السوق، وبالتالي زيادة أرباحهم بشكل أتوماتيكي.

■ **علي نمر**

وداعاً أم لقاءً يا بردى؟

مازال الغموض يلف موضوع إيقاف القسم الخاص بصناعة البرادات في الشركة العامة للصناعات الهندسية (بردى) بعد أن قدمت الجهات المعنية تبريرات وحجج واهية لايقاف هذا النوع العريق من البرادات الذي أثبت جودته لأكثر من أربعين عاماً، بحجة عدم قدرته على الصمود في المنافسة مع البرادات التي ينتجها القطاع الخاص.

وقد ذكر مصدر فضل عد ذكر اسمه إنه على الرغم من تصريح وزير الصناعة الذي أكد فيه على عدم تعرض هذه الشركة للبيع والخصخصة، فإن أيد خفية ما تزال تسعى للانقضاض عليها، ممن لا يروقهم هذا المنتج الوطني الذي ما يزال يباع بسعر مقبول يناسب معظم شرائح الشعب السوري.

إن هؤلاء المتربصين بالقطاع العام أصبح همهم الوحيد تشويه صورة هذا القطاع الحيوي الهام خدمة لاستثماراتهم الخاصة، وعلى حساب منجزات مؤسسات القطاع العام التي ناضل من أجلها الشعب السوري وطبقته العاملة عقوداً طويلة.

إن إفشال المشاريع التي يخطط لها هؤلاء المتربصين، والإيقاف النهائي لهذا القرار المجحف، وإعادة هذا القسم إلى العمل، خطوة مهمة يجب على الاتحاد العام لنقابات العمل السعي لتحقيقها، لأنه بذلك سيحافظ على حقوق الطبقة العاملة التي يعتبر الدفاع عنها المبرر الوحيد لوجوده. ■

مشفى التوليد الوطني بطرطوس.. اهتراء إداري غير قابل للترميم!

◄محمد سلوم

تتشابه المنشآت والمؤسسات العامة في كثير من همومها وشجونها والمشكلات التي تعاني منها، بدءاً من التخبط الإداري والخططي وغياب الاستراتيجيات، مروراً بالفساد والبيروقراطية، وانتهاء بخطر الخصخصة الذي بات إعصاراً مقيماً يعصف بين الحين الآخر بهذه المنشآت، ونسمع كل يوم بتقويضه لإحداها. وبهذا المعنى لا نضيف جديداً إذا قلنا إن الحديث عن المعاناة في مشفى التوليد بطرطوس قد يتقاطع في كثير من النواحي مع معاناة كل دوائر الصحة في البلاد، وربما كل المشافي العامة تقريباً، فمعظمها ينخر في عظامها الفساد والفوضى، وأول من تقع عين المرء عليهم في أرجائها هم المستفيدون ومتسلقو المناصب لاعتبارات شخصية، لا علمية، الذين في حمأة الدفاع عن مواقعهم، يمارسون كل ما بوسعهم من ضغط واستفزاز للكوادر النشيطة لإبقائها بعيدة عن مواقعها المناسبة لكفاءاتها التي كان يمكن أن تسخّر لخدمة البلاد..



مشفى طرطوس الوطني تحت المجهر

وصلت إلى قاسيون شكاوى كثيرة عن واقع مشفى التوليد الوطني بطرطوس بعضها يتعلق بالنظافة وانتشار الحشرات المختلفة في أماكن متعددة منها، وبعضها الآخر ركز على قضية المستخدمين وعقودهم الوهمية، وبعضها على عمليات الترميم الجارية فيها.. ثم توسعت دائرة الشكاوى لتطال قضايا متعددة ومختلفة، الأمر الذي دعانا للقيام بزيارة المشفى للوقوف على جملة ما يجري فيها.

فيما يتعلق بقضية النظافة، تبين أن الروائح البشعة التي تهب فيها تتعلق بطبيعة عمل المشفى والعمليات النسائية والبقايا الناتجة عنها، بينما لا يتوفر سوى أربعة مستخدمين في الدوام الصباحي ومستخدمتين أو واحدة في الدوام الليلي، مع العلم أن معظم الولادات الطبيعية والقيصرية تجري في الليل، وأحيانا تتجاوز ثماني حالات ولادة واثنتي عشرة حالة قيصرية في المناوبة الواحدة، وحصراً في المناوبة الليلية.. بهذا التوزيع كيف يمكن المحافظة على النظافة؟ إن النظافة المرجوة تتطلب توفير مستخدم واحد على الأقل في كل قسم وكل شعبة على مدار ٢٤ ساعة، مع توفير كل مستلزمات النظافة.

وقد أكدت بعض العاملات في المشفى لقاسيون، أن الخدمات والمرافق الموجودة في غاية السوء، فقسم من الحمامات مغلق، وأنابيب المياه الصحية تدلف في أكثر من مكان، والسقف تسقط منه بعض الكتل الأسمنتية الصغيرة، وكثيراً ما تضطر المرضات لأخذ الولّادة من طابق إلى آخر لاستخدام الحمام، كون الأقرب (مصطم)!!

تقول إحدى الممرضات: «غرفة التوليد التي تأتي بأجيالنا إلى الحياة لا يوجد فيها كونديشن أو مروحة».. وحول هذه النقطة أكد مدير المشفى لقاسيون بأنه لا يمكن وضع المروحة او الكونديشن في غرفة التوليد للحفاظ على درجة حرارة معينة من أجل صحة المولود. وهنا ثمة سؤال: لماذا إذاً يوجد مكيف في غرفة العمليات القيصرية؟ ألا تخاف الإدارة على صحة المولود هناك، أم أن أهل المولود بقيصرية سددوا سلفاً ثمن ولادته ودفعت في العيادات الخاصة، أما المولود بالولادة الطبيعية سيأتي بأموال الدولة المولة من الشعب؟؟

والحقيقة أن ما ورد أعلاه هو غيض من فيض، فالمشفى يتراجع بشدة رغم ما يقدم له من دعم حكومي، وثمة أسئلة بسيطة تجب الإجابة عنها قبل الشروع بالحديث عن المستقبل، فلماذا تغلق بعض الحمامات وتظهر مشاكل المواسير الصدئة ويعطل الكونديشن وأجهزة الايكو وغيرها.. ما دامت هناك عقود مع فنيين متخصصين يجب أن يتواجدوا في الخدمة على مدار ٢٤ ساعة، وما دامت عقود النظافة تكفي لمشفى ضخم وتزيد؟ وهل من المعقول أن يتعطل جهازا ايكو من أصل ثلاثة، ويوجد جهاز أشعة واحد قديم ولا يوجد عليه طبيب أشعة، ويصور فقط صورة صدرية وبوضعية معينة، أما الباقي فيذهب إلى مشفى الباسل الوطني في الطرف الآخر من المدينة؟.

العمليات القيصرية

من المعروف عالمياً أنه لا يسمح بالعمليات القيصرية للولّادة إلا باستطبابات سليمة وموثقة، تتعلق بحياة الأم أو الجنين أو استحالة الولادة الطبيعية، وحددت النسبة عالمياً بما لا يتجاوز من ١٠ إلى ١٥ ٪ في المشافي العامة. وهذه النسبة في مشافي الولايات المتحدة الأمريكية لا تتجاوز ٢٠ ٪ من نسبة الولادات الطبيعية لما لها من آثار طبية سلبية على حياة الأم. فمن المعروف أنه بعد قيصريتين لا تمكن الولادة طبيعياً. ووفق بيانات المشفى المقدمة من الإدارة لقاسيون أنه في عام ٢٠٠٨ كان عدد الولادات الإجمالي ٤٠٠٩ حالات، منها ١٧٠١ ولادة قيصرية، وهذه نسبة كبيرة جداً عالمياً. وخلال ستة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ كان عدد الولادات الطبيعية ١٢٣٣ ولادة منها ١٠٨٢ ولادة قيصرية، وخلال شهر حزيران من العام نفسه كانت الولادات الطبيعية ١٤٨ ولادة والقيصرية ١٥٦ حالة. هذه النسبة غير مسموح بها بأي مشفى حكومي بالعالم، وهذا يوضح مدى ازدياد التجاوزات وحالة البطر التي أصابت الفاسدين عاماً بعد عام لغياب المحاسبة. وذكر بعض الأطباء لقاسيون بأن طبيباً واحداً في مناوبته يجري أحياناً ١٤ قيصرية دون إجراء استطبابات واضحة وموثقة، ومن المعروف أن كل عملية قيصرية تكلف الدولة مالا يقل عن ٥٠٠٠ ليرة، وهذا ما يستنزف الأموال التي تخصصها الدولة لحالات الولادات القيصرية لنساء الفقراء، وأكد طبيب آخر أن «هذه النسبة هي الأكبر عالمياً، ومن المعروف أنه عن كل عملية قيصرية يقبض الطبيب في عيادته الخاصة من ٥ إلى ٧ آلاف ليرة سلفاً.. وعودوا إلى جدول المناوبات تعرفوا من هم الأطباء الذين يقومون بهذا الكم من العمليات القيصرية، وكيف تتم التغطية عليهم من الإدارة».

والسؤال: أين مديرية الصحة والوزارة والرقابة والتفتيش من ذلك؟

جنديات مجهولات

تقول عاملة: «العاملات غير (القابلات)، هن الفئة التي تمثل الجندي المجهول، فهؤلاء يقمن بكل الأعمال التحضيرية ما قبل الولادة وأثناءها وبعدها، ولا يحصلن على شيء خارج راتبهن، وإنسانيتهن تدفعهن للعمل بتفان وإخلاص، ففي مناوبة واحدة يساهمن في توليد أكثر من عشر نساء، ومع ذلك فهن يرفضن أية إكراميات من ذوي المرضى، وينمن في أقسامهن أثناء المناوبة وأغلبهن يشتكين من آلام في الظهر والرقبة لطبيعة عملهن المرهق». والسؤال: أين تذهب المكافآت المخصصة للكوادر المتميزة والنشيطة والتي تصرف كربع راتب كل ثلاثة أشهر؟ ولماذا المكرمون دائماً من حاشية الإدارة؟ ومادام التكريم وضع حافز ألّلآخرين وعربون وفاء للمتميز، لماذا لا توضع أسماء المكرمين على لوحة التكريم؟

وإشارة لقضية أخرى، أكدت إحدى العاملات، وكذلك بعض المراجعات أنه رغم أن المشفى متخصص بالأمراض النسائية ومعظم الموجودين نساء، إلا أنه لا يوجد إلا حارس ليلي واحد لحماية المشفى، وهناك الكثير من المطالبات بضرورة وجود مخفر شرطة على مدخل المشفى.

أجهزة التنظير

اشترت الدولة أجهزة تنظير بأموال كثيرة جدا وقدمته للمشفى، على أن يعمل الأطباء لاحقاً دورات على كيفية التعامل مع هذه التقنية الحديثة لإجراء العمليات الجراحية التنظيرية، لكن الذي جرى، كما تحدث بعض الأطباء لقاسيون، أنه انحصر التدريب، وبالتالي استخدام هذه الأجهزة على طبيبين متخصصين في المشفى، وأصبحت مخدمة لمرضاهم فقط، ولا تجرى أية عملية تنظيرية لأية مريضة محالة إلى المشفى من طبيب آخر، وجدول المناوبات يفضح من يقوم بالعمليات التنظيرية!

الرقابة الداخلية

يرى بعض أطباء المشفى بأن الرقابة الداخلية سيف بيد الإدارة مسلط على رقابهم لاصطيادهم عند الخطأ، ويمثل اللجنة طبيب أسنان مع شخص آخر لا غير!!.

ويقول أحد الأطباء: «من لا يعمل هو فقط من لا يخطئ. تحدث وفيات نتيجة اختلاطات متعددة مع المريضة، وهذه ظاهرة عالمية، لكن طريقة التحقيق في السبب وإلقاء المسؤولية، يكون القصد منها معاقبة الطبيب الفلاني الذي لا يروق للإدارة. مثلاً تحدث خمس وفيات في المشفى لأسباب متعددة، فلماذا يجري التحقيق بحالة واحدة فقط، ويكون طبيب معين هو المقصود بذلك لمعاقبته، وليس لتدارك الأخطاء مستقبلاً؟؟

وأكد طبيب آخر أن من بيده السلطة بيده كل شيء، كانت دائرة الاحتجاج أكبر بوجود الفرقة الحزبية، صوت محتج ولو كان ضعيفاً، أما بعد أن ألغيت الفرقة الحزبية، وبغياب القوانين الناظمة، أصبحت دائرة الاحتجاج ضيقة، وصوت النقابة ضعيفاً رغم النوايا الطيبة، وأصبح سيف الرقابة أكثر حدة وانتقائية.

زيارة الوزير

قبل عشرة أيام أعلنت زيارة السيد وزير الصحة إلى طرطوس.. أعطوا المراويل للجميع، دهنوا بعض الأماكن، نظفوا المشفى.. أصبحت كل المكيفات تعمل، منعوا تسريح المرضى، استنفروا المراكز الطبية وألزموها بالدوام حتى مغادرة الوزير، لقنوا البعض ما يجب أن يقال.. راح المشفى يعمل كخلية نحل.

يتساءل العاملون بالمشفى: لماذا يعلن المسؤول زيارته مسبقا؟ وما ستكون الفائدة منها؟ هل يعطي الشرعية للاختراقات التي تتم؟ لماذا لا تكون جولاته مفاجئة وميدانية؟ لماذا لا يلتقي مع العاملين خارج الإدارة؟

الترميم

المبنى عمره أكثر من ثلاثين عاماً، المبنيان التوءمان له هما المشفى الوطني والمشفى العمالي، وقد هدما منذ سنوات، ليجري العمل على إنشاء أبنية جديدة بساحة المشفى نفسها. يتحدث الجميع عن الترميمات المتكررة لهذا المشفى ومع ذلك وضعه يسوء يوما بعد يوم. مثلاً، توضع مظلات من القرميد، وتصرف عليها أموال طائلة، وبعد فترة تزال! تكسى بعض الحيطان بالرخام والسيراميك، وتنتقل من مكان إلى آخر، وتتبدل غرفة العمليات من هذا الجانب إلى ذاك، ويعاد تكسيرهما من جديد!! تبدل الأسرة والستائر والفرش بنوعية أسوأ من القديمة!!! والسؤال لماذا تصرف أموال على منشآت مقرر سلفاً إزالتها؟ من المسؤول عن عملية الترميم؟

حسناً، بعد كل هذه الترميمات هل يوجد مخطط نهائي لوضع المشفى؟ واللجان التي استنسخت الترميم ألم تلاحظ أخطاء الترميمات السابقة؟ هل الترميم أحد أسباب ثراء بعض المتنفذين في المشفى مع توفر ظروف أخرى أتيحت لهم؟؟

المرممون اليوم، حصلوا على موافقة وزير الصحة بالعمل والمرضى داخل المشفى، على أن يرمم كل جناح على حدة، وأثناء كتابة هذا التحقيق كان الترميم على أشده حيث تم الشروع بكسر الحيطان الداخلية، وكانت أصوات الهدم وتصاعد الغبار وتطاير الحجارة.. تُسمع وتُرى وكأن المشفى أصابه زلزال.

تصوروا هذا الوضع، وخلف الحائط المقابل هناك مرضى يتألمون أو نساء أنجبن للتو، أو طبيب قد فتح بطن امرأة لعملية جراحية..

ما دام المشفى متهالكاً وكل فترة يرمم من جديد وعاجلاً أم آجلاً مآله الهدم، فلماذا نُقل قسم التوليد من مشفى حديث ومتطور وحضاري مثل مشفى الباسل، ووُضع في هذا المشفى الذي يرمم منذ سبع سنوات بشكل دائم وعلى رؤوس المرضى وأثناء العمل؟ حجة النقل آنذاك أن يفتح قسم لجراحة القلب مكان التوليد، لكن مع الأسف الشديد لم ير هذا المركز النور حتى الآن .

مدير المشفى

حملت قاسيون مشاهداتها ومعلوماتها والتقت السيد مدير المشفى. كان متعاوناً وديناميكياً، فضحك ورفض صحة المعلومات التي بحوزتنا. وعزا سوء الوضع في الحمامات ووضع الأنابيب والجدران نتيجة عمليات الترميم. وعند سؤالنا عن عمر المشفى، وهل يتحمل عمليات ترميم إضافية ومتكررة، قال: صحيح أن المبنى عمره أكثر من ثلاثين عاماً، لكن الترميم أفضل وأوفر من الهدم. وشرح لقاسيون عن الأقسام التي ستضاف: عيادة نسائية، عيادة مراقبة حمل، عيادة الكشف المبكر عن الأورام (عنق الرحم) و(الثدي)، مع تزويد القسم بالتجهيزات الحديثة: إيكو متطور، جهاز تنظير.. وأكد أن نسبة الوفيات الناتجة عن خطا طبي خلال أربع سنوات نسبتها صفر، وتحدث عن مخفر الشرطة مؤكداً أخذ موافقة وزارة الداخلية بهذا الخصوص، وتوقيته عندما ينتقل بنك الدم من المشفى حيث سيوضع المخفر مكانه.

مفارقات واقتراحات

إن ما تقدمه الدولة من دعم وإمكانيات للمشافي العامة، وما توفره فيها من كوادر طبية وغرف عمليات وأجهزة، غايته أن تطبق سياسة مجانية التطبيب وخدمة المواطنين وخاصة الفقراء. ولكن لماذا الطبيب غير راض عن وضعه، والكادر الطبي متذمر والمريض غير مرتاح؟

تحدث قسم كبير من العاملين في المشفى، وخاصة الكادر الطبي والنقابي، بأن الوضع في المشفى لا يحتمل، ولتبيان هذه الأخطاء ومدى صحتها ومعرفة من المسؤول عنها على الحكومة وأجهزتها الرقابية تشكيل لجنة تحقيق مستقلة ذات صلاحيات لا علاقة لمديرية الصحة بها، للبحث بواقع المشفى، مع تأمين الحماية لمن يدلي بشهادته. وأكد قسم منهم بأن هذه الأخطاء ذكرت في المؤتمرات النقابية والطبية، ورفعت شكاوى إلى أكثر من جهة.. لكن ليس هناك من مجيب .

هناك أسئلة تبقى عالقة.. هل تطبق في مشافينا العامة مجانية الطبابة؟ متى سيصدر قانون التفرغ الطبي الذي عُمل عليه في السنوات السابقة؟ ومتى سينتهي هذا التداخل بين العام والخاص، والذي من خلاله استنزفت العيادات الخاصة أموال الدولة المقررة للمشافي العامة؟ متى تسن الدولة قانون الضمان الصحي الذي إن طبقته لن يكلفها أكثر مما تدفعه، وسيكون لمصلحة الدولة ولمصلحة الأطباء ولمصلحة المواطنين؟؟.

■■

(توليد طرطوس) .. والاعتداء على الحياة

يشهد الواقع الصحي في محافظة طرطوس مؤخراً، جدالاً واسعاً لدى مختلف الأوساط مترافقاً مع العديد من التساؤلات عما لحق بالمرافق الصحية في المحافظة من عديد الإجراءات الترميمية والإصلاحية إداريا وإنشائياً.

فبعد مشفى الباسل وما لحق بهذا الصرح الطبي الكبير من تغيرات إدارية وأعمال ترميمية للبناء عموماً، وكذلك للتجهيزات الفنية والطبية في المشفى، يتوجه المعنيون بالإصلاح والتصحيح منذ وقت قريب إلى مرفق آخر هو دار التوليد في المحافظة، لتبدأ عمليات الترميم الشاملة التي تصل حد الهدم الواسع والتغييب شبه الكامل لمعالم البناء الذي سبق، وقد أشرنا إلى حالته القديمة حين سبق واستغنى المعنيون عن البناء المجاور (المشفى العمالي) والاكتفاء بإجراءات صيانة بسيطة للمبنى المذكور من تغيير بالتجهيزات الفنية وبعض الطبية وأعمال الدهان، ليعود الاختصاصيون ذاتهم اليوم بالهدم والتكسير والإتلاف شبه الكامل للبناء.

إلا أن هذه الخطوة اليوم لايمكن اعتبارها مجرد تطبيق لأحد القرارات العشوائية وغير المدروسة كالعادة، أو مجرد هدر للمال العام، فإلى جانب التساؤل والاستغراب حول التكلفة الكلية التي ستبلغها هذه الأعمال في النهاية، وإن كانت تكلفة حقيقية تتوافق وما أنفق على عملية الترميم هذه أم لا، تبقى النقطة الأهم هنا الآن الضرر الإنساني الكبير الذي يتجلى بالاستمرار في استقبال المرضى في البناء رغم وضعه الحالي السيء، إذ لا يمكن لأي إنسان إلا أن يلحظ ما تسببه أعمال الهدم الواسعة من تلويث واسع للمناخ الصحي والتعقيمي في البناء، الذي يجمع اليوم في أعلى طبقاته كل أقسام المشفى من العمليات إلى غرف المرضى إلى بقية الأقسام، وهي طبقة متأثرة بشكل طبيعي بأعمال الهدم التي تشهدها الطبقات التي تحتها في البناء، فلا أبواب ولا جدران للغرف وحالة التردي في غرف الفحص والمعاينة بلغت حد أن راحت تعيق عمل الكادر الطبي والتمريضي عموماً، إضافة لحالة الإرباك العام التي تسود العاملين في المشفى ومرافقي المرضى، والغياب شبه التام لحقيقة وجدوى الأعمال التي تشهدها المشفى.

بالأمس كان الترميم يقتصر على مشاهدة تجهيزات جديدة مكتبية وعملية إعادة الطلاءً للمشفى وتركيب مظلات في ساحة المشفى الخارجية، واليوم بعد مدة جد وجيزة نفاجأ بأعمال هدم واسعة وإتلاف كامل. فما وراء ذلك؟

فبعد الاستمرار في استنزاف المال لانعدام الضمير لدى البعض مع غياب الرقيب والمحاسب، بلغ تمادي هؤلاء ذروته بعدم الاكتراث بحياة المرضى وهو ما يتم الآن بمشفى دار التوليد.

والسؤال من يتحمل مسؤولية غياب الظروف الصحية الملائمة؟ ومن يدفع فاتورة الضرر الصحي الذي سيلحق بالمرضى نتيجة التلوث العام من جراء الأعمال الترميمية تلك، سواء رفض المعنيون الاعتراف بذلك أم لا ؟

إن استمرار انتشار ظاهرة تحول القطاع العام الصحي بمعظم مرافقه إلى مصدر استثماري مربح وبأعلى النسب للبعض، المستغلين غياب الرقيب المحاسب والمسؤول الذي يوقف هذه المهزلة، هو من أوصل الأمور إلى هذا المستوى من التردي، وهذا لا يدفع ثمنه سوى الفقراء المضطرين للاستطباب في المشافي العامة.

اليوم نقف أمام مشفى التوليد بطرطوس لنلقي نظرة عليه ونسأل: ماذا بعد؟ اليوم بلغنا حد صحة الإنسان، فماذا يخبئ الغد؟

■■

ماذا يحدث في بلدية بيت كمونة؟

◄ صلاح معنا

فوجئ أهالي بيت كمونة وبكدرة في أول أيام العيد والعطلة بقدوم آليات أحد المتعهدين وعماله، ليباشروا سريعاً بحفر جور خاصة لإقامة خط توتر كهربائي متوسط على طريق بكدرة - بيت كمونة، وصولاً إلى قرية النقيب المجاورة. الأهالي وبعدما تبينوا ماهية الموضوع، انتفضوا غاضبين ومنعوا المتعهد وعماله من الشروع بتنفيذ المشروع، وذلك بسبب الأضرار الفادحة المتوقعة لهذا التوتر كونه يمر في المناطق السكنية وأماكن التوسع العمراني وداخل المخطط التنظيمي لكلتا القريتين، خاصة أن حرمه هو تسعة أمتار يميناً ويساراً، وهو ما يتسبب بخسائر كبيرة في الأراضي والملكيات الصغيرة التي يملكونها، لا بل يعتبر كارثة على مستقبل السكان، خاصة أن هذه المنطقة هي منطقة التوسع العمراني لهاتين القريتين..

وبناء عليه، سارع الأهالي إلى تقديم شكوى عاجلة ممهورة بعشرات التواقيع إلى بلدية بيت كمونة وإلى محافظة طرطوس وإلى مديرية الكهرباء، تبين اعتراضهم على تنفيذ المشروع. وقد تحدث العديد منهم إلى جريدة قاسيون، مبدين غضبهم الشديد، فأكدوا أن الفساد والرشوة هما من يقفان وراء اتخاذ خط التوتر هذا المسلك، وبيّن لنا بعضهم أنه ثمة تواطؤ خفي بين بلدية بيت كمونة ومديرية الكهرباء في هذا الأمر، حيث اتفق المسؤولون في كلتا الجهتين على إنشاء هذا التوتر أو نقله إلى هذا المكان لأسباب ذاتية، لأنه بالأصل كان مقرراً على طريق عام النقيب، ولكن العديد من المتنفذين وأصحاب رؤوس الأموال مارسوا ضغطاً ودفعوا رشىً لنقله من أراضيهم إلى بيت كمونة وبكدرة على طريق عام تنتشر فيه الأبنية السكنية، وهو إن تم سيمنع الأهالي من إشادة أي بناء أو أية منشأة زراعية أو حرفية.

ويؤكد الأهالي بأن نقل خط التوتر الكهربائي عن مساره الأصلي قد ساهم فيه أيضاً بعض المتنفذين في قرية النقيب المجاورة. وفي كل الأحوال فهو سيكلف خزينة الدولة نتيجة تغيير مساره ملايين الليرات التي يمكن توفيرها، أما المستفيد الوحيد في هذه الحالة فهم الفاسدون في الجهات الحكومية ذات الصلة، فهؤلاء ستدخل جيوبهم مبالغ ضخمة نتيجة محاباتهم للمتنفذين.

والملفت الذي يستدعي وقفة متأملة هو ما يوقن به الأهالي من أن رئيس بلدية بيت كمونة تواطأ ضد مصالح أبناء بلدته، فانطلاقاً من هذا اليقين هاجم الأهالي رئيس البلدية هذا، واتهموه بإخفاء كل ذلك عنهم، خصوصاً أنه شارك في ابتكار فكرة الشروع بتنفيذ المشروع بالاتفاق مع المتعهد في أول أيام العيد حتى يصبح ذلك أمراً واقعاً يفرض على الأهالي، فلا يستطيعون فيه الشكوى لأية جهة حكومية بسبب العطلة.

والخلاصة، فقد أكد الأهالي المتضررون بأنهم لن يسكتوا عن حقهم، وسيبذلون كل ما بوسعهم لمنع حدوث هذه الكارثة التي تهدد مستقبلهم ومستقبل أولادهم بسبب الفاسدين وأعوانهم الذين لا يهمهم إلا جمع المال الذي أصبح معبودهم، ولهذا فهم يطالبون كل الشرفاء في المحافظة وفي هذا الوطن عبر جريدة قاسيون بالتدخل لإنقاذهم من هذا الظلم الفادح الذي لحق بهم، وإلغاء المشروع أو إعادة دراسته وإيجاد خط سير بديل بعيد عن البيوت والسكان رحمة بالبشر والحجر.

برسم محافظ حمص.. «الهزة».. قرية أم طلل؟

رفع أهالي قرية «الهزة» التابعة لناحية الفرقلس، كتاباً إلى محافظ حمص يتضمن عدداً من مطالبهم الملحة.. وفيما يلي نص الكتاب..

«السيد محافظ حمص.. نعرض لسيادتكم ما يلي:

إن قطرنا العربي السوري دخل مراحل التطوير والتحديث بقيادة الرئيس المفدى بشار حافظ الأسد، وهذا التطوير والتحديث جرى في كافة المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية، والتقنية.. وغيرها الكثير الكثير. ولكن بما أن قريتنا الوديعة والجميلة لم يصبها شيء من هذا التطوير والتحديث، ولا شيء يذكر تم لتطويرها، ومثال على ذلك تشييد بناء مقسم للهاتف الآلي منذ أكثر من خمس سنوات، ومع ذلك لم يستثمر حتى تاريخه..

والأمثلة كثيرة.. فلا يوجد في القرية صرف صحي ولا خدمات طرقية.. وربما لا يوجد شيء من متطلبات الحضارة لأسباب لا نعرفها.

وبناء على كل ما تقدم أعلاه، نتقدم منكم - نحن أهالي قرية الهزة - بهذا المعروض لتقديم يد العون لنا والاطلاع على واقع قريتنا، والعمل على تطويره.

وشكراً.. ودمتم عوناً لنا».



قاسيون تضم صوتها إلى أصوات الأهالي في قرية الهزة الواقعة شرقي حمص على تخوم البادية، وتطالب الجهات المعنية في المحافظة بالإسراع في تحقيق مطالبهم المحقة قبل أن تنضم هذه القرية إلى جملة القرى السورية المهددة بالتحول إلى أطلال، بعد أن هجرها معظم سكانها، وأصبحوا شبه مشردين في شوارع المدن السورية يبحثون عن عمل..

■■

المحافظة تنذر الشاغلين المؤقتين بالإخلاء..

مواطنون سوريون على أبواب العراء..

قررت رئاسة دائرة التنفيذ في ببيلا تحديد يوم الأحد القادم ٢٠٠/١٠/٤ موعداً لإخلاء أول شاغلي الشقق التي كانت محافظة دمشق قد سلمتها كإيواء مؤقت للمستحقين وغير المستحقين للسكن البديل في مشروع الحسينية ممن تضرروا من شق الطريق رقم ٢ من أهالي كفرسوسة.

محافظة دمشق، وبعد محاولات عدة لإخراج المواطنين الذين لا يملكون بديلاً عن بيوتهم التي هدمت، ودون أن تقدم أي اقتراح مسؤول لحل المشكلة التي كانت السبب في حدوثها، قامت برفع دعوى إخلاء، بدأت فصولها بالمواطن سامر محمد الذي تبلغ إخطار الإخلاء يوم ٢٠٠٩/٩/٢٧ على أن يخلي في الموعد المحدد.

الجدير بالذكر أن من تبلغوا إخطاراً تنفيذياً وهو ما يسبق إخطار الإخلاء، يصل عددهم إلى نحو ٥٠ عائلة تقطن في أربع بنايات، وهؤلاء ليسوا من مستحقي السكن البديل، ومصيرهم سيكون مجهولاً، مع العلم أن مستحقي السكن البديل ما زالوا ينتظرون وعود المحافظة، وكلام مدير التنظيم العمراني المعسول الذي ما يزال حتى هذه اللحظة مجرد كلام.

■ ع.د

الفساد الكبير وآلياته في المنطقة الشرقية

لم تعد أخبار الفساد مفاجأة لأحد من المواطنين، سواء كان الكبير منه أو الصغير، لكن الفرق بينهما أن أغلب الفاسدين الكبار لا أحد يحاسبهم، بل ويعاد تكليفهم بمهام مماثلة أو أكبر، بل أن البعض منهم لا يكتفى بحمايته وإنما يجري الدفاع عنه بطريقة ما.

وعلى سبيل المثال ألقى المعنيون في أحد الفروع الأمنية القبض على سائق سيارة شاحنة وهو يقوم بنقل سبع عشرة بكرة كبيرة الحجم من الكابلات الكهربائية مُخرجة من مستودع شركة كهرباء دير الزور، تبلغ قيمتها ستة ملايين ليرة سورية، وتبين بعد التحقيق معه أنه ارتكب هذه المخالفة بالاتفاق مع أمين المستودع الذي باعها لأحد التجار في حلب بربع قيمتها، وأمين المستودع هذا الذي أوقف أيضاً، كان يعمل محاسباً في الشركة وأزيح من عمله نتيجة ملاحظات تفتيشية، وكلف بعمله الجديد هذا منذ سنتين..

الخبر هذا كان قد نشر في الزميلة المحلية «الفرات»، وهو مثير للفضول والأسئلة.

فالأسئلة التي تطرح نفسها هنا: كيف يعاد تكليف الفاسد رغم افتضاح فساده والتثبت منه؟ وعلى أيّ أساس؟ ومن يقف وراء ذلك!؟ ولماذا يُحمّل المواطن عاجلاً أعباء الفساد في وزارة الكهرباء ومديرياتها عبر رفع أسعار الفواتير، وعبر السعي لخصخصتها؟

هل هناك تفسير لذلك سوى خلق مناخات مناسبة لليبراليين في الحكومة ومن التجار ومن يحميهم من المتنفذين للاستمرار في نهب أموال الدولة والشعب، وبالتالي شرعنة الدعوة الدائمة للخصخصة واللبرلة والانفتاح!؟

والغريب، وربما الطريف في الأمر أن محافظ دير الزور وجّه كتاباً إلى إدارة الشركة لموافاته بالإجراءات التي اتخذت إثر الواقعة بعد علمه بالأمر من الصحافة، وليس من إدارة الشركة!؟

من جهة أخرى ومن خلال التمعن برسالة موجهة إلى محافظ دير الزور بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦ من مواطن وقّع باسم مختصر م/ز، وصلت نسخة منها إلى قاسيون، يظهر جانب آخر من آليات تكريس الفساد في المؤسسات العامة، فالمواطن المذكور يشير إلى الفاسدين ومواطن الفساد في مديرية الزراعة بدير الزور، ويركز على رؤساء الدوائر والأقسام فيها، موضحاً العقوبات المفروضة بحقهم من الجهات الرقابية والتفتيشية وتواريخها، وبتوصية الجهات الرقابية عدم تكليف أغلبهم بأعمال إدارية أو ذات صلة بالمواطنين، ولكن العكس هو ما يجري بعلم الوزارة وما فيها من مديريات، حيث تتم حماية هؤلاء الفاسدين وتثبيتهم في مواقعهم، ومنهم رؤساء دوائر أملاك الدولة، والإنتاج الحيواني، والتعليم الزراعي،



والمحاسبة، والرقابة الداخلية، والزراعة، والأحراج، والهندسة والنقل، والوحدات الداعمة والمكتب القانوني، وغيرهم من رؤساء الأقسام والشعب... فما هذه المهزلة؟؟

علماً أن الرسالة تختتم بطلب إلى المحافظ لتشكيل لجنة للتأكد مما ورد فيها!!

هذا، ولا يزال هؤلاء على رأس عملهم باستثناء واحد منهم، وبعضهم صدرت قرارات إزاحتهم ولم تنفذ.. فلماذا!؟

وهنا أيضاً ننوه بأن من تابع الإجراءات والقوانين التي اتخذت بحق الزراعة في الوطن، لم تكن في مصلحة الزراعة ولا في مصلحة الفلاحين عموماً، والمنطقة الشرقية خصوصاً، لأنها تعتمد على الزراعة أولاً، وكذلك تضر بأمن الشعب والوطن الغذائي، وهنا نتوقف عن قص حكايات الفساد بانتظار الصباح، وأن يقوم المحافظ والمسؤولون الشرفاء في المحافظة بالمتابعة والمحاسبة. أما على مستوى الوطن فبات الأمر بحاجة إلى حملة وطنية ضدّ الفساد يشترك فيها جميع الشرفاء في الدولة والمجتمع لاجتثاثه وتحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■ **دير الزور - مراسل قاسيون**

أمطار ريف دمشق فضحت سوء خدماتها

فضحت الأمطار الخريفية المتقطعة التي هطلت في الربع الأخير من شهر أيلول على بعض قرى ومناطق ريف دمشق سوء الواقع الخدمي فيها، فقد طافت العديد من شوارعها، وتصدعت معظم طرقاتها المزفتة حديثاً، وانقطعت الكهرباء عن أغلب أحيائها.

فإذا كانت بداية الموسم الشتوي على هذا النحو، فكيف ستكون الحال عند تزايد غزارة المطر وبدء تساقط الثلوج؟ وما الذي كانت تفعله البلديات طوال أشهر الصيف؟

يؤكد الكثير من سكان ريف دمشق أنهم لم يشاهدوا أية عمليات صيانة حقيقية للمرافق الخدمية منذ سنوات عدة في قراهم أو مناطقهم، وكل عام حين يقرس البرد وتهجم الأمطار وتتدفق السيول تقع البلديات في حيص بيص، وتلجأ للحلول الترقيعية المؤقتة والسريعة، لتقعد لاحقاً فترة الصيف بأكملها دون أية أعمال صيانة أو تجديد، وجلّ ما تفعله - كما يعلم الجميع - هو إزالة بلاط الأرصفة واستبدالها خلال فترات قصيرة لما يضخه هذا النوع من الأعمال من أموال في جيوب رؤسائها وطواقمها الفنية..فإلى متى؟

■■

حي القريات في جرمانا.. الحياة في مزبلة!

◄ ميس نايف الكريدي

بعد مرور شهور الغرق في الوحل المشفوع بحلمنا بالشبكات الجديدة والإصلاحات الجديدة، انتظرنا بصبر فرج التجديد ونعمة الحداثة المنفذة بأيدي متعهدين عملوا تحت رعاية البلدية الموقرة، لرعاية مصالح أبناء جرمانا.

أما بعد، ونحن نراقب القميص الزفتي يكسو شوارع جرمانا المنتفخة بمزابل المقيمين والوافدين, وكلما تم تزفيت حارة نهلل انتظاراً لدور أخرى بهذا المشهد الحضاري المنتظر، بعدما عفّرت الأتربة أقدامنا ووجوهنا، وأنوفنا المحشوة بكل جراثيم الأرض.

وحيث أننا نراقب بحرص المواطنة هذه المكرمات التي ما تزال حلماً جميلاً، وكثيراً ما يكون بعيداً رغم التزامنا بدفع ضرائبنا التي أمعنت الجهات المعنية بدراسة إمكانية تحصيلها بانتظام، فحمّلتها على فواتيرنا القهرية التي تلاحقنا شهراً بعد آخر بنزيف حاد في جيوبنا التي لم تنعم بمنحة العيد.

ربما ليست بلدية جرمانا حالة فريدة، ولا نريد التشاؤم لنعمم العجز الخدماتي على مرافقنا جميعاً، ولكن بين أيدينا هنا حالة موثقة دفعتنا لهذا التحديد، فقد تقدم مواطنون قاطنو حي القريات بمدينة جرمانا- الدخلة الثانية- بعد مدرسة الآسية باتجاه كشكول، بشكوى هذا محتواها:

«منذ ما يزيد عن سبعة أشهر قامت البلدية قسم المشاريع مشكورة عن طريق أحد المتعهدين بتنفيذ استبدال لخط الصرف الصحي الذي عانينا منه كثيراً جراء تسرب المياه الآسنة، وكثرة تسليكه بالصاروخ، وقد نتج عن ذلك مخلفات من الأتربة أعاقت حركة المرور في هذه الدخلة، ومنعت دخول عربات المياه والمازوت، ولكننا صبرنا على الوضع لأن رئيسة قسم المشاريع وعدتنا بتزفيت هذه الدخلة في أول فرصة ممكنة، وبمراجعتنا الحثيثة للبلدية، قام المتعهد بإزالة قسم من الأتربة، وترك الباقي خلال فصل الشتاء الذي عانينا من وحله وبرك مياهه الآسنة بفعل الأمطار أو التسربات، ومع قدوم فصل الصيف، هاجمتنا الأتربة والزبالة التي يرميها بعض السكان في وسط الشارع, الذي لم نعد نعرف إن كان شارعاً أو مكباً للزبالة لكثرة الحفر والمطبات، ولكن منذ عشرة أيام لاحظنا تسرباً لمياه الصرف الصحي، في أول الدخلة، لذلك نرجو تكليف من ترونه مناسباً للكشف على هذه الدخلة.. ولكم جزيل الشكر»..

هذا هو الكلام الوارد في الشكوى رقم ٣٣٩٨ بتاريخ ٣١\٥\٢٠٠٩ حرفياً، والتي وقّع عليها أكثر من ٢٥ صاحب منزل في الحارة، هذا بمراعاة كون أغلب سكان الحارة من الإخوة العراقيين، وهؤلاء يبتعدون عن الدخول بشكل رسمي في عمليات الشكوى والتذمر، على مبدأ الحيط الحيط ويارب السترة، وقد سجلت الشكوى في الديوان العام في المكتب الفني وحولها رئيس المكتب الفني إلى قسم المشاريع للإطلاع وإجراء المناسب.

وحتى لا نتهم بأننا سوداويون نضع العصي في العجلات ننقل إليكم صورة الوضع بعد حوالي أربعة أشهر، فقد أتخمت أكياس الزبالة بالمياة الملوثة، وأهل الحارة منقسمون, فهذا يعتقدها مياه صرف صحي، وآخر يؤكد أنها مياه صافية لكن بقايا الطبخ وفوط الأطفال هي التي أكسبت المكان رائحته، وهناك من يرى أن هناك تسرباً مشتركاً للمياه العذبة والمالحة..

المهم، لا نعرف إذا كان موظفو البلدية قد عاينوا المكان أم لا حتى لا نبخسهم حقهم، لكننا نعلم أننا صرنا نتقن القفز والنط وفق نظرية دارون عن التكيف تحولاً إلى ضفادع مستنقعاتنا المزمنة, وأما حكاية الأمراض والفيروسات، فيبدو أن نظرية المناعة التي ذكرتها أولا هي ناتج حتمي ضمن سياسة التأقلم التي تسوقنا بعصاها سلبية البلديات، وانشغالها بقضايا أهم بكثير من مواطن يتمرغ في بقعة وحل وقذارة، لأنه عندها لن يستغرب ان يصاب بأنفلونزا الخنازير كنتيجة حتمية لوضعه الجديد..

نحن ضمن شفافية متنفذي البلديات لا ندرك حقيقة ما يجري، ولكننا بالتأكيد نشتري مياهنا على ذمة صاحب الشاحنة أو الطرطيرة، وندرك حرص الحريصين على تفعيل قدرتنا على مواجهة الجراثيم التي رعت توحشها رقابتهم الجدية، بدءاً من مساكننا العشوائية التي سمسر الكثيرون على أسطحتها ووجائبها، وانتهاء بشكوانا من إهمالنا كمواطنين ندفع كل ما علينا من مستحقات النظافة وغيرها..

ملاحظة: نذكر من يلزم بمادة في قانون الإدارة المحلية عن وجوب تحويل ما يرد في الصحافة إلى الرقابة والتفتيش, وليس مجرد الرد، هذا إذا كان هناك أصلاً!!

■■

ما معايير «التربية» في النقل من مدرسة لأخرى؟

◄ **ميرنا ياغي**



تقدمت إحدى مديرات مدارس جرمانا الإعدادية إلى مديرية التربية بريف دمشق بشكوى على مديرة مدرسة «فايز محمود»، متهمة إياها باستيلائها كل عام، على التلميذات المتفوقات الناجحات في الصف السادس الابتدائي، وذلك في محاولة للحفاظ على الصدارة بين مدارس المرحلة الإعدادية.

والغريب أن مديرية تربية الريف تجاوبت سريعاً مع المشتكى عليها، إذ قامت على الفور بإصدار قرار نقل تلميذات الصف السابع الناجحات في مدرسة «وليد يوسف جبر» الابتدائية من مدرسة «فايز محمود» إلى مدرسة «مسعود صفايا» تحت عنوان إعادة توزيع تلميذات الصف السابع بين المدرستين.

غير المنطقي في المسألة، أن القرار صدر في الحصة الأولى من اليوم الدراسي العاشر، أي بعد أن تم توزيع التلميذات والكتب والبرامج الدراسية وإعطاء ما لا يقل عن ثلاثة إلى خمسة دروس من كل مادة. وهو ما أدى لاستياء محلي في جرمانا، تمثل باحتجاج أهالي التلميذات وأصدقاء عائلاتهم وأقاربهم على قرار النقل لأسباب تخص التلميذات، وليس خلاف الإدارات أو المعلمات.. فالمدرسة القديمة تقع في منتصف الحي، وهي في أسوأ الأحوال لا تبعد سوى خمس دقائق عن معظم بيوت التلميذات.. فيما المدرسة الثانية لا تتوفر فيها هذه الميزة. والمشكلة الثانية هي الفوضى التي سببها تغير المعلمات وكيفية الإعطاء وابتعاد التلميذات عن زميلاتهن في الدراسة اللواتي ألفنهن طوال ست سنوات، أما المشكلة الثالثة والأهم فهي وجودهن في جو نفسي جديد لا يتناسب أبداً مع المرحلة الجديدة والحساسة الواجب مراعاتها بشكل دقيق.

وبتجاوز أزمة قرار النقل التي لم تنتهِ، بل تتزايد نتيجة إصرار الأهالي يومياً على أصحاب الشأن لإعادة بناتهم إلى المدرسة القديمة، لتوقف عند الجواب «الببغائي» للعاملين في القطاع العام عموماً، والتربوي منه خصوصاً، الذين لا يكفون عن ترديد: عبارة «القرار جايي من الوزارة» دون أن يبادروا لفعل ما يلزم لحل أية مشكلة..

والآن بعد عشرة أيام من صدور القرار لم تزل التلميذات في حيرة بين السير بقانون المدرسة الجديدة والبقاء رغماً عن أنفهن فيها، وبين الأمل الذي أعطته لهن ولأوليائهن وعود من تطال أيديهم لإعادتهن إلى مدرستهن الأصلية..

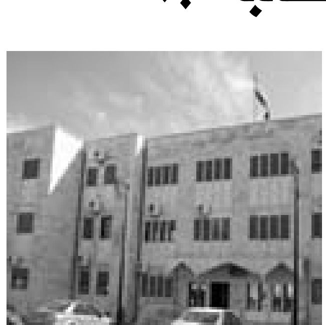
من جهة أخرى، تبرز في هذا الإطار مشكلة مزاجية بعض المعلمات التي تبرز في قضايا كثيرة تبدأ بلون التجليد المطلوب، ولا تنتهي بشرط إحضار الكتب المطلوبة كلها، القادر وزنها مجتمعة على إرهاق أكتاف وإحناء ظهور شباب أقوياء، وليس فقط فتيات صغيرات في الثالثة عشرة من أعمارهن. إضافة إلى امتناع معظمهن عن إعادة الدروس المتراكمة للتلميذات الجديدات.

وفي العموم، فإن جانب من المشكلة المعروضة أعلاه، يبين أن سبب وجود متفوقات في مختلف صفوف مختلف المراحل التعليمية في بلدنا حتى الآن، وبعد تراجع العملية التعليمية بشكل فاقع، هو على الغالب التلميذات أنفسهن وليس الكادر التعليمي الموجود في مدرسة معينة.. وهذا برسم وزارة التربية.

■■

الطلاب الجدد في جامعة الفرات..

لماذا يا اتحاد الطلبة !؟



وصلت إلى قاسيون شكاوى عديدة من الطلبة الجدد الذين يقومون بالتسجيل في كليات جامعة الفرات بدير الزور، تبين تعرضهم للاستغلال من لجان التسجيل في اتحاد الطلبة، حيث يُلزمون بالاشتراك بجريدة «الغد» بقيمة ١٢٥ ليرة سورية، ويدفعون قيمة استمارة التسجيل التي كتب عليها أنها (مجانية) مع المصنف بمبلغ ٧٥ ليرة على الأقل، أي ما مجموعه ٢٠٠ ليرة، ويرتفع المبلغ في بعض الكليات حسب المزاجية في اللجان فيصل إلى أكثر من ٤٠٠ ليرة، ولا ننسى المعاملة الفظة التي يتعرضون لها، ناهيك عن رسوم التسجيل الرسمية، وما سيتبع من مستلزمات الدراسة ومعاناة المعيشة الطلابية التي ترهقهم وترهق أسرهم في ظل ارتفاع الأسعار وثبات الأجور وانخفاض القيمة الشرائية لها .

ويتساءل العديد من الطلاب: لماذا وصلت الأمور إلى هذا الحد؟ وهل بهذا الاستغلال والإلزام يتم تعزيز التنظيم الطلابي ودوره الوطني؟ أم أن تقديم وتأمين الخدمات لهم والدفاع عن مطالبهم والسعي من أجل فرص عمل لهم مستقبلاً هو الذي يجذبهم ليقوموا بدورهم الوطني؟ وخاصة أنه كان للطلاب دور مهم في الحياة السياسية والاجتماعية في الوطن وفي مواجهة المشاريع الاستعمارية سابقاً في الخمسينات، جرى تهميشه مع الزمن . كما أنهم سيكونون من بناة الوطن بعد تخرجهم، هذا إذا توفرت لهم فرص العمل، لكن هذا صعب في الأفق المنظور للسياسة الاقتصادية الاجتماعية والتعليمية التي تتبعها الحكومة وطاقمها الاقتصادي، والتي لم تكتف بحرمان عشرات الآلاف من الشباب من الدراسة بسبب سياسة الاستيعاب المتبعة، بل ضيقت فرص العمل أمام الآلاف من الخريجين الموجودين حالياً، بحيث لم تعد الدراسة مجدية في العديد من الفروع الجامعية ، مما يتطلب موقفاً من المسؤولين الشرفاء والقيادة السياسية، ومن الطلاب والخريجين أنفسهم أولاً، فما حكّ جلدك مثل ظفرك!

إننا في قاسيون نلفت الانتباه لعواقب وأخطار ذلك حالياً... وانعكاساته الوخيمة مستقبلاً، ونؤكد أن "كرامة الطلاب كمواطنين هي من كرامة الوطن التي هي فوق كل اعتبار !!

■ **مراسل قاسيون**

برسم وزارتي التربية والصحة..

من يحمي التلاميذ من الإصابات الطارئة؟



«سيفان نصر الدين» هو اسم تلميذة في الصف الأول، تنتمي إلى عائلة فقيرة، حيث يعمل الأب (معلم دهان)، وأمها ربة منزل، وقد سجلها ذووها في مدرسة أحمد القادري للتعليم الأساسي في قرية المفتي بالحسكة، دون أن يدركوا ما ينتظرها، وهو قد ينتظر أي تلميذ في كل المحافظات السورية، إذا ما استمر التراخي التربوي، والإهمال الصحي سائراً على المنوال ذاته.

فأثناء خروج «سيفان» من الدوام في اليوم الثاني من دخولها إلى عالم (مؤسسات) التربية والتعليم، تعرضت إلى ضرب غير متعمد بغصن شجرة على يد تلميذ من الصف السادس كان يلعب مع أقرانه لعبة المبارزة بـ«السيوف الخشبية». لكن المشكلة أن هذا الضرب أدى إلى حدوث جرح طولي كبير ونزف في منطقة العين، ما استدعى إسعاف التلميذة ذات السنوات الست إلى المستشفى، وهناك بقيت في انتظار طبيب أخصائي ما يقارب الساعة والنصف تقريباً، ما نتج عنه في النتيجة إصابتها بالعمى الكامل في عينها اليسرى.. وهذا ما اضطر ذويها لنقلها إلى دمشق على نفقتهم الخاصة للمعالجة.. ولكن بكل أسف دون جدوى، فأقصى ما قدمته لها مشافي العاصمة الرعاية الدقيقة والخاصة للحفاظ على العين السليمة الباقية ومنعها من التعرض لمصير نظيرتها .

«سيفان» هي الضحية هذه المرة، وحتى تاريخ كتابة هذا المقال لم تتم محاسبة أحد لا في «التربية» ولا في «الصحة».. والحوادث تتكرر، ولا توجد أية ضمانات أو تعويضات تحمي التلامذة الصغار من حوادث مشابهة.

■ **الحسكة - مراسل قاسيون**

ناحية الصور وقراها .. ليست عطشى فقط

تعد ناحية الصور وقراها الواقعة شمال شرق دير الزور بمسافة خمسة وخمسين كم على طريق الحسكة، والتي يبلغ عدد سكانها من الفلاحين وأسرهم نحو خمسين ألفاً، وتضم نحو ثلاثين قرية، من أكثر أماكن المنطقة الشرقية تضرراً من الجفاف والتصحر والإهمال والفساد، وخاصة بعد جفاف نهر الخابور منذ سنوات بسبب الاستجرار العشوائي للثروة المائية الباطنية بحفر عشرات الآلاف من الآبار، وقد كانت كما يقال تتمتع بالماء والخضرة والوجه الحسن، وقد هاجر على الأقل نصف السكان إلى الداخل، ويسمون حالياً غجر المنطقة الشرقية، ومن تبقى منهم فقدوا الماء والخضرة وأصبحت وجوههم كالحة بسبب الفقر والجوع والعطش، وأصبحوا عرضة لمختلف الأمراض والجائحات، وما يقدم للبعض منهم من سلال غذائية لا يسمن ولا يغني من جوع، وما يزيد المعاناة ألماً وقسوة هو الإهمال والتلوث بأنواعه.

وقد قامت قاسيون بزيارة ميدانية للمنطقة، واطلعت على معاناة أبنائها، ورصدت الوقائع، والتقت بعض الأهالي، حيث أصبحت بيوت المنطقة أطلالاً تغطيها الكثبان الرملية على جوانب الطرقات والدروب التي كانت تسمى زراعية، ومنذ انطلاقنا من دير الزور وتحديداً من دوار الصالحية، مدخل دير الزور من جهة الحسكة، يُلاحظ إهمال مدخل المدينة وصولاً إلى منطقة المعامل التي تبعد عنها حوالي ٧ كم، فالإنارة غير متوفرة ولا تُوجد حتى شجرة واحدة، ربما لأن هذا المدخل لا يأتي منه مسؤولو العاصمة!! بل وحتى الأشجار التي تقع قبل الدوار الواصل إلى المدينة، والتي يصل عمرها إلى حوالي أربعين عاماً، قد وصلت إلى حالة يرثى لها بين اليباس والتكسر!! علماً أن من أبسط الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار عند بناء المعامل أن تُكثف المناطق الخضراء، على الأقل للتخفيف من حدة التلوث الناجم عنها.

ومما يبين سوء التخطيط أن كل المعامل والمنطقة الصناعية الجديدة، وحتى المصفاة المزمع إقامتها، تقع شمال دير الزور ، و الرياح في المنطقة هي شمالية وشمالية غربية، وهذا يعني أن كل هبوبها سيكون وبالاً على المدينة والقرى المجاورة شرقاً، ناهيك أن هذه الأراضي هي عبارة عن سهول وأراض بكر وخصبة صالحة للزراعة، وكان من المفترض أن تكون المعامل في البادية جنوب شرق المدينة.

أما في مركز ناحية الصور وقراها فتتضح المآسي بشكل مباشر، وأولها وضع الأبنية المدرسية التي لم يمض على بنائها سوى سنوات قليلة، ومع ذلك تلاحظ على جدرانها وأرضياتها تشققات وتكسرات كثيرة، وإحدى المدارس رصد لها مليون وأربعمائة ألف لصيانتها، ولم تجر هذه الصيانة في فترة الصيف، ومنها ما هو جديد ولم يبدأ العمل به، ومع ذلك تتواجد فيها العيوب نفسها، وهنا نتساءل: تُرى ما هو حجم الإهمال والفساد الذي كان وراء ذلك؟ وأين الجهات المسؤولة كالخدمات الفنية وأبنية التعليم؟ وكيف جرى استلام هذه الأبنية، ولماذا لم يحاسب أحد عن ذلك؟!

ومن متابعة مياه الشرب تبين أن محطة التصفية أنشئت عام ١٩٨١ على أن تُزود بالمياه من نهر الخابور، وبعد افتتاحها في إحدى المناسبات وتصوير ذلك تلفزيونياً، توقفت، ثم جاء جفاف نهر الخابور فبقيت على وضعها وأهملت وأصبح بناؤها وأجهزتها قديمة وشبه بالية حتى عام ٢٠٠٤، عندما تمّ جر قناة من نهر الفرات لري المنطقة، إلا أن مياهها غير صالحة نهائياً بسبب العكر والتجرثم، وحتى كمية الكلور التي توضع للتعقيم اسمية، والسبب أن القناة مكشوفة، وأطرافها محفورة بشكل مائل، وكثيراً ما تغرق فيها الحيوانات كالأبقار والحمير والثعالب وتتفسخ جثثها ناهيك عن الحشرات والثعابين وغيرها، فتسبب أمراضاً وإسهالاً جماعياً .

وقال المواطن (خلف): «نضطر لشراء مياه الشرب لملء خزانات منازلنا بـ ٥٠٠ ليرة وتصوروا ممن؟! من معمل الورق بدير الزور، وأصيب أفراد أسرتي كلهم عدة مرات بالإسهال، وقد تمضي ثلاثة أشهر ولا تصل إلينا المياه رغم أن بيتي لا يبعد عن الخزان سوى مائة متر، ومع ذلك أدفع في كل دورة حوالي ألف ليرة قيمة مياه لا تصلني!! فلمَاذا لا تجري متابعة أمور المحطة؟ ولماذا لا تجر لها المياه بقساطل من نهر الفرات كما تم جرّ المياه لمحافظة الحسكة وحلب؟»

هذا غيضٌ من فيض مما يجري في مركز الناحية، أما في القرى فالصورة أشد قسوةً، ولا يكفي بلغة الصحافة والإعلام أن نقول ماذا وأين ومتى في نقل الأخبار والوقائع، وإنما أن نسأل لماذا وكيف لوضع الأمور في نصابها، لذا نقف إلى جانب فلاحي ناحية الصور وأبنائهم وأسرهم ونطالب بمحاسبة المهملين والفاسدين، وتحقيق كرامتهم كمواطنين لأنها من كرامة الوطن.

■ **زهير مشعان - دير الزور**

مطبات

الزمن يمر.. (علينا)

منذ أكثر من ثلاثة أسابيع والحفريات التي شقتها وحدة المياه في حارتنا على حالها، وذلك لاستبدال الخط القديم للشبكة بخط جديد، المواطنون مازالوا ينتظرون بعد أن استنفذت حجة عطلة العيد، ووحدة المياه نسيت في زحمة أسبوع المعايدة إكمال مشروعها الصغير الذي لا يتعدى أن يكون إصلاحاً.

منذ أكثر من عامين والطريق الذي يخترق المدينة الصغيرة على وعد التعبيد، في المرة الأولى حفرته وحدة المياه لتمديد شبكة جديدة بعد أن اهترأت القديمة وتلوثت مياهها، وفي المرة الثانية مارست البلدية صنوف فنها في التشويه عندما قررت إيلاء البنية التحتية مزيداً من الاهتمام، وبدلت شبكة الصرف الصحي، والثالثة الثابتة هي مشروع تغذية شبكة الهاتف ومضاعفة الخطوط نتيجة تراكم الطلبات من سنة ١٩٩٥ والحاجة لتخديم المواطنين، بعد المشروع الثالث وعدت البلدية بتعبيد الطريق.. منذ عامين ومازالت الطريق على حالها.

منذ أقل من خمس سنوات، أطلقت الحكومة خطتها الخمسية العاشرة، والتي وعدت فيها بنظام اقتصادي جديد للبلد يعود على المواطن والوطن بالنفع العام، وبالأرقام والمؤشرات استدل الفريق الاقتصادي على صحة نظريته في قيادة الوطن ورعاياه إلى السعادة، السعادة التي نحياها نحن جموع السوريين السعداء بالغلاء والسوق المفتوحة، السعداء بدخولنا التي لا تغني من جوع، بالوقود المحرر، وبرفع الدعم، السعداء باستغلالنا، بجشع تجارنا، وبشركاتنا الخاسرة، اقتصادنا المترنح، وبالنتائج المخيبة للآمال التي ننظرها على تخوم الخطة الحادية عشرة.

منذ أكثر من عشر سنوات صدر المرسوم رقم /٨/ الذي قضى بتثبيت العاملين المؤقتين في الدولة والذين أتموا السنتين على رأس عملهم، ومن ذلك الوقت لم تنقطع الدولة عن تعيين العمالة، ومع ذلك في الخدمة الآن عاملون لهم أكثر من عشر سنوات، وما زالوا تحت سيف الطرد، التهديد بالطرد.. فقط لأنهم مؤقتون، الأكثر مرارة تبدو نية الحكومة الواضحة في عدم تثبيتهم، وزير المالية في أحد تعليقاته على الموضوع قال: في العالم لا يوجد عامل دائم أو مؤقت، وفي الوقت نفسه وزارة العمل تعد قانوناً جديداً للعمل يعزز من عقود الإذعان تحت تسمية (العقد شريعة المتعاقدين)، والتي يلهث خلف إنجازها القطاع الخاص الذي يسجن عامليه وراء أسوار المعامل التي لا يدخلها مفتشو التأمينات الاجتماعية.

بعد أكثر من ربع قرن أنجزنا دار الأوبرا، وبناء المسرح القومي، والمعهد العالي للفنون المسرحية، ودار الباليه، لكن الآن لا يوجد لدينا مسرح وطني حقيقي، أعمالنا المسرحية لا تعدو أن تكون نصوصاً مقتبسة، النصوص المحلية ليست موجودة، بعد أكثر من ربع قرن مسرحنا الوطني مجرد ذكريات عن التدافع الذي عشناه أيام مهرجان المسرح.

منذ ما يقارب ثلاثة عقود انتصب مجمع (يلبغا) على جانب (المرجة) كصرح يصار لتحقيقه، يلبغا المجمع الديني والتجاري والاقتصادي لم تكتب له نهاية على الشكل الذي كان يحلم به من فكر بإقامته، العقود التي وقعتها وزارة الأوقاف مع الشركات الخليجية أخذت وقتاً كبيراً من انتظار يلبغا لقدره، وأخذت معه بعض القيمين في الوزارة.

منذ (ايكوشار) الذي خطط لنا (شامنا)، وحتى اللحظة، ضيعنا الطرق التي نسكن فوقها، من رمل برزة الذي يمتد من حي تشرين إلى ركن الدين، من الرمل الذي يهدد بابتلاع بعض بيوتنا المتراكمة فوق بعضها في عش الورور أو الشيخ خالد، إلى الدراسات التي أكدت الشرخ الكبير في جبل قاسيون والذي ينذر بكارثة بشرية ومادية إذا سمحنا للزمن بأن يمر علينا كما سبق.

الزمن الذي مر علينا.. مر فوق آلامنا وأحلامنا، تركنا الأقدار تسير بنا إلى أن وصلنا إلى الكفر، اللعنات، لأن نكون على هيئة البشر الذين ولدوا على رأي محمود درويش: (ولدنا كيفما اتفق).

■ **عبد الرزاق دياب**

أ. ربيع نصر لـ قاسيون:

الاقتصاد السوري يعاني أمراضاً وظيفية ستصبح عضوية في المدى المنظور

◄ الصفحة من إعداد: حسان منجه

هل يمكن أن تتحول الأمراض الوظيفية المزمنة والمستجدة في الاقتصاد الوطني بسبب التلكؤ في حلها وتجاهل الجذور الحقيقية لها، إلى أمراض عضوية لن ينفع فيها العلاج فيما بعد؟!

يقول الباحث الاقتصادي الأستاذ ربيع نصر لـ«قاسيون» حول هذا الموضوع:

تنقسم الوظائف الأساسية للاقتصاد إلى أربعة محاور رئيسية: ١- تحقيق نمو اقتصادي. ٢- تشغيل وعمالة. ٣- توازن ميزان المدفوعات. ٤- استقرار اقتصادي. وكل واحد من هذه المحاور يعد من أهداف الاقتصاد بشكل عام، ولكي يصل الاقتصاد إلى هذه الأهداف يجب أن يقوم بوظائفه بشكل جيد.، فالاستقرار الاقتصادي الذي هو وظيفة من وظائف السياسات الاقتصادية، والمكون من استقرار الأسعار الداخلية، عجز الموازنة العامة، عجز الميزان التجاري، لم يعان من مشكلة كبيرة إلا في السنوات الأخيرة، ففي العام ٢٠٠٨ أصبح لدينا تضخم بنسبة ١٢٪، كما أن عجز الميزان التجاري، والموازنة العامة، والتضخم، شكّلت ظاهرة ومشكلة واضحة وعانت اختلالاً في السنوات الأخيرة.

أما بالنسبة للنمو، فإن معدلاته في السنوات الأخيرة كانت مرتفعة بشكل عام، ولكن هذا النمو ليس مستداماً، بمعنى أنه يمكن انحساره بشكل سريع، بسبب اعتماده على قطاعات ريعية (الزراعة، النفط، ومتقلبة مثل الخدمات)، وبالتالي لا توجد إمكانية ومقومات تبقي هذه الوظيفية قابلة للاستمرار، وأهمها الحفاظ على تنافسية الاقتصاد الوطني، التي يشكل خللها مرضاً وظيفياً في الاقتصاد، ولكي يكون لدينا نمو وتنافسية على المدى البعيد، يجب أن يكون لدينا استثمار برأس المال البشري، وابتكار تكنولوجي، وهنا نصل إلى اختلالات عضوية في الاقتصاد الوطني. هذا الخلل يتعلق بضعف الابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي، وسينعكس سلباً على أداء الوظيفة الاقتصادية المتعلقة بالبحث العلمي. فهاتان الوظيفتان تعانيان من خلل في أداء الوظائف الاقتصادية، ولكن ليس هناك مرض في هاتين الوظيفتين.

يعاني الاقتصاد الوطني أيضاً من ضعف التنافسية، وهناك خلل بسبب البيئة الاستثمارية غير المؤاتية للاستثمارات بشكل عام، وخير دليل على ذلك، توجه معظم الاستثمارات في السنتين الماضيين إلى العقارات والمضاربات بالأراضي والمنازل، فالبيئة الاستثمارية لا تسمح بتحويل الأموال المدخرة إلى استثمارات في مشاريع إنتاجية بسهولة، وهذه إحدى الاختلالات الوظيفية في الاقتصاد الوطني، لذلك فالأمراض الوظيفية في الاقتصاد الوطني يمكن أن تتحول في المدى المنظور إلى أمراض عضوية.



وقد شكل تدهور توزيع الدخل الوطني، وارتفاع نسبة الفقر والفقراء بشكل مستمر في سورية مرضاً وظيفياً في الاقتصاد الوطني، وخصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة. فالحفاظ على عدالة توزيع الدخل وإعادة توزيعه، تعد مهمة السياسات الحكومية وهي تعاني من خلل كبير، ولكن إذا ما أردنا تشريح كل واحدة من هذه العناصر على حدة، نجد أن لكل منهما جوانب مختلفة ومتعددة، ولكن هذا بطبيعة الحال لا يلغي الخلل والمرض الموجود أساساً.

كما أن هناك خللاً وظيفياً في عملية تقديم السلع والخدمات العامة، ومن أهمها الخلل الكبير في نوعية التعليم، فتركيبة القوى العاملة التعليمية ضعيفة، ففيها الأميون والذين يعرفون الكتابة والقراءة فقط، بالإضافة إلى نوعية التعليم الذي يتلقونه. وهذا الخلل في السياسات الوظيفية يتعلق بالاقتصاد، لأن التعليم ينعكس مباشرة على القوى العاملة.

كما أن لدينا مشكلة وظيفية في قضية التشغيل والاستثمار في الموارد البشرية بشكل أمثل، ويكمن خلل التشغيل بعدم قدرته على خلق فرص عمل للشباب الداخلين إلى سوق العمل، وبالتالي عدم توفير فرص عمل كافية، الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع نسبة البطالة.

أول أهم الأمراض الهيكلية (العضوية) في المؤسسات والاقتصاد الوطني هو ضعف الأداء المؤسساتي، المتعلق بالحوكمة والإدارة الجيدة للاقتصاد، فالخلل بالمؤسسات يشمل سلطة القانون، وعدم وجود مساءلة، وغياب الشفافية.

والخلل الثاني يتعلق بتركيبة الاقتصادي الوطني الذي يعتمد على الزراعة والنفط، والاعتماد على القطاعات الإنتاجية المنخفضة وضعف الصناعة التحويلية.

والخلل الثالث ضعف المستوى التكنولوجي والبحث العلمي.

الشباب الذين لا يتم تشغيلهم بعد أن يدخلوا في السن المناسبة للعمل، أو لا يتلقون تعليماً مناسباً، يصبحون على المدى البعيد عبئاً على الاقتصاد، وغير قادرين على رفع الإنتاجية، وبالتالي تصبح لدينا مشكلة تظهر مستقبلاً، وهي ضعف الإنتاجية. فمعدل النمو السكاني ينخفض، وبالتالي الجيل القادم من الشباب الداخل إلى سوق العمل سيكون عدده أقل، والشباب الباحثون اليوم عن فرصة عمل إذا ذهبوا تكون فرصة العمل قد ذهبت معهم، وبهذه الحالة يتحول الخلل الوظيفي إلى مرض عضوي، ويصبح جزءاً من الاقتصاد.

كما أن سوء التوزيع الجغرافي (عدم التوازن الإقليمي) بين المناطق الجغرافية في سورية، يؤثر سلباً على الاقتصاد بشكل عام، وسيكون له التأثير الكبير على المدى البعيد، والهجرة من الريف إلى المدينة إحدى ظواهره ونتائجه، لكن أسبابه تتعلق بسوء توزيع الاستثمار، والبنية التحتية بين المحافظات والمناطق.

لاشك أن المؤسسات الوطنية بحاجة إلى إصلاح حقيقي، فمع تغير السياسات الاقتصادية، تتغير تركيبة الاقتصاد الوطني، ويصبح أكثر تنافسية على المدى البعيد.

د. منير الحمش يتحدث لـ«قاسيون» حول محاولة رفع سقف الملكية الزراعية:

المشروع جزء من التحول نحو اقتصاد السوق.. وإعادة تكوين للإقطاع

من هي الفئات المستفيدة من رفع سقف الملكية الزراعية في سورية؟! وما هي مبررات هذا الرفع؟!

يرى د. منير الحمش أن إجراء رفع سقف الملكية الزراعية يصب في مصلحة كبار الملاكين، ويقف ضد مصلحة الفلاحين، وما يجري في القطاع الزراعي، هو جزء من التحول نحو اقتصاد السوق، بدءاً بقانون العلاقات الزراعية ومروراً بهذا المشروع، فرفع سقف الملكية الزراعية يهدف إلى إعادة تكوين الإقطاع بطريقة أخرى، وإعطاء أصحاب رؤوس الأموال قدرة على توسيع دائرة ممتلكاتهم العقارية.

فالمعروف أنه كان في سورية منذ الخمسينات حراك فلاحي نضالي ضد الإقطاع، واستطاع هذا النضال أن يتبلور في زمن الوحدة بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي تم تطبيقه على مراحل، وكان الهدف منه توسيع قاعدة الملكية، وتفتيت الملكيات الكبيرة من الأراضي، وكان هذا القانون ضربة قاضية تلقاها الإقطاع، ويمكن أخذه في ضوء توجيهات عامة، انطلقت في عهد الوحدة، وتطورت كثيراً في زمن ثورة الثامن من آذار، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات الاشتراكية، لكن لم تكن هناك اشتراكية بالمعنى العلمي، بل كانت توجد توجهات لتفتيت الملكية الكبيرة، وتأميم المعامل الكبيرة، والمصارف وشركات التأمين، ولكن مع التحولات الأخيرة في العالم، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تصاعدت أصوات اليمين والليبرالية، واستطاعت الليبرالية الاقتصادية فرض مجموعة من البرامج، التي تقوم بتحويل المجتمعات الاشتراكية السابقة، والمجتمعات ذات التوجه الاشتراكي (الدور التدخلي للحكومة في الشؤون الاقتصادية) إلى اقتصاد السوق. في زحمة هذا الموضوع، أتت السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والخصخصة، وإعطاء القطاع الخاص الدور الأساسي في قيادة الاقتصادات الوطنية، والفرص الكبيرة من أجل إحداث تراكم رأسمالي جديد في هذه المجتمعات، ومنها سورية، وتبلورت هذه البرنامج فيما يدعى وفاق واشنطن، الذي يعبر عن التقاء إرادة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة، على فرض هذا البرنامج على البلدان النامية ومنها سورية، وأصبح هناك سياسات ثابتة على الصعيد الاقتصادي منها: مسألة الانفتاح، وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار في الأسواق، والعودة عن قوانين الإصلاح الزراعي، بما في ذلك الخصخصة الجارية على نطاق واسع، فلم يبق في سورية سوى بعض الشركات الصناعية التي تحاول التوجهات الحكومية التضييق عليها بهدف إفلاسها وتصفيتها، وموضوع توسيع ورفع الملكية الزراعية يؤخذ في هذا الإطار أيضاً.

ولابد من التنبيه إلى أن هناك تياراً داخل الحكومة وخارجها يحاول فرض تغييرات وتطورات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في سورية، والمتمثل بتيار الثورة المضادة لكل ما في سنوات الستينات والسبعينات من توجهات لمصلحة مجموع الشعب، والتوجه التنموي، والدولة التنموية، والقضاء عليها، وهذه المناداة من الداخل والخارج تأتي في إطار ثأري لكل ما تعنيه سنوات التوجه التدخلي في الستينات والسبعينات، ويجب على الدوائر المختصة (اتحاد الفلاحين، المنظمات الشعبية، القيادة السياسية، وقيادة



الجبهة)، أن تكون متنبهة إلى المرامي البعيدة التي تهدف إليها مثل هذه الأفكار، التي تعني تحول الاقتصاد والمجتمع في سوية وفق توجهات الانفتاح الاقتصادي، واليوم يأتي دور الإصلاح الزراعي، وإجهاض كل ما حققته الثورة، وحققه قانون الإصلاح الزراعي، من توجه نحو تفتيت الملكية وإلغاء كل مظاهر الإقطاع المتوارثة تاريخياً.

وفي خضم التحول نحو اقتصاد السوق، يصبح مطلوباً بإلحاح دور اتحاد الفلاحين والعمال، والمنظمات الشعبية، بما في ذلك القيادة السياسية، فقد تأتي بعض المشاريع بروح إيجابية، وبرغبة لخدمة ومصلحة الاقتصاد الوطني شكلاً، ولكن السؤال الأساسي يبقى: من الذي يقرر مصلحة الاقتصاد الوطني؟! وهل هي مجموعة من التكنوقراطيين والبيروقراطيين، أم هي القيادة السياسية التي تعبر عن طموحات الجماهير؟! إن القيادة السياسية بما تحمله وتنتهجه من برامج وتطلعات لمصلحة مجموع الشعب هي التي يجب أن تقرر مثل هذه القرارات الكبيرة في تاريخ الاقتصاد السوري، والرئيس بشار الأسد أكد في أحد الخطابات أنه يجب ألا يصدر قرار يتناقض مع مصالح الفقراء وعموم الشعب. فلماذا يتم اتخاذ هذا القرار وجملة قرارات سابقة، والتي تضر بمعظمها بمصالح أغلبية جماهير الشعب؟!

وماذا عن المازوت.. والشتاء على الأبواب؟

من الذي يحمينا من برد الشتاء؟! سؤال تسمعه من الناس في كل جلسة ولقاء، ومن لم يتحدث خوفاً أو خجلاً ترى علامات الاستفهام مرسومة على وجهه تطرح أسئلة عن الشتاء وقسوته، وحاجته هو وأسرته إلى الدعم الحكومي إن وجد، لأنه لن يكون قادراً بقدراته الذاتية على تأمينه، فلا راتبه الحكومي، ولا دخله في القطاع الخاص سيكون قادراً على حمايته من برد الشتاء الذي بدأ بقرع أجراسه، والحكومة لم تسمع بعد صوت هذه الأجراس، لأنها فيما يبدو لم تشعر بعد بأنين المحتاجين المتوجسين من حقيقة الدعم الحكومي، الذي بات بحسب رأي وتقدير أغلب السوريين مجرد كذبة كبرى، تحاول من خلالها الحكومة امتصاص نقمة حاجة الناس واحتجاجهم، أكثر من كونها حقيقة واقعية في طريقها إلى التحقق.

البدل النقدي المقدر بـ١٠ آلاف ليرة مايزال دون تأكيد، لأن وزير المالية اعتبر بأحد أحاديثه أن ما يحكى عن تحديد البدل النقدي لا يتعدى كونه أرقاماً دعائية، ولم يتخذ بعد قرار حكومي بهذا الخصوص، فإذا ما صدقت الدعاية على حد القول الحكومي، ووزع الدعم وفق الشروط المعلنة، فإن هذا يعني حرمان ٦٠٪ من الأسر السورية من حقهم في الدعم، كما وأن الـ١٠ آلاف المفترض منحها للمواطنين وفق الشروط التعجيزية لن تكون قادرة سوى على شراء ٥٠٠ ليتر من المازوت، بينما كانت ٩ آلاف ليرة في العام الماضي بأسلوب القسائم تشتري ١٠٠٠ ليتر، أي أن الدعم بالأسلوب الجديد خفض قيمة هذا الدعم وحجمه بنسبة ١٠٠٪، تضاف إلى استثناء الدعم ما يزيد عن ٥٠ ٪ من المواطنين السوريين!! وبذلك يكون هذا الإجراء مجرد خطوة رفع عتب، لأن البدل النقدي المعلن لن يكون قادراً في هذه الحالة على سد الفجوة الكبيرة التي خلفها تحرير أسعار المازوت في السوق السورية، حيث أن سعر ليتر المازوت في السوق الداخلية بات أغلى من سعره العالمي. هذا ويرى أغلبية السوريين وفقاً لاستبيان للرأي أجري سابقاً، أن مبلغ ١٢ ألف ليرة الذي طرح في فترات ماضية لا يكفي لتغطية استهلاك الأسرة السورية من المازوت، فهل ستكون الـ١٠ آلاف ليرة في هذه الحالة قادرة على تغطية هذا الاستهلاك؟!

لكن الأخطر من هذا كله هو التجاهل الحكومي المتعمد بتقديرنا لضرورة الإسراع في تقديم الدعم، خصوصاً وأن الشتاء بات على الأبواب، والحكومة أعطت لنفسها مهلة مديدة لتقديم الدعم المقدم على دفعتين، وهي آخر العام الحالي، حيث يكون فصل الشتاء قد قطع شوطاً في عظام الناس، وما عاد السوريون راغبين في الحصول على هذا الدعم «السخي»، الذي يتطلب منهم إجراءات وتعقيدات ومعاملات روتينية في أروقة المؤسسات المشرفة على تقديمه وعلى أبوابها، على أمل الحصول على هذا الدعم. وهنا لا بد من التذكير أن توزيع القسائم في العام الماضي بدأ يوم ١٢ نيسان ٢٠٠٨ وانتهى توزيعها في ٢٧ منه، فالفارق الزمني بين الحالتين شاسع ويتجاوز خمسة شهور، وقد يصل إلى ٨ شهور، هذا إذا تم إعطاؤه أساساً!!

هذا موضوعياً له مدلولات كبيرة وأهمها: سعي الحكومة إلى تمييع وتسخيف قضية الدعم، وذلك من خلال المماطلة واختيار التوقيت الخاطئ مقارنة باحتياجات الناس، وإغراقهم بسيل من التعقيدات والإجراءات، وما سيتبعه من اصطفاف في طوابير مقطوعة النظير للحصول على الدعم والمازوت على حد سواء، أو تقديمها في أوقات لا تتناسب وحاجة المواطن السوري وأيام عوزه لها. فالقسائم، بالرغم من أنها وزعت في الشهر الرابع من العام ٢٠٠٨، إلا أنها خلقت أزمة على المازوت، وازدحاماً شديداً في محطات الوقود، وبالتالي أرهقت المواطنين المحتاجين في الحصول على المادة، فكيف ستكون الحالة إذا ما تم تقديم الدعم المادي في أواخر شهر كانون الأول؟! وهل ستكون منافذ التوزيع قادرة على استيعاب وتقديم المازوت للمدعومين المفترضين؟!



قاسيون تلتقي المشاركين في اجتماع الأحزاب الشيوعية

«حين نناضل قد نخسر وقد ننتصر، لكن إذا لم نناضل فإن الهزيمة مؤكدة»

◄ حوار ومتابعة علي نمر

على هامش أعمال الاجتماع الاستثنائي للأحزاب الشيوعية والعمالية الذي استضافته دمشق نهاية الأسبوع الماضي، التقت قاسيون عدداً من ممثلي الحركة الشيوعية العالمية للوقوف على أوضاع هذه الأحزاب ضمن بلدانها، واستقراء تشخيصها للوضع العالمي وواقع منطقتنا، وبالأخص القضية الفلسطينية والأزمة الاقتصادية العالمية، فكانت اللقاءات والتصريحات التالية:

• سيرغي مازكوفي (الكسندروف)

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لعموم الاتحاد السوفيتي



الحزب الشيوعي السوفيتي هو حزب موجود في كافة أنحاء الاتحاد السوفيتي السابق، وهدفه إعادة بناء الاتحاد السوفيتي من جديد، وأقوى تنظيمات الحزب موجودة في طاجاكستان وروسيا البيضاء والبلطيق، على الرغم من أن عمل بعضها سري الطابع.

نحن نعمل بشكل جدي من أجل الوحدة مع الفصائل الشيوعية الأخرى، كما أنتم تفعلون هنا، وقد نتوصل إليها مع حزب العمال الشيوعي الروسي.

وفي تشخيصه للوضع الروسي، أكد سيرغي أن السلطة الحالية تعمل ضد الشيوعيين، وحين تعادي السياسات الأمريكية تفعل ذلك من أجل امتصاص فورة الشعب والوطن. فالأمريكيون يعملون من أجل مصالحهم في كل أنحاء العالم، أما روسيا فتعمل ضمن نطاق مصالحها فقط، أي سياسة إمبريالية لكن حسب إمكاناتها. فبموازاة ترك حرية التحرك للحركة الشيوعية في روسيا يتم إعطاء الدعم للحركات الانتهازية، وهذا كان أحد أسباب وصول الانتهازيين إلى المناصب القيادية في الحزب الشيوعي الروسي الذي يعمل بشكل أو آخر تحت أمرة سياسات هذا النظام.

إننا في الحزب نعتمد على القواعد الحزبية المتفقة على هدف إعادة الاتحاد السوفيتي، ولا وجود لأية خلافات في الآراء بين هذه القواعد، أو التهجم على البعض لأسباب تافهة.

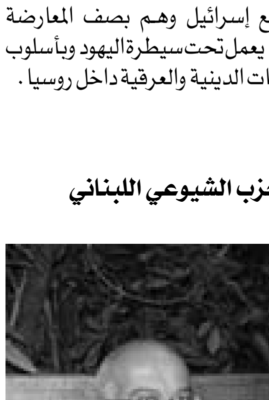
وفي تحليله للأزمة الاقتصادية العالمية قال سيرغي: إن ما نتمناه أن تكون الأزمة نهاية للرأسمالية والامبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي لا تملك أية وصفة للخروج منها، لأنها تعيش الأزمة منذ سنوات، لذا فإن الحلول الأمريكية كمن يريد أن يرمم الفضاء حتى ينقذ نفسه، وهذا صعب لأن الأزمة في الأشهر القادمة ستؤدي إلى أزمة أعمق، فالقيادة الأمريكية والروسية ومعها الدول الرأسمالية تحاول أن تغير شيئاً بالمهدئات لإطالة عمرها. إن الأحزاب الشيوعية التي تفكر بطريقة صحيحة هي التي تملك الحلول البديلة.

وفي حديثه عن الشرق الأوسط قال: الوضع في الشرق الأوسط هو صورة مصغرة عما يحدث في العالم أجمع، ولكن ما يميز أوضاعه وتطوراته أنها تشكل ميزان لحرارة العالم ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان يدعم كافة الدول الفقيرة والأحزاب الشيوعية، في مقابل إنتاج واشنطن لحركات راديكالية إسلامية، الأمر الذي أدى بعد الانهيار إلى ارتفاع أسهم الراديكاليين الإسلاميين وهبوط القوى اليسارية التي هي الآن بحاجة ماسة لتشكيل جبهة عالمية معادية للإمبريالية والصهيونية اللتين تتسببان بكل المشاكل في المنطقة والعالم.

وعن رأيه في قوة اللوبي الصهيوني وتأثيره على السياسات العامة في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أكد سيرغي عدم وجود جواب محدد لهذا السؤال، فاللوبي الصهيوني كان هدفه الأول انهيار الاتحاد السوفيتي، والآن المسألة أعقد، إذ أن قسماً منهم يتعامل مع السلطة الروسية، والقسم الآخر يعمل مع المعارضين الليبراليين، وتوجد منظمة خاصة لهم تسمى «الهولوكوست» في موسكو تعنى بما يسمى بحقوق الإنسان، وتعمل بإشراف الصهيونية العالمية في الغرب، وهناك مجموعة من الصهاينة يتعاملون مع إسرائيل وهم بصف المعارضة الليبرالية، والإعلام بشكل ما يعمل تحت سيطرة اليهود وبأسلوب مبرمج من أجل بقاء الخلافات الدينية والعرقية داخل روسيا.

• خالد حدادة

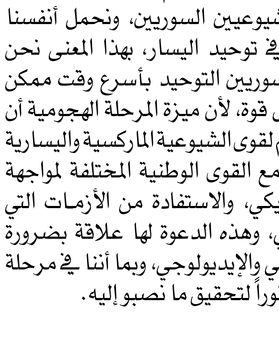
الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني



عن دعوته الدائمة لوحدة اليسار ووحدة الشيوعيين السوريين أكد د. حدادة أن شعار الوحدة لابد منه، فكلنا نعلم بما يقوم به الفكر الرأسمالي بالعالم بعد فترة من الأزمة الجدية للاشتراكية المحققة، وعلى القوى الماركسية في كافة أنحاء العالم الانطلاق إلى مرحلة الهجوم. فإذا كان التشرذم والأزمات داخل كل حزب من الأحزاب الشيوعية بمرحلة الأزمة هي سمتها المميزة، فإن مرحلة الهجوم تعني هنا توحيد الجهود، وفي هذا الإطار بالذات جاءت دعوتنا للوحدة دعوة طبيعية، طبعاً هذا لا يعني أن الوحدة ستجري بشكل إرادوي وقسري وفوقي، بل يجب أن تأخذ مداها حراكاً وقاعدة مشتركة بين الطلاب والشباب والعمال والفلاحين بالترافق مع الاتفاق على المسارات السياسية، لكن السؤال هل وصلت الوحدة إلى مداها الكامل بين التنظيمات الشيوعية؟ طبعاً لا! لكن لابد على الأقل من تشكيل وحدة نضالية على قاعدة تنظيم مشترك. بهذا المعنى فإن الذي نطالب به الشيوعيين السوريين، ونحمل أنفسنا بالوقت ذاته المسؤولية في توحيد اليسار، بهذا المعنى نحن نطلب من الشيوعيين السوريين التوحيد بأسرع وقت ممكن لمواجهة المهام القادمة بكل قوة، لأن ميزة المرحلة الهجومية أن ندعو إلى الوحدة والتنظيم لقوى الشيوعية الماركسية واليسارية والديمقراطية العلمانية مع القوى الوطنية المختلفة لمواجهة المشروع الإمبريالي الأمريكي، والاستفادة من الأزمات التي يعانيها النظام الرأسمالي، وهذه الدعوة لها علاقة بضرورة ممارسة هجومنا السياسي والإيديولوجي، وبما أننا في مرحلة الهجوم فيجب أن ننطلق فوراً لتحقيق ما نصبو إليه.

• دي رجا

رئيس الحزب الشيوعي الهندي:



بحكم خصوصية الهند من ناحية المساحة الواسعة والتعدد العرقي والديني في مختلف ولاياتها ومدنها، وضخامة عدد الفقراء، فإن الحزب الشيوعي الهندي في تناوله للقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يساند كل المسائل المتعلقة بالفقراء ولقمة عيشهم، والعاطلين عن العمل والمشردين والذين لا يملكون مأوى للسكن. لذلك فإن الحزب يضم في عضويته كافة شرائح المجتمع، من حملة الشهادات العالية إلى العمال والفلاحين والمزارعين.

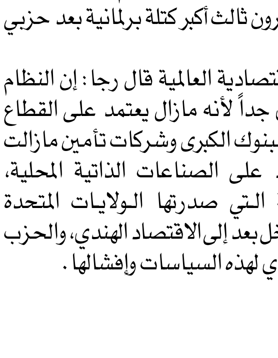
ووضع الحزب زيادة عدد النساء في صفوفه واجتذاب الشباب كأحد أهم مهامه، ولديه تمثيل جيد للشيوعيات في البرلمان اللواتي يحاربن التمييز العنصري بقوة، وكذلك قتل النساء لأسباب مجحفة بحكم العادات والتقاليد، التي تمتلك قدرة أخطر من القوانين لدينا، وهذا جزء مهم من مخطط الحزب وأجندات عمله بدءً من القرى وانتهاء بالمدن الكبرى.

وأشار رجا إلى الدور الكبير للحزب في البرلمان الهندي ومجالس المدن بالتعاون والتحالف مع الحزب الشيوعي الماركسي الذي له وزن كبير أيضاً في الهند، والحزبان يشرفان على إدارة أهم ثلاث مقاطعات في الهند، ولديهم نسبة كبيرة من التمثيل في البرلمان، إذ يعتبرون ثالث أكبر كتلة برلمانية بعد حزبي الكونغرس واليميني.

وعن رأيه بالأزمة الاقتصادية العالمية قال رجا: إن النظام الاقتصادي في الهند قوي جداً لأنه مازال يعتمد على القطاع العام الحكومي، فمعظم البنوك الكبرى وشركات تأمين مازالت حكومية، وهناك اعتماد على الصناعات الذاتية المحلية، والسياسات النيوليبرالية التي صدرتها الولايات المتحدة والإمبريالية العالمية لم تدخل بعد إلى الاقتصاد الهندي، والحزب يعمل دوراً كبيراً في التصدي لهذه السياسات وإفشالها.

• جول جبور

مسؤول سكرتارية النضال العالمي للحزب الشيوعي الفنزويلي



إن المد اليساري المتصاعد في أمريكا اللاتينية نتيجة طبيعية للهيمنة الأمريكية، والتي أدت بالمقابل أيضاً إلى صعود الحركات الاجتماعية المناهضة للسياسات النيوليبرالية التي تنتهجها الولايات المتحدة في المنطقة والعالم. لذلك فإن وجود جهة معادية تضم أهم دول أمريكا اللاتينية (نيكارغوا، بوليفيا، البرازيل.....إلخ) كانت ضرورة لابد منها لإفشال سياسات الإمبريالية.

وأضاف جبور: من الصعوبة بمكان العمل على التحرير الداخلي بالثورة الوطنية إذا لم يكن هناك دعم من بقية البلدان في أمريكا اللاتينية، موضحاً أن الحزب الشيوعي الفنزويلي هو حليف للرئيس هوغو تشافيز الذي يلعب دوراً مهماً في توحيد وتجميع القوى المعادية والممانعة للسياسات الأمريكية في كل أنحاء العالم في جبهة واحدة كاستمرار للثورة البوليفارية، ومن ثم الوصول للهدف المنشود بإقامة اشتراكية علمية صحيحة.

وأشار جبور إلى أن الأمريكيين بعد استخدامهم للقوة المفرطة الغبية يفكرون الآن باستخدام القوة الذكية خلال عهد أوباما، وذلك باستخدام الدبلوماسية والحروب معاً، فما يحصل بهندوراس كان مخططاً أمريكياً منذ البداية وحتى الآن من أجل ضرب حركات التحرر الوطني في المنطقة، التي تناضل على طريق الاشتراكية وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا على أرض الواقع.

• أنجلو الفيس

عضو المكتب السياسي مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي البرتغالي



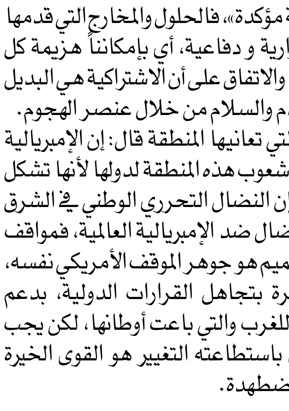
حزبنا من أهم الأحزاب الموجودة في البرتغال، وعدد أعضائه يتجاوز /٧٠٠/ ألف عضو، ويمثلنا في البرلمان /١٥/ نائباً بعد الانتخابات النيابية الأخيرة، ولدينا قوة سياسية كبيرة ضمن مجالس المدن حيث نترأس /٣٢/ مجلساً بلدياً، ولدينا نسيج اجتماعي قوي وتأثير عال بين صفوف الشعب البرتغالي والاتحادات النقابية، وهو ما مكننا من تحقيق انتصار كبير في الانتخابات الأخيرة، وهذا يدل على التوجه العام نحو اليسار والشيوعية، ويشكل فرصة كبيرة للاستمرار بالنضال من أجل تغيير السياسات اليمينية السابقة. وفي الأعوام المقبلة ستتضح الأمور أكثر في هذا الاتجاه، ونحن نشيطون على المستوى العالمي ولدينا علاقات مع كافة الأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم، وهذا يساعدنا على تغيير ميزان القوى في العالم لأن الحقائق تؤكد أن وجود الأحزاب الشيوعية والماركسية ضرورة لابد منها لتغيير الأوضاع الراهنة، وهذا ما جعل البرتغال تدعم حركات التحرر الوطني وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

واستشهد ألفيس بمقولة للأمين العام للحزب الشيوعي البرتغالي مفادها أنه: «حين نناضل قد نخسر وقد ننتصر، لكن إذا لم نناضل فإن الهزيمة مؤكدة». فالحلول والمخارج التي قدمها أوباما هي حلول اضطرارية و دفاعية، أي بإمكاننا هزيمة كل هذه الحلول بقوة نضالنا والاتفاق على أن الاشتراكية هي البديل الوحيد للانتصار والتقدم والسلام من خلال عنصر الهجوم.

وعن رأيه بالمشاكل التي تعانيها المنطقة قال: إن الإمبريالية العالمية تسعى لمنع قيادة شعوب هذه المنطقة لدولها لأنها تشكل تهديداً لمصالحها، لذا فإن النضال التحرري الوطني في الشرق الأوسط هو جزء من النضال ضد الإمبريالية العالمية، فمواقف الاتحاد الأوروبي في الصميم هو جوهر الموقف الأمريكي نفسه، لذلك فإسرائيل مستمرة بتجاهل القرارات الدولية، بدعم الأنظمة العربية التابعة للغرب والتي باعت أوطانها، لكن يجب الاتفاق أن الوحيد الذي باستطاعته التغيير هو القوى الخيرة المعتمدة على الشعوب المضطهدة.

• خوسيه كابوبرابو

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسباني المنسق العام للقسم الدولي



بداية، ومن خلال صحيفتكم أتوجه بالتحية إلى كل الشيوعيين السوريين.

إن الحزب الشيوعي الإسباني هو القوة السياسية الثالثة في إسبانيا بعد الحزبين الكبيرين اللذين يمثلان حوالي /٨٥ ٪/ من الأصوات، إذ توجد أحزاب إقليمية كثيرة في أسبانيا نتيجة لوجود المقاطعات ذاتية الحكم مثل (كاتالونيا والباسك)، ولدينا عضوان في البرلمان الإسباني، وعضو في البرلمان الأوروبي، وهذا العدد قليل بطبيعة الحال، لكنه بسبب الصعوبات التي مر بها الحزب في السنوات الأخيرة، ولأن القانون الانتخابي غير عادل ويساعد الحزبين الآخرين.. إننا نعمل الآن لاستعادة دورنا الحقيقي في الحياة السياسية بمنطلقات وأسس جديدة، حيث يعتبر إصلاح القانون الحالي أهم مطالبنا لكي نخطو إلى الأمام نحو التغيير.

لقد كنا من المؤيدين لعقد هذا الاجتماع في دمشق مع الحزبين الشيوعيين البرتغالي واليوناني وباقي الأحزاب العربية للتضامن مع الشعب الفلسطيني ونضال الشعب السوري واللبناني من أجل تحرره الوطني..

وعن الأزمة العالمية قال: إن لها آثاراً مضاعفة بعد أن أصبحت أزمة عامة بالمال والاقتصاد النيوليبرالي، إلا أنها في إسبانيا يزيد تأثيرها كون تطور البلاد كان موجهاً كلياً باتجاه القطاع العقاري والسياحي، مشيراً إلى أنه في إسبانيا هناك /٤.٥/ مليون عاطل عن العمل، أي أكثر من /٢٠ ٪/ من عدد قوة العمل، وأكثر من نصف نسبة البطالة في أوروبا، وهذا بحد ذاته يتسبب بمشاكل اجتماعية خطيرة تنتظر الشعب ولابد من التصدي لها.

• يورغوس مارينوس

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اليوناني



الحزب الشيوعي اليوناني ذو تاريخ نضالي يمتد لأكثر من /٩٠/ عاماً، وهو قوة سياسية خبيرة لها مكانتها التاريخية في اليونان، وذو برنامج سياسي وثوري يربط بين النضال اليومي في الصراع الطبقي والنضال من أجل الاشتراكية، وله قوة كبيرة في النقابات العمالية والمنظمات الشعبية.

والحزب يناضل ضد سياسة الأحلاف والاتحادات المشبوهة، وضد سياسة الناتو والاتحاد الأوربي التي تنتقص من حقوق الشعوب الأوربية، ويصطدم دائماً مع الحكومات القائمة والقوى الانتهازية الموجودة.

كما يساند الحزب بعزم نضال الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، مثلما يقف بجانب نضال الشعوب العربية.

وعن تأثير الأزمة الرأسمالية على الداخل اليوناني أوضح أن اليونان تعاني من ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الدخل والرواتب، حيث كانت الأزمة بمثابة هجوم على جميع الحقوق العمالية، لذا فإن الشيوعيين يدعون الطبقة العاملة والفلاحين والقوى الشعبية الأخرى لتنظيم أنفسهم بشكل أفضل، وليكافحوا بشكل جدي لإغلاق الطرق أمام الرأسماليين وممثليهم السياسيين، والعمل على تغير موازين القوى حتى على مستوى الصراع الطبقي اليومي، لقلب هذا النظام الاستغلالي في سبيل الاشتراكية والذي هو مطلب آني وحاضر.

وحول السياسات الأمريكية قال إن شخصية أوباما، والديمقراطية التي ينادي بها غير مرغوب بها، وهي غير شعبية، وهو بالتالي رجل كرسي يمثل ويدير مصالح الإدارة الأمريكية والرأسماليين في بلده..

• غويبنكوندا كوندي

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا



إن الهدف الأساسي لحزبنا الذي تأسس في ١٩٢١ كان النضال ضد الاضطهاد والعنصرية، وعلى هذا الأساس تعامل الحزب مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، واتفقا على النضال ضد النظام الرأسمالي، وعلى الأسس ذاتها تعاون مع الاتحادات النقابية لتعبئة المواطنين الأفارقة من خلال خطوات مشتركة للعمل ضد نظام «الابارتيد» من خلال الإضرابات وأعمال المقاطعة لبضائع الدول المستغلة، وهذه كانت إحدى النقاط الرئيسية في إنجاح عملية توحيد كافة الأديان والأثينيات ضد الحكومة اللاشرعية، ولهذا السبب صدر أمر بخطر الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا وهو ما شجع النظام العنصري على إقامة مناطق عازلة للبيض من مدارس ومستشفيات ووسائط نقل.....إلخ.

وعن استخلاص العبر من التجربة الشيوعية في أفريقيا قال كوندي: إن التجربة الإفريقية اعتمدت على أربع نقاط، أولها تعبئة الشعب في كل المناطق على أساس تجاوز الاختلافات العرقية، وثانياً الحملة العالمية التي ترمي إلى عزل واتخاذ عقوبات ضد نظام الفصل العنصري الذي يرتكب جرائم ضد الإنسانية، وثالثاً وبسبب حظر الحزب الشيوعي والمؤتمر الوطني أقام الحزبان هيئات سرية في مختلف أرجاء البلاد تضمنت مؤسسات وهيئات مدينة وقيادات طلابية ومنظمات غير حكومية، واستخدام كافة الأساليب لتنظيم الشعب، ورابعاً وهو الأخير الكفاح المسلح.

وما يواجهنا الآن هو المشاكل الاقتصادية الممنهجة التي تقيد الاقتصاد والتصدي لقضايا سوء توزيع الثروة بالمعنى الطبقي والاضطهاد العرقي والتمييز على أساس الجنس بحق المرأة.

وأشار كوندي إلى أنه ينبغي على الفلسطينيين العمل كما فعلنا نحن مع نظام الأبارتيد المجرم لفضح جرائم الكيان الصهيوني في المحافل الدولية كافة.

مرحلة اللامنطق... واقتصاد «اتصل الآن»!



◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

حينما صدرت قوانين «الانفتاح الاقتصادي» عام ١٩٧٤ في مصر عشية حرب أكتوبر المجيدة وتم فتح أبواب البلاد على مصاريعها لرأس المال الامبريالي، كانت البنوك الأجنبية هي صاحبة المبادرة الأولى في اقتحام مصر، أي رأس المال المالي. وانتشرت هذه البنوك في البلاد انتشاراً سرطانياً.

أعاد التاريخ نفسه، إذ كانت البنوك الأجنبية والمرابون اليهود في الطليعة عند اقتحام البلاد منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر عقب ضرب المشروع النهضوي الذي تحقق في عهد محمد علي. كان هذا الأمر هو (المأساة)، إذ كان ذلك الهجوم هو المقدمة التي أدت إلى احتلال مصر عام ١٩٨٢، وأصبحت مصر دون مبالغة ملكاً للأجانب أساساً، وإلى جانبهم دوائر ضيقة من المصريين.

في هذه المأساة طالت هيمنة رأس المال الأجنبي كل شيء. كما تغلغل الرأسماليون اليهود الذين وفدوا بغزارة إلى مصر عقب هزيمة الثورة العرابية (بسبب الخيانات التي أرتكبت) لدرجة أن ٣٤٪ من الشركات المساهمة المصرية كانت تحت سيطرة ٥٠ أسرة يهودية في إطار جالية ضئيلة وفدت إلى مصر تباعاً خلال مراحل تاريخية. كان رأس المال الأجنبي من كل الجنسيات الأوربية الغربية، وامتد إلى كل المجالات الاقتصادية من صناعية وزراعية وبنكية وغيرها. ورغم حائط الصد الهائل الذي أقامه طلعت حرب مؤسس بنك مصر وشركاته المتنوعة في ظروف شديدة الصعوبة، إلا أن رأس المال الأجنبي احتفظ بمواقعه حتى السنوات الأولى لثورة يوليو ١٩٥٢.

في مرحلة (المسخرة) التي قادها السادات منذ مايو ١٩٧١ وخصوصاً منذ عام ١٩٧٤ كانت الأمور أشد قسوة، إذ بادرت بنوك مرحلة الامبريالية لشن هجمتها الشرسة وممارسة نشاطاتها التخريبية في نهب الثروة المصرية وامتصاص مدخرات المصريين وتوجيهها للاسهام في بناء الطبقة البرجوازية الجديدة في مصر. وفي أعقابها (وفي ظل مبارك) اشتدت الهجمة التي لا تزال مستمرة للاستحواذ على اقتصاد البلاد في شراكة مع الطبقة النهابة التي تطبق على السلطة. ولم تضف شيئاً للأصول الإنتاجية بل قلصتها وقامت بتصفية جانب كبير منها. وعادت مصر من جديد ملكاً للأفاقين الأجانب من جديد، رغم المقاومة الشعبية لهذه الجريمة.

إذا كانت (المأساة) قد جرت في القرن التاسع عشر، حيث كانت الرأسمالية في مرحلة فتوتها وشبابها وحيويتها، فإن (المسخرة) قد تمت في مرحلة شيخوخة الرأسمالية التي مرت بأزمات خانقة، ولم تسعفها الوصفات ولا عمليات الالتفاف والترقيع في الخروج منها سوى بحروب عالمية وإقليمية أهلكت عشرات الملايين من البشر. لكن مرحلة (اللامنطق) التي يقودها مبارك تجري في ظروف أزمة شاملة تعيشها الرأسمالية، ولا أمل في حلها. وكأن (اللامنطق) المباركي (والعربي عموماً) يتصور قدرته على مساعدة الرأسمالية للبقاء على قيد الحياة!!

المشهد الاقتصادي المصري مليء بالمضحكات المبكيات.

كانت الإعلانات تملأ شاشات القنوات التليفزيونية للدعاية للاستثمار في البورصة. تهاوت البورصة في معية تهاوي البورصات العالمية. واتجهت الدعاية (الإعلانية) الغثة لحفز الناس على الاستثمار، وكأن البلاد لا تعاني من وجود عشرات الملايين من الجياع، وكأن (السوق المقدسة) قادرة وتملؤها الحيوية، وكأن الناس يملكون مدخرات هائلة...الخ.

الإعلانات تملأ الشاشات لدفع الشباب لإنشاء مشاريع صغيرة، ومتناهية الصغر، بمساعدة ما يسمى (الصندوق الاجتماعي). هذه محاولة لزرع وبناء الرأسمالية من أسفل، وكأنها ناجحة في الأعلى!! في حين أن الوقائع في العالم كله تؤكد أن الرأسمالية قد ولى زمانها وأنها تترنح ولم تعد هي المستقبل أو حتى الحاضر. وتستند هذه الأكذوبة «المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر» إلى الادعاء بأن البلدان الرأسمالية المتطورة (ألمانيا هي النموذج) تزدهر فيها الصناعات الصغيرة وتشكل ٣٠٪ من قطاع الصناعة بها.

سنضرب عرض الحائط بالأزمة التي تطحن البلدان الرأسمالية ومنها ألمانيا. لكن الواقع يؤكد أن الصناعات الصغيرة في هذه البلدان (قبل تفجر الأزمة الأخيرة) كانت في غالبيتها الساحقة تنهض بمسؤولية تغذية الصناعات الكبيرة بجانب هام من احتياجاتها، والحصة الأقل كانت لإنتاج منتج نهائي للاستهلاك المباشر. لذا لايجوز التعميم على مصر التي تآكلت وخربت صناعاتها الكبيرة بسبب الخصخصة التي أفضت إلى تقليصها وتصفية أجزاء كبيرة منها، وكذا خروج الدولة من أي دور في التنمية. ولم يبق من فرصة سوى انتاج منتج نهائي للاستهلاك لا يقوى على أية منافسة في ظروف (السوق المفتوح) والمنافسة الأجنبية العاتية. لذلك فإن الأفق مسدود أمام هذه المحاولة الرثة، التي شهدنا اخفاقاتها في الفترة الماضية من إفلاس، لعجز عن تصريف المنتج ومن سجن لعدم سداد القروض، وأن قلائل هم من استطاعوا الاستمرار بفعل مساندة المتنفذين في السلطة. ومع ذلك تصمم الطبقة الحاكمة على تسويق هذا الوهم. ونتساءل عن ملايين خريجي الجامعات دون عمل، وهل يمكن أن يسعفهم هذا الوهم؟

في إطار الترويج للأوهام تغطي مئات الاعلانات شاشات التلفزيون عن منتجات لا حاجة لها مثل بطاطس (شيبس) وآيس كريم وشيكولاتة وبيتزا هت وماكدونالدز وكنتاكي..الخ (يا لها من تنمية اقتصادية)!! أما باقي الاعلانات فهي عن سلع تقوم توكيلات بمجرد تجميعها في مصر. وبعض الإعلانات عن إنتاج مصانع تم اغتصابها من القطاع العام عبر برنامج الخصخصة الإجرامي مثل الحديد الذي تنتجه مصانع أحد الاحتكاريين الجدد من قادة حزب السلطة. لكن الأنكى هو الإعلانات التي تنتهي بعبارة «اتصل الآن» والخاصة بمسابقات تافهة عن طريقها يتم امتصاص ما في جيوب السذج من بقايا نقود، وتشيع الوهم والاتكال على «الحظ» لكسب بضعة جنيهات!! وهكذا تبدع برجوازيتنا اقتصاداً جديداً بديلاً عن الاقتصاد الحقيقي المغدور، هو اقتصاد «اتصل الآن».

لم يقتصر أمر الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الحقيقي والوهمي أيضاً، بل امتد إلى مجال آخر. كانت نظافة المدن تقع على عاتق البلديات و(الزبالين). فجأة تم ادخال الشركات الأجنبية إلى هذا المجال، وتقوم الحكومة بجباية رسوم نظافة شهرياً وإجبارياً (تضاف إلى فاتورة استهلاك الكهرباء). وصاحَبَ استجلاب (الخبراء الأجانب!!) لتنظيف المدن موجة قذارة طالت حتى الأحياء الراقية مثل ضاحية المعادي. وحدثت ضجة كبيرة بسبب إضراب شركة فرنسية حصلت على امتياز نظافة مدينة الجيزة، التي تحولت إلى مقلب زبالة. الجدير بالذكر أن هذه الشركات تتقاضى بموجب تعاقدات الحكومة معها مئات الملايين من الدولارات سنوياً، علاوة على استفادتها من عملية تدوير الزبالة المربحة للغاية. وقيل إن سبب الإضراب هو توقف المحافظة عن دفع مستحقات الشركة الفرنسية. ووراء جلب هذه الشركات الأجنبية عمولات سخية وفساد غير محدود.

إننا نعيش مرحلة (اللامنطق)، مرحلة لم تكتف برجوازيتنا بتحويل كل شيء فيها إلى سلعة تباع وتشترى، ولكنها حولت الوطن ذاته إلى سلعة قابلة للبيع والشراء. إنها طبقة فقدت مبرر الوجود، وعجزت عن أي فعل ايجابي، بما في ذلك النهوض بمهمة نظافة العاصمة والمدن الكبرى، ولا نقول صناعة (محرك دراجة بخارية).

إن الأصوات المنادية بالاشتراكية والشيوعية التي خفتت كثيراً لعقدين من الزمن يجب أن تعلو من جديد، مصحوبة بنضال لا يعرف الكلل أو الملل أو الخوف من أجل الاشتراكية والشيوعية. إن نضالنا من أجل الاشتراكية، ومقاومة الامبريالية والصهيونية وعملائهم المحليين اللصوص الخونة هو الطريق الوحيد لإنقاذ البشرية من الفناء.

■■

«المسجد الأقصى» في خطر؟... صح النوم..!

◄ محمد العبد الله



قبل يوم واحد من الاحتفاء بالذكرى التاسعة لانطلاقة «انتفاضة الأقصى»، قامت مجموعات من المستعمرين الصهاينة، المنضوية في تنظيمات ارهابية، وبحماية كاملة من قوات البوليس وأجهزة القمع الرسمية لحكومة المستعمرين، بمحاولة الدخول لباحات المسجد الأقصى، في حلقة جديدة من سلسلة التعديات المتكررة على قدسية المسجد ورمزيته، بهدف قياس ردات الفعل الجماهيرية على تحقيق وانجاز الحلقات القادمة، وهي الأخطر، بهدف السيطرة والهيمنة على أرض المسجد المحاط بسلسلة من الكنس اليهودية، من بينها أكبر كنيس يهودي في العالم أقيم فوق المدرسة التنكزية، والعمل على تقسيمه، أسوة بما حصل للحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، كما أن قوات الاحتلال باتت تسيطر على كافة المقابر الإسلامية المحيطة بالمسجد الأقصى تمهيداً لإقامة ما يسمى «الحديقة الأثرية»، كجزء من عملية تهويد وصهينة مدينة القدس ومحيطها. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أصدرت بياناً جاء فيه «أحبط المرابطون من أهل القدس وأهل الداخل الفلسطيني محاولة اقتحام المسجد الأقصى المبارك من قبل الجماعات اليهودية بمناسبة ما يطلقون عليه «يوم الكيبور»، وقامت قوات كبيرة من قوات الإحتلال باقتحام المسجد الأقصى بالاعتداء عليه وعلى المرابطين». فقد قامت هذه القوات باطلاق القنابل الدخانية والصوتية، والغازات السامة داخل المسجد القبلي المسقوف، وبتوجيه الرصاص المطاطي نحو أجساد المدافعين عن المسجد، مما أدى لإصابة العشرات بجروح مختلفة، ستة منهم في حالة الخطر، واعتقال أكثر من خمسة عشر مواطناً. كما أصيب ثلاثة عشر عنصراً من قوات العدو، نتيجة رميهم بالأحذية والكراسي والحجارة.

يبدو أن شهر أيلول ارتبط عند الفلسطينيين بمواعيد «حمراء» تصبغ أيامه كل بضع سنوات. ففي الأسبوع الأخير من شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٦ وعلى مدى ثلاثة أيام انطلقت من القدس شرارة معركة النفق أو «هبة النفق» التي أشعلت النيران في وجه المحتل في العديد من مدن وقرى الضفة وغزة المحتلتين. سقط خلال المواجهات العنيفة ثلاثة وستون شهيداً وما يقارب الألف وستمائة جريح، وفي تلك المعركة الوطنية الكبرى، ساهمت قوى المجتمع الفلسطيني بفعالية في رفد النشاطات الجماهيرية لمواجهة العدوان، ولعبت بعض عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، دوراً مهماً في التصدي للاعتداءات الوحشية التي مارستها قوات الاحتلال العسكرية. هذه العناصر التي حملت من تاريخها ونضالاتها في صفوف الفصائل والقوى الفدائية المقاتلة، ثقافة المقاومة. لكن النقيض هو مانجده اليوم عند غالبية عناصر تلك الأجهزة من «الفلسطينيين الجدد!»، التي يتم تدريبها النفسي والقتالي في معسكرات ومراكز التخريب «الدايتونية» على مواجهة أبناء شعبهم المقاومين، الذين تصفهم توجيهات الضباط القادة في هذه المعسكرات بـ«المخربين من أعضاء الميليشيات المسلحة» أعداء «السلام والاستقرار».

في الثامن والعشرين من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ كانت زيارة رئيس الوزراء الأسبق، مجرم الحرب «أرئيل شارون» الذي حاول الدخول للمسجد الأقصى محتمياً بمئات الجنود من مجرمي جيشه، وهو ما مثّل الصاعق الذي فجر بركان الغضب الفلسطيني الذي كانت أبخرة غليانه تنطلق منذ أشهر عديدة.

في تسع سنوات قدم الشعب ٧٥١٥ شهيداً، ٢٤٪ منهم أطفال دون سن الثامنة عشرة، و٥٪ إناث، واغتيال العديد من القادة (ياسر عرفات، أبو علي مصطفى، أحمد ياسين، عبد العزيز الرنتيسي) والعشرات من الصفوف الأولى والثانية في الفصائل والكتائب والسرايا المقاتلة، عدا عن مائة ألف جريح بينهم ١١٪ تسبب الاحتلال بإعاقتهم إعاقة دائمة، منهم من فقد أطرافه او إحدى عينيه أو قطعةً من جسده وذلك وفقا للدكتور معاوية حسنين مدير عام الاسعاف والطوارئ بوزارة الصحة. بالإضافة إلى الاعتداءات الوحشية المتكررة على قطاع غزة، التي كان آخرها بشكله الحربي التدميري قبل تسعة أشهر، واستمراره للآن بأشكال الحصار والخنق اليومي. كما شهدت تلك السنوات المنصرمة، تطورات على مختلف الصعد السياسية والمجتمعية، انعكست نتائجها السلبية على المشروع الوطني التحرري، الذي نعيش تداعياته منذ سنوات، خاصة تحول بعض القوى من كونها حركات تحرر إلى أحزاب للسلطة، التي كان من أهم مبررات وجودها واستمرارها، وقف المقاومة و«استئصال» سلاحها، والأهم ثقافتها، وقيامها بحماية نقاط التماس مع قوات العدو ومستعمراته، واستجداء رضى حكوماته، والممولين الأجانب. لكن انتفاضة الأقصى استطاعت أن تعيد القضية الفلسطينية لموقعها الأساسي من حيث الفاعلية الاقليمية والدولية، لأن جزءً من القوى بدأ يتلمس مأزق اتفاق أوسلو الكارثي، الذي تخلى عن جزء أساسي من الشعب، وحوّل الصراع مع العدو إلى طاولة المفاوضات في الغرف المغلقة. لقد وضعت انتفاضة الأقصى الصراع الفلسطيني/ الصهيوني في البند الأول على أجندة النشاط السياسي الاقليمي والدولي. كما حققت تضحيات جماهيرها وقواها المقاتلة، انسحاب العدو من قطاع غزة.

إن القراءة الموضوعية لمواجهات الأحد ٢٠٠٩/٩/٢٧، تؤكد على أن سياسة الاستجداء عبر المفاوضات التي تلجأ اليها سلطة رام الله في ظل الانكشاف السريع لحقيقة الموقف الأمريكي من بناء المستعمرات، الذي انتقل من الطلب لـ«وقف الاستيطان» إلى «كبحه»! وفي اندفاعة حكومة نتنياهو نحو تهويد وصهينة ماتبقى من الأرض الفلسطينية، ستؤدي على الجانب الآخر إلى المزيد من التنازلات التي ستقود للتخلي عما تبقى، من أجل الحفاظ على مايسمى «سلطة». كما أن تلك الأحداث قد كشفت عن ضعف واضح في سرعة الاستجابة الجماهيرية وشموليتها لمواجهة العدوان الجديد على المسجد الأقصى، وعكست بالوقت ذاته، تخلف القوى السياسية «فصائل وأحزاب» عن لعب الدور المطلوب/ الطليعي في المواجهة المستعرة في مدينة القدس ومحيطها. وبالمقارنة البسيطة بين التفاعل الجماهيري الواسع في مواجهات عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ ومايحصل الآن نستطيع ملاحظة تدني- إذا لم نقل اختفاء- دور الحركة السياسية المنظمة، بفعل أزماتها البنيوية المستعصية، وكنتيجة للدور القمعي الذي تقوم به سلطة رام الله البوليسية. وإذا كان المسجد الأقصى في خطر الآن، فإن القضية الوطنية لشعبنا تعيش في هذه المرحلة أصعب وأخطر مراحلها. لأن معركة الدفاع عن المقدسات الاسلامية والمسيحية لاتقل أهمية عن الدفاع عن القدس وغزة والخليل، ولاتعني للحظة واحدة التخلي عن المقاومة التي انطلقت لتحرير الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨. فالحديث عن اختزال الوطن- فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر- في المصطلحات التضليلية عن «جناحي الوطن» الضفة وغزة، سيساهم في تقسيم الأرض، وتجزئة الشعب.

إن شعبنا في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وهو يستعد بالنشاطات الميدانية المتتالية للاحتفاء بالذكرى التاسعة لهبة اكتوبر المجيدة التي سقط خلالها ثلاثة عشر شهيداً عام ٢٠٠٠ والتي جاءت للتضامن من موقع الانتماء والمشاركة مع انتفاضة الأقصى، لم تتردد في لعب دورها في حماية المقدسات والدفاع عنها، وعن عروبة القدس، كموقف مستمد من انتمائها لشعبها وأمتها.

أما المواقف العربية والاسلامية الرسمية، فجاءت معبّرة عن حالة التخاذل والارتهان التي تعيشها معظم حكوماتها. كما أن الهيئات والمؤسسات التي تعنى بشؤون القدس، عاجزة عن الفعل والتأثير بفعل العديد من العوامل. ولهذا تتراوح المواقف المعلنة مابين التنديد والاستنكار! ولهذا ليس لفلسطين، بمقدساتها وقدسها، من يدافع عنها سوى أهلها الذين لايملكون لمواجهة العدو ونكران «ذوي القربى» إلا إرادتهم وقبضاتهم وصدورهم العارية.

■■

الأوروبيون لا يتبعون قادتهم .. الحماقة الأفغانية

◄ ترجمة قاسيون

يعاد الجنود الألمان والبريطانيون والإيطاليون إلى بلادهم داخل التوابيت. لماذا؟

لم تكن خطيئتهم، بل بسبب سياسيي يسار الوسط ويمينه الذين أرسلوهم لخوض حرب إمبريالية نيابةً عن واشنطن.

في إيطاليا، ولخزيه الأبدي، صوّت حزب إعادة التشكيل الشيوعي على مواصلة الحضور الإيطالي في كوش الهندوسية.

أمّا الحزب اليساري في ألمانيا، فقد كان أكثر مبدئيةً، في بلد ٨٠ بالمائة من سكانه غير موافقين، ولو أنّ السياسيين السائدين يتجاهلونهم.

في بريطانيا وإيطاليا أيضاً، هنالك قطاعات واسعة من السكان تعارض الحرب. لكنّ أصواتهم لا تسمع في أروقة السلطة. أصبح براون وبيرلسكوني شقيقين.

حين يسوّغ السياسيون الأوروبيون مذبحة الأفغان وموت جنودهم بالكلمات السحرية التي توحي بأنّ ذلك ضروريٌ لحماية المواطنين الألمان والبريطانيين والإيطاليين، يتحدّثون بزيف ويتعمّدون الكذب لافتقارهم لإجابةٍ أخرى...ً وكذلك الأمر في واشنطن.

في الوقت الذي كانت فيه أجهزة الاستخبارات الأوروبية والأمريكية تواصل تكرار أنّ القاعدة لم تعد تشكّل تهديداً، لكنّ الإرهاب يظلّ مشكلةً،



لم يوضحوا علناً أنّه طالما استمر احتلال العراق وأفغانستان، ستشكل الحلول من النموذج الإرهابي عامل جذب للشباب.

قرار أوباما بتوسيع الحرب عبر إرسال مزيد من الجنود إلى أفغانستان ومعاملة إسلام أباد وكأنها بغداد خطأً فادح.

حدّقت الكارثة في وجهه وما من مبادراتٍ أو بلاغةً كلامية يمكن أن تحلّ المشكلة.

تحتاجً واشنطن إلى إستراتيجيةٍ للخروج من هذا البلد. لكن كلما طال تأجيل ذلك، كلما قلّت فرص تطبيق إستراتيجية جدية للخروج، ويوماً ما، أخيراً، سيضطر الجنود الأمريكيون للانسحاب على نحو مشابه لانسحابهم من سايغون، مخلّفين وراءهمً بلداً مدّمراً.

«الطالبان» الأفغان هم الآن مظلّةٌ يحتشد تحتها الباشتون من شتى الاتجاهات السياسية لمقاومة الغزاة وطردهم.

من الواضح أنّ ذلك يعني أنّ واشنطن تحاول بإصرار التفاوض مع الطالبان وشقّ صفوفهم كما فعلوا مًع المقاومة في العراق، لكنّهم هنا أخفقوا إخفاقاً تاماً.

القوميون الباشتون تصعب هزيمتهم عن طريق الدين، وتصعب هزيمتهم إيديولوجياً لأنّهم مؤمنون بعدالة قضيتهم والفشل الكامل في إعادة إعمار البلد وإعادة تأهيله يعني اتفاق مزيد ومزيد من الناس معهم، ولا يعني أنّ تلك الإصلاحاتً الاجتماعية الضرورية التي اكتشف الروس كلفتها الباهظة في الثمانينات ستؤدي الغرض.

الاتحاد الأوروبي هيئة جبانة وعديمة النفع على المستوى السياسي. وهي لا تستطيع التحدث بلسان واحد، لكن يتوجّب على مواطنيه أن يتعلّموا ليسً مضاهاة سياسييهم الضعفاء والمثيرين للشفقة، بل المطالبة الحازمة بانسحاب الجنود الأوروبيين كافةً من أفغانستان.

■■

حتى الاقتصاد.. أكذوبة أيضاً..!

بول كيرغ روبرتس / ترجمة قاسيون



لا يستطيع الأمريكيون استخلاص أية حقيقة من حكومتهم حول أي شأن، بما في ذلك الاقتصاد. كما أنهم يدفعون إلى الحضيض اقتصادياً، مليون طفل من أطفال المدارس دون مأوى في الوقت الراهن، في حين يعلن رئيس الاحتياطي الفدرالي بن بيرنانكة أنّ الكساد انتهى.

الهبوط اللولبي الذي يتخفى مثل الأخبار يصبح أكثر تضليلاً. يعادل الإنفاق الاستهلاكي ٧٠ بالمائة من الاقتصاد الأمريكي. وهو قوّةٌ دافعة، توقفت الآن. باستثناء مفرطي الثراء، توقفت دخول المستهلكين عن النمو في القرن الواحد والعشرين. يذكر جون وليامز، الخبير الإحصائي، لموقع shadowstats.com أنّ دخل الأسرة الحقيقي لم يستعد أبداً الذروة التي بلغها في العام ٢٠٠١.

يواصل الاقتصاد الأمريكي استمراريته عبر إحلال نمو الدين الاستهلاكي محل نمو الدخل الاستهلاكي. فقد شجع آلان غريسبان، رئيس الاحتياطي الفدرالي، الدين الاستهلاكي بعرض أسعار فائدة منخفضة. أدت أسعار الفائدة المنخفضة إلى رفع أسعار المنازل، ما مكّن الأمريكيين من إعادة تمويل منازلهم وإنفاق قيمتها. بدت البطاقات الائتمانية أبعد ما تكون عن توقعات ارتفاع أسعار العقارات وقيمتها المعادلة لدفع الديون المتراكمة، توقفت الحفلة حين انفجرت فقاعة العقارات.

حين لم يعد بوسع المستهلكين زيادة مديونيتهم ولم ترتفع دخولهم، لم يعد هنالك أساسٌ لنمو اقتصاد استهلاكي. في الواقع، تشير الإحصائيات إلى أنّ المستهلكين يسددون ديونهم في جهودهم المبذولة للنجاة مالياً. في اقتصاد يكون الاستهلاك قوّته الدافعة، يعني ذلك أنباءً سيِّئة.

أما المصارف، مصارف الاستثمار الآن، وبفضل الطمع الذي أدّى إلى إلغاء قيود التنظيم، ما أبطل دروس الماضي. فقد كانت أكثر تهوراً من المستهلكين، واندفعت في مضارباتها نحو قمم جديدة. وبإلحاح من لاري سامرز وهنري بولسون المدير التنفيذي لغولدمان ساكس، سايرت إدارة بوش ولجنة الأوراق المالية والتبادل نزع القيود عن رافعة الدين.

حين انفجرت الفقاعة، عرّضت الرافعة الاستثنائية النظام المالي لخطر الانهيار. تقدّمت وزارة الخزانة والاحتياطي الفدرالي دون أن يعرف أحدٌ كمّية تريليونات الدولارات اللازمة لـ«إنقاذ النظام المالي»، والذي يعني بطبيعة الحال إنقاذ المؤسسات المالية التي يقودها الطمع والتي تسببت بالأزمة الاقتصادية التي جرّدت الأمريكيين العاديين من نصف مدخرات عمرهم.

عوقب المستهلكون وليس المصارف. وبجرعة الإنعاش البالغة ٧٠٠ مليار دولار وميزانية الاحتياطي الفدرالي الموسّعة، سلكت المصارف مجدداً مسلك صناديق التحوّط. تنتج المضاربة المدعومة فقاعةً أخرى مع استجماع سوق الأسهم المالية لقواه حالياً، وهو ليس علامة معافاة اقتصادية، بل تبديدٌ نهائي لثروة الأمريكيين تقومُ به حفنةٌ من المصارف وأصدقائها في واشنطن. أعلن غولدمان ساكس، وأرباحه تتدفّق، عن علاوات لموظفيه من ستة أرقام.

تعاني بقيّة أمريكا بشدة. فمعدلات البطالة، كما ذكر، خياليةٌ وهي كذلك منذ إدارة كلينتون. لا تتضمّن معدلات البطالة العاطلين الأمريكيين عن العمل الذين لم يعملوا منذ أكثر من عام وأقلعوا عن البحث عن عمل. معدل البطالة المذكور ومقداره ١٠ بالمائة يبخس معاناة ملايين الأمريكيين العاطلين عن العمل منذ زمن طويل والذين لم يسجلوا كعاطلين عن العمل. بمرورً كل شهر، ينخفض عدد الأمريكيين العاطلين عن العمل لا لشيء، بل بسبب انقضاء الوقت.

من جانب آخر، فإن معدّل التضخّم، خاصّةً «التضخّمً الأساسي»، خياليٌ أيضاً. لا يتضمّن «التضخم الأساسي» الغذاء والوقود، وهما أكبر بندين في ميزانية الأمريكيين. يفترض مؤشّر الأسعار الاستهلاكية (CPI)، حتى منذ لجنة بوسكين في عهد كلينتون، أنّه حتى لو ارتفعت أسعار بعض البنود، فسيستبدل المستهلكون بها بنوداً أرخص. تلك هي الحال بالتأكيد، لكنّ هذه الطريقة في قياس التضخم تعني عدم إمكانية مقارنة مؤشر الأسعار بالسنوات السابقة، لأنّ سلّة السلع في المؤشر تتغير.

يرفع مؤشر الأسعار الذي وضعته لجنة بوسكين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عبر خفض معدل التضخم المقاس. تكون نتيجة التلاعب الإحصائي تقليل معدل التضخم، وبالتالي تآكل القيمة الحقيقية لدخل الضمان الاجتماعي، والمبالغة في معدل النمو. يخفي التلاعب الإحصائي انخفاض مستويات المعيشة.

في الأيام الخوالي للازدهار الأمريكي، كانت دخول الأمريكيين ترتفع بزيادة الإنتاجية. كان النمو الحقيقي لدخول الأمريكيين هو الذي يدفع الاقتصاد الأمريكي. أما في أمريكا اليوم، فالدخول الوحيدة التي ترتفع هي في القطاع المالي والذي يعرّض مستقبل البلاد للمخاطر باندفاعه المفرط وبقيام الشركات بإحلال العمل الأجنبي محل مثيله الأمريكي. وفق قواعد التشديد على تعويض ريوع مالكي الأسهم، يقوم المديرون التنفيذيون في عالم الشركات بزيادة مكتسباتهم وتعويضاتهم إلى أعلى الحدود، من خلال تخفيض عمالة الأمريكيين إلى الحدود الدنيا.

حاولوا أن تجدوا إشارةً إلى ذلك في «وسائل الإعلام السائدة» أو بين الاقتصاديين، الذين يحصلون على منحهم من شركات ما وراء البحار.

الجزء الأسوأ من الانحدار لم يأت بعد. فعجز المصارف والمنازل المغلقة سيواصلان صعودهما، وإفلاس العقارات التجارية الحقيقية سيزداد، وأزمة الدولار تواصل احتدامها.

حين يحدث ذلك، سترتفع أسعار الفائدة على نحو مباغت، وبينما تكافح الولايات المتحدة لتمويل ميزانيتها الهائلة وعجزها التجاري، يحاول بقية العالم الهروب من دولار تقلّ قيمته باستمرار.

منذ ربيع هذا العام، انهارت قيمة الدولار مقابل كل العملات باستثناء تلك المرتبطة به. ارتفع الفرنك الفرنسي بمعدل ١٤ بالمائة مقابل الدولار. كل العملات الصعبة من الدولار الكندي إلى اليورو والجنيه البريطاني ارتفعت بما لا يقل عن ١٣ بالمائة مقابل الدولار منذ نيسان ٢٠٠٩. والين الياباني في طريقه للارتفاع، أما الريال البرازيلي فقد ارتفع بنسبة ٢٥ بالمائة مقابل الدولار كلي القدرة، وحتى الروبل الروسي ارتفع بنسبة ١٣ بالمائة مقابل الدولار.

أية معافاة هذه حين تكون الاستثمارات الأكثر أماناً تراهن مقابل الدولار الأمريكي. الأسرة الأمريكية في أيامي، حين كان الزوج يعمل وتتفرّغ الزوجة للبيت ورعاية الأولاد، بالكاد توجد اليوم. فغالبية أعضاء الأسرة، إن لم يكن جميعهم، عليهم العمل لدفع الفواتير. ومع ذلك، تختفي الوظائف، حتى الجزئية منها.

إن كان القياس يجري وفق المنهجية المستخدمة حين كنت مساعداً لوزير الخزانة، فإنّ معدّل البطالة في الولايات المتحدة اليوم يساوي ٢٠ بالمائة. فضلاً عن ذلك، ما من وسيلة واضحة لخفض هذا المعدّل. لا توجد مصانع، وقوىً عاملة مسرّحة مؤقتاً بمعدلات فائدة عالية، تنتظر سياسة خفض أسعار الفائدة لإرجاع قواها العاملة إلى الإنتاج.

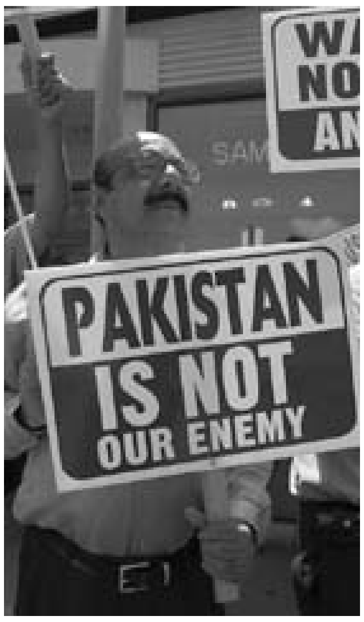
انتقل العمل إلى الخارج. في الأيام الخوالي للازدهار الأمريكي، التصقت صورة المديرين التنفيذيين بحملهم مسؤوليات متساوية تجاه المستهلكين والموظفين وحاملي الأسهم. انقلبت هذه الصورة رأساً على عقب. يدفعهم ضغط وول ستريت وتهديد الاضطلاع بـ«قيمة حملة الأسهم المعززة» الموعودة، وتحفيز «الأتعاب المرتبطة بالأداء»، يستخدم المديرون التنفيذيون كل الوسائل لاستبدال العمالة الأجنبية الرخيصة بمثيلتها الأمريكية بالرغم من معدل بطالة يبلغ ٢٠ بالمائة، إضافةً إلى خريجي الهندسة الذين لا يجدون عملاً أو حتى مقابلة للحصول على عمل، يواصل الكونغرس تأييد منح ٦٥ ألف تأشيرة دخول للأجانب بغرض العمل.

وسط أعلى بطالة منذ الكساد العظيم، أي نوع من الحمقى نحتاجهم لندرك أنّ هنالك نقصاً في قوة العمل الأمريكية المؤهلة؟

■■

حرب لكل رئيس أمريكي.. ولأوباما حكومة حروب

◄ ويليام بفاف / ترجمة: أ.ج – خاص قاسيون



مَن يتابع النقاشات الدائرة في أوساط الديموقراطيين عن حرب أفغانستان، يزداد شعوره بالإحباط من فقدان باراك أوباما للخبرة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والشؤون العسكرية، التي يكتسبها عادة أي عضو مستجد في مجلس الشيوخ منذ أول دورة له.

ورغم أن نائبه جو بايدن يتمتع بخبرة تشريعية في هذه المجالات، ويعرف الكثير عن العلاقات الخارجية، لا يمكننا أن نثق بقدرته على المحاكمة عندما نسمع تصريحاته أو نقرأ كتاباته التي لا تتجاوز إطلاقاً تقاليد السياسة وبديهياتها، أو مضامين افتتاحيات الصحف الرئيسية، دون أدنى ابتكار فيها، أو حتى مسألة مثيرة للجدل. أي أن نائب الرئيس بايدن يعرف كل ما «يعرفه الجميع» عن علاقات أمريكا الخارجية، بينما أوضاع الولايات المتحدة لا تسمح لها بأن تركن إلى دليل إرشادات القواعد التقليدية لرسم سياساتها المستقبلية.

فحتى هذه اللحظة لا يجد المرء مبرراً منطقياً، أو تصوراً يوضح أسباب وجودنا في أفغانستان!«لاصطياد» أسامة بن لادن بعد حوالي عشر سنوات من جنايته؟ ولكن لا يجوز التحكم ببلد مساحته ٢٥٠ ألف ميل مربع بسكانه الـ٣٣ مليون نسمة، من أجل الإمساك بزعيم إرهابي (خاصة بعد أن بات اعتباره موجوداً في باكستان بديهياً). كما لا يجوز أن تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها حلّ مشاكل أفغانستان الاجتماعية الداخلية أو «سحق» جيش حركة طالبان (ولا أحد يعلم كيف)، وانتفاضة البلد السياسية والدينية. ثم ما علاقة كل هذا بالأمريكيين؟

نُقل عن بايدن معارضته زيادة عدد القوات العسكرية بغية «إحراز النصر» في معركة أفغانستان، ليس لأنه مقتنع بخطأ خوض الحرب هناك، إنما لقناعته بأن الحرب الصحيحة يجب خوضها في باكستان (والتي لم تبدأ بعد). ويبدو أن هذه القناعة تتفق مع وجهة نظر مستشار الرئيس، بروس رايدل، الذي ترأس قبل بضعة أشهر لجنة موسعة لمراجعة السياسة المتبعة في أفغانستان وباكستان، ونشر استنتاجاته عنها في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» في واشنطن.

ويبدو أن موقف كل من نائب الرئيس ومستشاره، ينطلق من أن أفغانستان كانت مهمة بما يكفي (كونها مأوى للقاعدة) لتنال نصيبها من الحرب، لكن باكستان اليوم توفّر فرصة حرب أفضل وأهم بما لا يقاس نظراً إلى أنها تؤوي، ليس ابن لادن وطالبان فقط، بل والأسلحة النووية أيضاً. ولسان حال الاثنين يقول: إذا أردنا حرباً حقيقية، فمشهد حيازة طالبان وإرهابيي القاعدة للأسلحة النووية يطرح أمامنا سيناريو حرب أكثر إثارةً من حملة عسكرية ضد عصيان مسلح في أفغانستان الفقيرة الوعرة، حيث العدو لا يملك إلا بنادق محلية الصنع ومقاتلين على دراجات نارية. إضافة إلى خلوها من السلاح النووي وعدم قدرتها على إنتاجها، ولا موارد تذكر فيها سوى مزارع الخشخاش.

في السابق، كانت الولايات المتحدة تأخذ بعين الاعتبار أهمية موقع أفغانستان الجغرافي كممر لأنابيب تنقل نفط آسيا الوسطى إلى البحر. أما الآن فتوجد طرق أقل كلفة من تمرير النفط عبر أنابيب دولة في حالة حرب. لذلك يبدو أكثر إغراءً لطاقم أوباما تصدير السيناريو التالي: سوف يسيطر تنظيم القاعدة على حركة طالبان (التي استضافت القاعدة دون التحالف معها). وطالبان بدورها ستستولي على دولة باكستان بشعبها البالغ تعداده ١٧٦ مليون نسمة، وجيشها الكبير نسبياً، إذ يضم مليوناً ونصف مليون جندي بمن فيهم الاحتياط.

أما أفغانستان فعدد سكانها ٣٣ مليون نسمة، وتعتبر طالبان حركة أقلية سياسية محصورة بقطاع صغير من قبائل البشتون التي تمثل ٤٠٪ من السكان، ويمثل الطاجيك ٢٦٪، الأذريين ١٩٪، الأوزبك ٦٪، وأقليات أخرى مختلفة لم تعبّر أي منها عن الرغبة بالسيطرة على باكستان أو إخضاعها. حتى الهند الهندوسية لا ترغب بإخضاع باكستان الإسلامية أو حكمها، الأمر الذي لا يفيدها إلا بزيادة أعبائها ومتاعبها، رغم أنها تتمنى التخلص من قدرة الردع النووي الباكستاني الموجود أساساً كي يمنع الدول الأخرى من إزالته، وقد أدى الغرض من وجوده حتى الآن.

في مقال صحفي كتبه هافيلاند سميث، الضابط السابق في قسم «مكافحة الإرهاب» التابع لوكالة المخابرات المركزية، أعرب عن اعتقاده بأن أوباما قد تورّط منذ بدء حملته الانتخابية بخيار أن تكون له حربه الخاصة (مثل سابقيه من الرؤساء). فمن جهة أطلق الوعود بالانسحاب من العراق، ومن جهة أخرى، رد على اتهامات الجمهوريين له بالضعف والتخاذل، أعلن أنه سيخوض حرباً حقيقية في أفغانستان، ضد ابن لادن، نظرياً. وبعد أن وقع في هذا الفخ سلّم زمام أمور الحرب لمستشاريه العسكريين الذين لم يتوقفوا بعد عن التأكيد له أنهم قادرون على الانتصار في الحرب، دون أن يمتلكوا القدرة على تبيان عوامل تحقيق هذا النصر.

أغلب الاعتقاد أن الأمور أسوأ مما تبدو عليه. وأعتقد أن الحكومة الأمريكية قد تحولت جوهرياً إلى حكومة حرب، تحقق غاياتها وأهدافها من خلال شن الحروب على البلدان المضطربة والشعوب الصغيرة، حيث تتشابه جميع الحروب في خضم السعي المطلق لإدارة دفة العالم، وحاجة كل رئيس أمريكي لحرب تضمن له إعادة انتخابه.

ويليام بفاف: كاتب أمريكي متخصص بالعلاقات الدولية، والسياسة الخارجية الأمريكية

المصدر: **www.williampfaff.com**

اليابان: لا نريد استبعاد الولايات المتحدة، لكن...

◄ ديفيد غولدمان / ترجمة قاسيون

الرسالة الإخبارية التالية تشير إلى ورطة اليابان. اليابان لا تريد «استبعاد الولايات المتحدة أو الدولار من المجموعة الآسيوية أو الترتيب النقدي الجديد، لكنّ الخطر يكمن في أنّ إخفاق السياسة الأمريكية على الجبهات كافةً سيكره بقية العالم على العمل لنفسه. لهذا، كما كتبت في وقتٍ سابق، يواصل سعر الذهب ارتفاعه».

• المقامرة على انهيار نظام احتياطي الدولار يظلّ تسليةً مفضّلةً لتجار البضائع والعملات.

• رئيس الوزراء الياباني الجديد يتحدّث عن «الجماعة الآسيوية».

رويترز– طوكيو– أعلن رئيس الوزراء الياباني يوكيو هاتوياما أنّ رؤيته للجماعة الآسيوية لا تعني رغبته في بخس الدولار أو استبعاد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

قد تفعل ملاحظة هاتوياما القليل حيال مخاوف السوق من الحكومة اليابانية الجديدة، وموقفها من الدولار بعد ملاحظات أطلقها وزير المالية المعيّن حديثاً هيروهيسا فوجي وتسببت في وثوب الين لأعلى قيمةٍ خلال سبعة أشهر تجاه العملة الخضراء (الدولار).

«أعتقد أنّها (المجموعة) تمثل ميلاً جديراً بالاعتبار في آسيا، في شرق آسيا خصوصاً، في المدى المتوسط إلى المدى البعيد»، هذا ما قاله هاتوياما للمراسلين بعد أن سيطر حزبه الديمقراطي على الحكومة.

«لا يستهدف ذلك استبعاد الدولار أو الولايات المتحدة، بالأحرى أنا أتخيل جماعةً آسيوية– باسيفيكية وراء ذلك».

هبط الدولار إلى ٩٠.١٢ ين، أخفض قيمة منذ شباط، بعد أن صرّح فوجي أنّه لا يعتقد أنّ الزيادة الراهنة للين مقابل الدولار كانت سريعةً وأنّ يناً قوياً سيكون في مصلحة اليابان... لاحقاً عادل الدولار ٩٠.٣٥ ين.

أحد مشرّعي الحزب الديمقراطي الآخرين أبدى ملاحظةً أيضاً، مقترحاً أنّهم سيدعون الين يتعزز لمصلحة الأسر وأنّ اليابان ستنتج مزيداً من العائدات من احتياطاتها النقدية البالغة ألف مليار دولار، الكتلة التي يعتقد أنها محفوظةٌ بالدولار.

الاهتمام خاصةً يتعلق بإفادة الأسر من خلال السماح بتعزيز الين.

وكما جادلتُ في الماضي، يعتمد المسنون اعتماداً متزايداً على مدخرات مستثمرة في دخل ثابت. يمثّل التضخّم عموماً انتقالاً للثروة بينَ الأجيال لأنّه يفيِّد المدينين (وعادةً ما يكونون صغار السن) على حساب الدائنين (وغالباً ما يكونون مسنين).

للمجتمع المعمّر دائرة انتخابية تميل بقوة للانكماش. ففي الماضي، اعترضت صناعات التصدير اليابانيّة (وعمالها) بحزم على ارتفاع الين، الذي يحدد بالطبع أسعار بعض صادرات اليابان خارج السوق.

حين تصبح اليابان أمةً من المتقاعدين وأصحاب الدخول، قد تسود الدائرة الانتخابية لأصحاب القسائم الذين يحبّذون الانكماش.

على نحو واسع، فالعالم في أعقاب أول هجمات أوباما على العالم الكبير يستدعي إلى الذاكرة فعل نادي روبن وليامز في السبعينات. يذيع انطباعٌ عن الرئيس جيمي كارتر مخاطباً الأمة عشية حربٍ عالميةٍ ثالثة، ويقول: «هذا كل شيء، طابت ليلتكم».

لا يعلم أحدٌ بما يدور في ذهن أوباما.

هل يندفع إلى أفغانستان أم ينطلق خارجاً منها؟

هل يتزلّف إلى الإيرانيين أم يقصفهم؟

هل يسترضي الباكستانيين أم يقولبهم؟

هل يستهلّ حرباً تجاريةً مع الصين أم يجعل منها حليفاً اقتصادياً؟

وما الذي ستؤول إليه سياسته الاقتصادية الجديدة؟

على ذكر السياسة الاقتصادية، فمن الواضح أنّ من يدير الأمور في واشنطن... لاري سامرز، الذي يتأبط غروره ويكسب لنفسه إقامةً طويلةً في وجار الكلب بإصغائه إلى الرئيس في جلسات آخر الليل.

انطباع تيموكي غيثنر عن لوريل يتواصل ولا يقنع أحداً... لكل النوايا والأهداف، يدير بن برنانكي السياسة الاقتصادية الأمريكية لكنّ هيئته أكثر انقساماً من انقسام هيئة الاحتياطي الفدرالي منذ الثمانينات. فالسياسة الاقتصادية الأمريكية خارج أي حساب.

لا يريد أحدٌ أن تختفي الولايات المتحدة من المشهد: لا يريد أحدٌ أن يتحمّل عبء كونه شرطيّ العالم إضافةً إلى دور الوسيط في تقديم عملة الاحتياط العالمية وإرسال حاملات الطائرات لإيقاف الأشرار عند حدهم.

جلس سياسيٌ أسترالي ذو باع طويل في السياسة الخارجية قربي في حفل عشاء ملبورنَ مؤخَرًا، واشتكى بمرارة من اضطرار أستراليا لإنفاق مبالغ طائلة على شؤون الدِّفاع لتعويض غياب الولايات المتحدة.

لا أحد يريد مشاهدة الولايات المتحدة وهي تذهب، لكنّ الجميع مشغولون بتهيئة ترتيباتٍ بديلة.

واشنطن في مواجهة هندوراس: بهلوان على حبل مشدود (2 ـ 2)

أرنولد أوغست❖
ترجمة قاسيون

عالجنا في الجزء الأول من هذه المقالة بشكل مطول تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية والسيدة كلينتون بخصوص انقلاب الهندوراس، ولم نقل شيئاً عن الرئيس أوباما. لكن من الصعوبة بمكان تجنّب الموضوع حين نلاحظ أنّ السيد أوباما قد أبعد نفسه إلى حدٍ كبير عن مركز هذه القضية، فمنذ بداية الأزمة في ٢٨ حزيران وحتى كتابة هذه السطور، لم يصدر عن الرئيس أوباما وسكرتيره الصحفي إلا ستة تعليقات..



أوباما ضحية أم شريك؟

في التاسع والعشرين من حزيران، وفي لقاء صحفي في البيت الأبيض مع رئيس كولومبيا السيد «أوريبه»، أعلن أوباما: «نعتقد أنّ الانقلاب في الهندوراس ليس شرعياً، وأنّ الرئيس زيلايا لا يزال رئيساً للبلاد، رئيساً منتخباً ديمقراطياً. في هذا الصدد، ننضمّ لجميع بلدان المنطقة، ومن ضمنها كولومبيا ومنظمة الدول الأمريكية».

وأيضاً، في التاسع والعشرين من حزيران، أدى روبرت غيبز، السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، دوره أمام المراسلين، وفي رده على سؤال: هل تنظر الإدارة في سحب سفيرها مثلما قررت حكومات أمريكا اللاتينية اليسارية أن تفعل، أو حتى في تعليق مساعدتها؟ أجاب السيد غيبز: حسناً، ومجدداً، أعتقد أنّ بعض ذلك سيأتي لاحقاً - في إطار خطوات لاحقة لتقييم هذا الوضع. لكن حالياً، أفضّل عدم تقديم توضيحات كثيرة.

تأسيساً على ما سبق، هل هنالكَ اختلافٌ عن الأداء البهلواني لوزارة الخارجية؟

لا يبدو أنّ هنالك فارقاً كبيراً.. وفي حين بدت وزارة الخارجية تتابع على نحو متزايد مناقشة سيناريو غائم ومتردد بصدد عودة الرئيس زيلايا، أبدى الرئيس أوباما ملاحظةً حول هندوراس في إجابته على أسئلة طرحت عليه في موسكو خلال زيارته لروسيا: «أمريكا تؤيد مُنذ الآن عودة رئيس هندوراس المنتخب ديمقراطياً، بالرغم من معارضته الشديدة لسياسات الولايات المتحدة».

آخذين بالاعتبار تصريح أوباما المذكور آنفاً، يظهر فعلياً على السطح خلافٌ، إن لم يكن نزاعاً بين الرئيس أوباما من جانب ووزارة الخارجية من جانب آخر. والحال أنّ وزارة الخارجية (كما شاهدنا سابقاً وفي مناسبات عدة وآخرها فقرة ميشيليتي في صحيفة وول ستريت) ترتبط بصفاقةٍ بالجيش وقوى اليمين في حقبة بوش.

في السابع من آب أعلن أوباما أنّه لا يزال يساند عودة زيلايا إلى السلطة. مع ذلك، وباستخدام موهبته الخطابية، لمّح أوباما إلى الشروط الراهنة فأكّد أنّه لا يستطيع إعادة زيلايا إلى السلطة بالضغط على مفتاح. فهل يريد القول إنّه يعاني من ضغوط كبيرة من يمين الولايات المتحدة وطغم أمريكا اللاتينية؟ وأن وزارة الخارجية قوية بحيث تمنع تحركه، أم أنّ أوباما يستخدم ببساطة صوراً وكلمات مختلفة لدعم سياسات وزارة الخارجية في التأجيل، وبالتالي تمكين حكومة الأمر الواقع؟

لننظر إلى ملاحظات أوباما حول «مفارقة» كون أولئك الذين يعارضون عادةً تدخل الولايات المتحدة يطالبون به الآن. على أراضي هندوراس قاعدة عسكريةٌ كبيرة، تموّلها الولايات المتحدة ومزودة بقوات مسلحة مجهزة بمعدات أمريكية. إنّ قرار إغلاق القاعدة بالكاملِ والسحب الفوري لجنودِ الولايات المتحدة والتجهيزات العسكرية وإيقاف التدريب كلياً، لا يعني إطلاقاً تدخلاً في شؤون هندوراس الداخلية. فالقواعد العسكرية، سواءٌ في هندوراس أو في كولومبيا أو في مناطق أخرى، هي مجرد امتداد للقدرة العسكرية الأمريكية في بلدان أخرى.

في سياق آخر وفي شروط تاريخية وقانونية مختلفة، من كان ليشتكي من تدخل أجنبي في شؤون كوبا إن قامت الولايات المتحدة بإغلاق قاعدة غوانتانامو والانسحاب الكامل منها وإعادة قطعة الأرض الكوبية تلك إلى الشعب الكوبي؟ من كان ليشتكي من تدخل أجنبي (باستثناء ميشيليتي) إن قرر أوباما اليوم بوصفه رئيساً سحب سفير الولايات المتحدة في هندوراس وقطع العلاقات الدبلوماسية إلى حين عودة زيلايا؟ هذا هو المفتاح الذي بوسع الرئيس الضغط عليه.

> **تبذل دوائر الولايات المتحدة الحاكمة كلّ ما في وسعها لإلحاق الهزيمة بالانتفاضة الشعبية في هندوراس، ومن بين الوسائل التي تستخدمها المراوغة السياسية والإرهاب الإعلامي ودعم الانقلابيين.**

مراوغة مستمرة وتنسيق عال

في العاشر من آب، في اجتماع قمة زعماء أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)، ذُكر أنّ أوباما أعلن:

«المنتقدون أنفسهم الذين قالوا إنّ الولايات المتحدة لا تتدخل إلى حدٍّ كاف في هندوراس هم أنفسهم من قالوا إننا نتدخل دائماً في أمريكا اللاتينية وإنه يجب إخراج اليانكي من المنطقة... إذا كان أولئك المنتقدون يظنون أنه من الملائم أن نقوم بعمل مفاجئ سيعدّونه في أي سياق آخر غير ملائم. أعتقد أنّ الأمرَ يشير ربّما إلى شيء من النفاق في مقاربتهم لعلاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية».

إليكم جزءاً من البيان الرسمي المشترك الصادر عن الزعماء الثلاثة حول مسألة هندوراس:

«.. ناقشنا باستفاضة الانقلاب في هندوراس، ونؤكد مجدداً تأييدنا لإعلان سان خوزيه وللجهد المتواصل الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية لإيجاد حلٍّ سلمي للأزمة السياسية - حلٍّ يعيد الحكم الديمقراطي وحكم القانون، ويحترم حقوق مواطني هندوراس كافةً».. فما الذي يكشفه لنا ذلك بصدد أوباما؟ لكن أولاً، ما هو الرابط الدستوري والقانوني بين رئيس الولايات المتحدة وجيشها ووزارة خارجيتها؟ هذا ما يشير إليه موقع البيت الأبيض:

«سلطة الهيئة التنفيذية من اختصاص رئيس الولايات المتحدة، الذي يمثّل أيضاً رأس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة.. [...] تلعب وزارة الخارجية دوراً قيادياً في تطوير سياسة الرئيس الخارجية وتنفيذها. وتتمثل مسؤولياتها الرئيسية في تمثيل الولايات المتحدة في الخارج وتقديم المساعدة الخارجية وبرامج التدريب العسكري الخارجية».

أما دستور الولايات المتحدة الأمريكية في مادته الثانية - القسم الثاني: فينص:

«يكون الرئيس قائداً عاماً لجيش وأسطول الولايات المتحدة»..

في التاسع والعشرين من حزيران ٢٠٠٩، كتب المحلل السياسي تييري ميسان تحت عنوان: «قيادة الجنوب تستولي على السلطة في بلد عضو في الألبا»..

«.. تقوم الولايات المتحدة بتجهيز وتدريب وتأطير جيش هندوراس الصغير كلياً. صحيحٌ أنّ هذا الجيش يمتثل لأوامر قائده رئيس الجمهورية، ثم لرئيس أركانه. لكنه في الممارسة، يخضع لسيطرة قيادة الجنوب من سوتو كانو ومن ميامي. يوم الثلاثاء (٢٥ حزيران ٢٠٠٩)، عيّن البنتاغون على عجل قائداً جديداً لقيادة الجنوب هو الجنرال دوغلاس فريزر لمتابعة الانقلاب..

يقع مقر قيادة الجنوب في ميامي، لكنه يمتلك أيضاً مقراً في سوتو كونو (هندوراس) ومواقع أمامية في كومالابا (السلفادور) ومانتا (الإكوادور) وفي جزيرتي أروبا وكوراساو (الأنتيل الهولندية)».

هكذا، على الرئيس أوباما أن يتحمل مسؤولياته. هل يترك وزارة الخارجية لتقوم بالعمل القذر نيابةً عنه في حين يبقي نفسه بعيداً نسبياً، محاولاً بيأس التمسّك بصورة «تغيير» يميّز إدارته؟ صحيفة إل هيرالدو المؤيدة للانقلاب في هندوراس، كما ذكر آنفاً، لاحظت في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٩ أنّ اليمين المتطرف في هندوراس وأمريكا الجنوبية والولايات المتحدة يواصل الضغط: «يعلم [أوباما] أنه لا يملك الحق في تخييب آمال مناصريه... «يبدو أنّ أوباما يتنازعه من جانب (أنصاره)، أي جمهور ناخبيه وقسمٌ من الدوائر الحاكمة التي أيّدت إيصاله إلى الرئاسة، ومن جانب آخر دعواته الانتخابية للتغيير والتي يمكن أن تفسّر بوصفها نواياه الحسنة. هل سينضم لعرض السيرك البهلواني؟ هل أصبح جزءاً من العرض؟

إسرائيل في هندوراس!

كانت إل هيرالدو محقّةً حين لاحظت منذ ستة شهور بالضبط التناقض بين أقوال أوباما وأفعاله، وكيف أنّه يتوجبُ على اليمين أن يناور في هذه الحالة. أظهرت استطلاعات الرأي أنّ أوباما يخسر كثيرين من «أنصاره».

في الثاني والعشرين من تموز، كان عنوان نتائج استطلاع إي بي - جي إف كي: «الآمال الكبيرة المتصلة بأوباما تتلاشى في الواقع».. وفي النص نفسه: «كم كان ذلك سريعاً. الأمل والتفاؤل اللذان غمرا البلاد في الشهور الأولى لرئاسة باراك أوباما أخليا الدرب للوقائع القاسية [...]؛ الثقة بسحب القوات من العراق وزيادة احترام الولايات المتحدة في أنحاء العالم، في انخفاض بمعدل ١٥ نقطة»..

في السادس من آب، أجرت شبكة سي إن إن الإخبارية استطلاعاً أظهر أنّ ٤١ بالمائة فقط من الأمريكيين يحبّذون الحرب في أفغانستان، ما يمثّل انخفاضاً بمعدل ٩ نقاط منذ شهر أيار.

هل يدرك أوباما ما يحدث؟ يبدو أنّ جولاته الخارجية في أوروبا وروسيا والقاهرة وإفريقيا قد ملأت رأسه بالأوهام. في ٢٣ تموز، ذكرت صحيفة شيكاغو تريبيون أنّ أوباما كان يزور شيكاغو في ذلك اليوم لحضور حفلتين لجمع التبرعات للحزب الديمقراطي (١٥٢٠٠ دولار للشخص، والهدف جمع ٢ مليون دولار في ليلة واحدة). أجاب الرئيس على سؤال صحافيٍّ حول هيبة إدارته في المسرح الدولي. ففي حين كان شعب هندوراس الباسل يواصل حينذاك مواجهة الجيش (الذي تدعمه الولايات المتحدة) للأسبوع الرابع على التوالي، أكّد أوباما أنّ «النزعة المعادية لأمريكا لم تعد درجَة»، كما ذكرت الصحيفة.

لم تكن النزعة المعادية لأمريكا يوماً دُرجةً في دوائر الحزب الديمقراطي العليا. ربما يجد أوباما، أو يريد الاعتقاد أنّه وجد، حلفاء على مستوى العالم، لكن اسألوا شعب هندوراس عن رأيه الذي أعلنه صراحةً في وجه أوباما «لدينا نحن أيضاً حلمنا!». اسألوا شعوب أمريكا الجنوبية، اسألوا الغالبية العظمى من حكومات أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي عن رأيها في هيمنة الولايات المتحدة، وتدخلها وسيطرتها على أمريكا التي تخصهم؟ تتواصل الأزمة في هندوراس، لكن يبدو أنّ واشنطن، أو على الأقل فئات بعينها من طغمة اليمين الحاكمة، تواصل سياسات تستثير «النزعة المضادة لأمريكا». وعلى سبيل المثال، في الرابع من آب، ذكر صحافي سويدي مقيمٌ في أمريكا الجنوبية أنه وفقاً لناشطي حقوق الإنسان في هندوراس، فإنّ قوات خاصة إسرائيلية تقوم الآن بتدريب جيش هندوراس ورجالَ الشرطة فيها على أعمال القمع.

يذكّرنا هذا الوضع بالدور الذي تجيده إسرائيل على أكمل وجه: الجمع بين محادثات السلام والحوار وغصن الزيتون من جانب، وبين استخدام السيف في أبشع أشكاله وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين من جانب آخر. لذلك، وحين يمدّ أحدٌ غصن زيتون لحكومات وشعوب أمريكا الجنوبية والكاريبي، فيتوجب عليها توخي الحذر.

ضد فنزيلا وضد صعود اليسار

في الرابع من آب، ذُكر أيضاً أنّ واشنطن وكولومبيا توصلتا إلى اتفاقية لتأسيس سبع قواعد عسكرية في كولومبيا. تمّ التحضير لذلك منذ بعض الوقت. إذا ربطنا الحدثين، الانقلاب العسكري في هندوراس والقرار الكولومبي الأخير بتقديم قواعد عسكرية، ندرك أنّهما يشكّلان عدواناً جديداً على الهيبة المتصاعدة لكوبا وفنزويلا وبقية البلدان الأعضاء في الألبا (والتي انضمت إليها هندوراس في عهد زيلايا)، وكذلك لباقي بلدان وغالبية حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي.

تبذل دوائر الولايات المتحدة الحاكمة كلّ ما في وسعها لإلحاق الهزيمة بالانتفاضة الشعبية في هندوراس، ومن بين الوسائل التي تستخدمها، الإرهاب الإعلامي. وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة مثل سي إن إن، توفّر بدورها بالتنسيق مع وزارة الخارجية كل الأعذار للانقلاب، سواءٌ على نحو مباشر أم غير مباشر. تساهم سي إن إن بعدم ذكر كلمة واحدة عن مقاوَمة شعب هندوراس للقمع العنيف، في محاولة لإضعاف معنوياته. تحاول هذه الشبكة أن تعطي لسكان هندوراس انطباعاً بأنّ العالم لا يعرف شيئاً عمّا يحدث في بلادهم. هكذا تستطيع الولايات المتحدة، بسهولة أكبر، مواصلة سياستها في هندوراس بل وقمع الشعب على نحو أشد. حالات الصمت الإعلامي عديدة. ففي الخامس من آب، على سبيل المثال، غطّى العديد من وكالات الأنباء (وكالة الأنباء الفرنسية نموذجاً) مظاهرةً شارك فيها أكثر من ثلاثة آلاف طالب تنديداً بالانقلاب في

> **تحاول الولايات المتحدة بالتعاون مع كولومبيا وإسرائيل ضرب الهيبة المتصاعدة لكوبا وفنزويلا في أمريكا اللاتينية بشتى الوسائل.**

الجامعة الوطنية المستقلة في هندوراس، تيغوسيغالبا، والقمع الذي واجهها.

مع ذلك، لم تنقل سي إن إن شيئاً عن هندوراس في تلك الفترة، وكان تقريرها الوحيد حول أمريكا الجنوبية يتعلق بانتقاد شافيز رئيس فنزويلا لاتهامات كولومبيا له بأنّه يزوّد عناصر فارك المتمردة بالأسلحة. انتهت المقالة بتضليل إعلاميٍّ حول هذه المسألة.

«في العاشر من آب، أعلن أكثر من ١٠ آلاف مؤيد لرئيس هندوراس المخلوع مانويل زيلايا معارضتهم لحكومة الأمر الواقع، وحذّروا من أنهم سيعمّقون احتجاجاتهم على الانقلاب ومن أجل عودة الرئيس [...]. كانت تلك أكبر مظاهرة تطالب بعودة زيلايا منذ ٥ تموز قرب مطار تونكونتين في تيغوسيغالبا، حين حاول الرئيس المخلوع الهبوط بطائرة فنزويلية؛ لكن حكومة الأمر الواقع منعت هبوط الطائرة بنصب عوائق فوق مدرج المطار. تعززت المسيرة بوصول حشود من مناطق البلاد الشمالية والشرقية وطابور جاء من الجنوب. آخرون مضوا نحو سان بيدرو سولا»..

أما شبكة سي إن إن، فلم تقل شيئاً.

صاحب الكلمة الأخيرة

شعوب العالم، من وجهة نظري، عليها أن تواصل أيضاً الضغط على أوباما وإدارته. حين يرى نتائج الاستطلاعات، لابدّ أن يدرك ما يجري. إذا أثّرت قضية هندوراس عكسياً عليه، كما هو مرجح، وغذّت «النزعة المعادية لأمريكا»، فكيف ستبدو سياسته الخارجية بالنسبة لسكان الولايات المتحدة - وحتى لأولئك الذين دفعوا ١٥٢٠٠ دولار لقاء وجبة لجمع التبرعات؟ لم يستثمر الأخيرون هذه الأموال لافتتاح حقبة أخرى تشبه حقبة بوش تنتشر فيها المشاعر المعادية للولايات المتحدة في العالم. لكن ينبغي أن يفكّر أوباما أيضاً في الانتخابات الرئاسية التالية في العام ٢٠١٢ التي يبدو أنه يسعى منذ الآن لملء صناديق اقتراعها. ألا يريد أن تكون الطغمة اليمينية إلى جانبه أيضاً بهدف ضمان فوزه في العام ٢٠١٢؟

يبدو أنّ دوامة سياسات الولايات المتحدة ستدفع أوباما حتماً إلى لعب دور البهلوان. أتمنى ألا يكون الوضع كذلك. فقد صمم شعب هندوراس وشعوب أمريكا الجنوبية وحكوماتها على دفعه لاتخاذ موقف. بأية وسيلة؟ هاكم بعض ما يمكن أن يفعله أوباما: اتخاذ إجراءات حاسمة وفرض عقوبات على النظام المختبئ خلف الانقلاب (ليس عروضاً من قبيل إلغاء تأشيرات أعضاء نظام الأمر الواقع). مساندة الرئيس زيلايا في عودته إلى منصبه على نحو ملموس وغير مشروط. يجب على أوباما أيضاً، بوصفه محامياً، أن يكون قادراً على التعامل مع بيروقراطية حكومة الولايات المتحدة (إن كانت تلك هي المشكلة، وأنا أشك في ذلك)، التي لم تستطع أن تقرر بعد ستة أسابيع من الانقلاب كيفية تصنيفه قانونياً!

يثير تطور الوضع السياسي للإدارة الأمريكية الجديدة أسئلةً حول نموذج الولايات المتحدة الديمقراطي والانتخابي وكيفية عمله في الولايات المتحدة. يعطي هذا البلد نظرياً (من خلال الدبلوماسية والقوة العسكرية) دروساً لشعوب العالم. إن تبيّن أنّ ذلك يمثّل تغييراً لا يمكن للناس أن يصدّقوه، فربما يتساءل البعض عن معنى الديمقراطية والانتخابات في الولايات المتحدة. يتوجب على أوباما أن يقبل فكرة الاحترام المتبادل بين مختلف البلدان وتجاه أنظمتها السياسية.

أوباما وكلينتون وإدارتهما بمجملها على وشك الخضوع للمحاكمة. «..شعب هندوراس هو صاحب الكلمة الأخيرة»، كما تنبأ فيدل كاسترو في ٢١ تموز وسط أكثر الحالات التي تواجه الشعب تعقيداً: وساطة أرياس المدعومة من الولايات المتحدة، تتزامن متحدةً مع قمع الشرطة والجيش للمقاومة.

بينما الوضع يتطور، تثبت نبوءة فيدل كاسترو (وثقته بالشعب) صحتها. في الواقع، يبدو أنه لا يمكن منعها من التحقق، على الرغم من التقلبات. أحد قادة المقاومة في هندوراس نائب في الكونغرس الهندوراسي، أبدى أعمق ملاحظة لمراسل برينسا لاتينا رايموندو لوبيز الذي يواصل بشجاعة ودون كلل أو ملل متابعته من أرض هندوراس المحتلة عسكرياً. في ١٨ تموز أبلغ الناشط الهندوراسي سيزار لام المراسل في مقابلة أجراها معه: «هنالك هندوراس قبل الانقلاب، وهندوراس أخرى بعد الانقلاب».

يعكس هذا التصريح حركة مقاومة مجمل القوى السياسية والاجتماعية في هندوراس.

حتى أكثر البهلوانات خبرةً قد تهتز به الأرض بعزيمة إرادة الشعب في التغيير. هكذا سيكون من الأفضل للرئيس أوباما أن يتخذ موقفاً يحابي العدالة.

❖ أرنولد أوغست: محاضر وصحافي وكاتب مقيم في مونريال ومختص في الشؤون الكوبية

المقالات الصهيونية المدسوسة

◄ منار ديب

نشرت «مجلة الدراسات الفلسطينية» الفصلية في عددها الأخير دراسة على جانب كبير من الأهمية للدكتور محمود محارب الأستاذ في دائرة العلوم السياسية في جامعة القدس بعنوان «المقالات الصهيونية المدسوسة في الصحف اللبنانية والسورية ١٩٣٦ – ١٩٣٩» وهي تتناول نشاط جهاز الاستخبارات التابع للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية لاستقطاب عدد من الصحف والصحافيين في سورية ولبنان ونشر مقالات تعكس وجهة النظر الصهيونية بشكل غير مباشر، وتسعى لتخفيف اللهجة العدائية ضد المشروع الاستعماري في فلسطين عبر صرف الاهتمام نحو قضايا أخرى، أو إثارة الانتقادات المفتعلة ضد بعض ممارسات الحركة الوطنية الفلسطينية، هذا العمل الذي تم في الفترة التي تولى فيها موشي شرتوك الإدارة السياسية في الوكالة ساهم بالقسط الوافر منه العميل إلياهو ساسون المولود في دمشق والذي كان يتكلم العربية بطلاقة، وكان يقدم لأصحاب الصحف مقابلاً مادياً لقاء كل مقالة تنشر (ما بين جنيه فلسطيني وجنيه ونصف) ووصل نشاط الوكالة اليهودية إعلامياً إلى القاهرة حيث أسست «وكالة الشرق» للأنباء التي كانت تزود الصحف بأخبار فلسطين بعد أن تتم قولبتها بما يخدم المصالح الصهيونية.

قد تبدو هذه المعلومات صادمة لقارئ اليوم خاصة إذا علمنا أنه تم نشر ٢٨٠ مقالاً في الصحف السورية واللبنانية بين عامي ٣٨ و٣٩ وأن هذا التعاون شمل معظم الصحف الصادرة في تلك الفترة ومن بينها صحف مهمة كـ «الأيام» الدمشقية و«النهار» البيروتية، كما وصل نشاط ساسون إلى حلب أيضاً، حيث التقى بشخصيات معروفة واتفق معها بشكل صريح، ومن بينها محرر جريدة «العهد الجديد» اللبنانية خير الدين الأحدب الذي أصبح لاحقاً رئيساً لوزراء لبنان، وإذا كان الأرشيف الصهيوني المركزي أبرز مصادر الدكتور محارب قد يتعرض للتشكيك لأسباب سياسية وليست علمية، فإن وجود نسخ من أعداد هذه الصحف تجعل الطرح بعيداً عن أن يرقى إليه الشك.

وإذا كان وضع الأشياء في سياقها التاريخي قد يفسر جزئياً ظاهرة من هذا النوع، كقلة إدراك خطر الصهيونية وضعف التواصل بين البلاد العربية بحيث لانفاجأ حين تقدم أميرة مصرية قطعة أرض لها على طريق القاهرة – الاسكندرية للحركة الصهيونية للتدريب على السلاح.

وإذا كانت مصر لها ظروفها الخاصة ثقافياً وسياسياً في تلك المرحلة، فإن من المفاجئ أن يحدث اختراق من هذا النوع في الساحة السورية التي كانت تعتبر قاعدة الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو الأمر غير المفاجئ في الساحة اللبنانية مثلاً حيث عقدت شخصيات قيادية مارونية اتفاقاً سرياً مبكراً مع الوكالة اليهودية، وهو الأمر الموثق.

لكن هذه الحوادث المبكرة تشير إلى استعداد ليس بجديد لدى بعض العاملين في الإعلام للشراء والاستئجار، مع خطورة دورهم في تشكيل الرأي العام، وإلى تلك الهوة التي فصلت ومازالت تفصل بعض النخب عن قضايا حية وساخنة وعادلة بالبداهة، فالانحياز للحق الفلسطيني لا يحتاج إلا انتماءً عروبياً بالضرورة بل لحساسية إنسانية وميزان ضميري يفترض بالمثقف أن يمثله.

اليوم يتفشى الخطاب الصهيوني الملتبس في جزء كبير من الإعلام الناطق باللغة العربية، لكن المفارقة أن من يمول هذا الإعلام هم العرب أنفسهم، هل هو استلاب أم غربة عن الذات، ألم نسمع بصحفي كويتي أخيراً يعنون مقالة له بـ «بالكيماوي يا أولمرت» تعليقاً على عدوان غزة، بينما يرى صحفي لبناني يعتقد أنه مفكر يعمل في جريدة سعودية أن الاستسلام هو الحل.



ربما..!

الكاتب في الدراما

«المسرح فن الممثل، السينما فن المخرج، التلفزيون فن الكاتب».. تضعنا هذه الجُمل المعيارية للمخرج لورانس أوليفيه في موضع حسّاس للغاية، ذلك أنها تجعل من النص الورقي عموداً فقرياً للعمل الدرامي البصري، وهو ما قد لا يسلّم به بعض العاملين في هذا المجال، انطلاقاً من مقولة أخرى ترتكز على مبدأ الوحدة العضوية بين الشكل والمضمون، بين النص وأسلوب العرض والتقديم.. لكن، وفي جميع الأحوال، يقودنا هذا الجدل إلى التساؤل عن موقع الكاتب في عملية الإنتاج الدرامي، السوري منها على وجه الخصوص.

فحيث أن الكتّاب، في الحد الأدنى، كانت لهم مساهمة كبرى في صناعة مجد الدراما السورية لاقتحامهم مناطق عذراء، وخوضهم في قضايا شديدة الجرأة، ورفع سقف الرقابة، وابتكار أساليب حداثية في الخطاب والتعبير، فالمستغرب، وغير المنطقي، أن يبقوا مغبونين من نواح كثيرة، على رأسها الناحية المادية والحقوقية.

الغبن يبدأ من لحظة توقيع العقد مع الشركة المنتجة، فناهيك عن الأجر الهزيل الذي يتقاضاه المؤلف قياساً بالممثلين والمخرج، عليه أيضاً أن يخسر نصه إلى الأبد بموجب فقرة تقتضي بأن النص ملكٌ للمنتج، وبالتالي من حقّه استنساخه على أجزاء كما يشاء، مع الحق أيضاً بإبقاء أو استبدال الكاتب الأصلي بمن يشاء ويرغب، هذا عدا أن المنتج والمخرج يخوّلان لنفسيهما التدخّل بأفكار النص وأطروحاته دون الرجوع إلى الكاتب، وكم من مرة شهدنا معارك في أعمال درامية متعددة الأجزاء شعر كتّابها عند عرضها بأنها لا تنتمي إليهم على الإطلاق.

المسلسلات الكبيرة قبل كل شيء، كتبها كتّاب كبّار، وليس سرّاً أن الممثلين والمخرجين الذين ضربوا الآفاق في الشهرة والنجومية، ارتكزوا أساساً إلى نصوص وحوارات إبداعية محكمة وذات مضامين عالية، مهدت الطريق أمامهم لإظهار مواهبهم، فأوصلتهم إلى قلوب الناس..

الآن وقد بات سؤال موقع الكاتب الدرامي مطروحاً وبقوّة خصوصاً في ظل أزمة النصوص، يبدو صاحب القرار والحسم في وضع الأمور ضمن نصابها هو مثلث الكاتب، المخرج والمنتج، ولكن غياب النواظم المؤسسية والحقوقية التي تحدد العلاقة بين أقطاب هذا المثلث سيفاقم الأزمة ويعسّرها، ويقود إلى مزيد من الاستمرار في غياب المعايير.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

«وحيدان في الانتظار» بالإيطالية

قامت المترجمة الإيطالية ميريام بوي بترجمة مجموعة قصص من (وحيدان في الانتظار) لمهند صلاحات، للغة الإيطالية.

وأوضحت في رسالة منها إلى القاص صلاحات أنها اختارت وبشكل خاص هذه المجموعة بعد أن قرأت العديد من المقالات والقصص للكاتب، وقرأت أيضا ما كتب عن المجموعة التي صدرت منتصف عام ٢٠٠٨ عن دار فضاءات للنشر والتوزيع في الأردن. كما أشارت المترجمة أنها وخلال الشهر القادم ستكون القصص قد تمت ترجمتها.

من ناحيته أشار الكاتب مهند صلاحات على أنه سعيد بهذه التجربة وأن النصوص العربية بدأت تصل لمستوى إعجاب عالمي ليتم ترجمتها، وأنها ستجد الطريق للقارئ الغربي ليبدي رأيه فيها.

(وحيدان في الانتظار) هي أولى إصدارات الكاتب صلاحات القصصية.

وقال الناشر الشاعر جهاد أبو حشيش أن ترجمة قصص من المجموعة هي بادرة لاستكمال جسور التواصل بين الشرق والغرب عن طريق الأدب، مشيراً أيضا أن مثل هذه البادرة تثبت نضج النص العربي المكتوب وارتقائه لمستوى العالمية.

يذكر أن قصص المجموعة حملت مضامين مختلفة، تراوحت ما بين السياسي والاجتماعي والثقافي، بحيث لاذ مهند بأول إصدار قصصي له، بقدرته على التعرية، ووقف أمام مفرداته ليسخر من كل شي حتى من النخبة المعارضة التي تفتش عن سنتيمتر يكون بحجم طموحاتها وهي تود أخذ الأذن من الآخر، وبجدية مفرطة بسخريتها وقف على التفاصيل التي تبدو في العادة مجتزأة من سياقات نصوصنا، أو ما يمكن أن نسميها المسكوت عنها، فسلط الضوء عليها، وفي الوقت ذاته كسر الهالات وأطفأها عن الأمور التي تبدو في نظرنا أحيانا كبيرة.



والقاص والصحفي مهند صلاحات يقيم في عمان، قدم العديد من الدراسات والمقالات والأبحاث في الأدب والفكر والسياسة والثقافة وحقوق الإنسان والديمقراطية، كتب وشارك في كتابة مسلسلات درامية عربية، وله كتابات منشورة في العديد من الصحف والمجلات العربية ومواقع الإنترنت، وحائز على جائزة ناجي نعمان الثقافية ٢٠٠٨ عن مجموعته القصصية إلى أربع نساء. ويعمل حالياً مخرجاً تلفزيونياً لأفلام وثائقية.

المراكز الثقافية الأجنبية.. رأي آخر

◄ سلام الشريف

رداً على ما نشر في جريدة قاسيون / الصفحة الثقافية - العدد ٤١٥ بعنوان: «عن المراكز الثقافية الأجنبية...و«الثقافة الوطنية»..

عن الدور «الثقافي» للإرساليات التبشيرية

في القراءة التي يقدمها محمد سامي الكيال للدور الثقافي الذي لعبته الإرساليات التبشيرية، ومقارنة هذا الدور بنظيره لدى المراكز الثقافية الأجنبية في اللحظة الراهنة، وذلك في مقالته المعنونة: «عن المراكز الثقافية الأجنبية... و«الثقافة الوطنية»: يخرج القارئ بانطباع إيجابي عن دور الإرساليات التبشيرية، وبانطباع عن المراكز الثقافية جوهره الاستهانة بدورها، وباستنتاج مفاده «الله يرحم أيام الإرساليات التبشيرية» التي كانت تقوم بتعليم أبناء المستعمرات زبدة العلوم والفلسفة، فخلقت لديهم بذرة التحرر الفكري على الأقل.. كل ذلك نتائج إيجابية موضوعياً، بمقابل المراكز الثقافية الأجنبية الحالية التي لا تقوم بأي دور سوى محاولة جذب النخب الثقافية وربطها معنوياً بثقافة ولغة بلدان تلك المراكز، وهذه العملية لا تدخل أبداً في إطار السعي لتكوين فئة مثقفة مرتبطة بها عضوياً لتلعب دور الممهد للغزو السياسي الاقتصادي.

ننطلق في نقدنا للقراءة التي قدمت عن الدور الثقافي للإرساليات التبشيرية بأنها ناقشته بمعزل عن الدور السياسي، مما أوصل الكاتب لنتائج مبالغ فيها عن أثرها الثقافي وخلقها لما أطلق عليه «بذور التحرر (الفكري على الأقل)»، فالمشاريع السياسية التي حملتها الإرساليات ولعبت دور عرابها على أرض الواقع ووجدت مفاتيح تنفيذها، هذه المشاريع هي التي أسست لحقبة التبعية التي مازلنا نعيشها حتى الآن بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وما يستتبعه من تبعية فكرية، فهي إذا كانت قد خرجت بطرس البستاني، فإنها وبسبب المشاريع السياسية التي لعبت دوراً رئيسياً في تثبيتها على أرض الواقع، فقد لعبت دوراً أساسياً في مآل حركة النهضة العربية، ووأدت إمكانية ظهور آلاف من منتجي الفكر والعلم وتكوين حالة ثقافية متمايزة بنسفها للشروط الموضوعية المنتجة لهذا التمايز، فـ«بذرة التحرر» تزرع في الأرض وليس في السماء على ما لمطر السماء من أهمية «بالمناسبة المطر هو نتاج تبخر المسطحات المائية على سطح الكرة الأرضية»!.على أننا لا ننكر الدور الذي لعبته الإرساليات بالانفتاح على نتاجات الغرب الفكرية والعلمية منطلقين من الاستقلالية النسبية للبنى الفكرية عن الشرط الاقتصادي الاجتماعي، لكن عدم فهم ديالكتيكية العلاقة بين الثقافي والسياسي في موضوعنا هذا، يقود إلى إعطاء الثانوي دور الرئيسي وتغييب المحرك الأساسي للتحرر الفكري، وإن عدم مناقشة الثقافي بعلاقته مع السياسي، يوقعنا في مطب الميتافيزيقيا من ناحية عدم تناول العوامل المؤثرة بترابطها.

عن الدور الثقافي- السياسي للمراكز الثقافية الأجنبية

بداية، لابد لنا من التذكير أن هذه المراكز هي جزء من المؤسسات الحكومية لبلدانها، وهي ليست مؤسسات مستقلة، وبالتالي فهي، بكل أشكالها، ليست فوق الصراع السياسي وعمقه الطبقي سواء على صعيد المجتمعات المحلية لهذه المؤسسات أو على الصعيد العالمي، وبناء على ذلك لا يمكن قراءة دور هذه المؤسسات إلا بترابطها مع مصالح وسياسات الطبقة المسيطرة في بلدان هذه المراكز الثقافية.

بناء على ما تقدم، لا يمكن لنا فهم دور هذه المراكز الثقافية إلا بربطها مع الأجندة السياسية لبلدان المنشأ والدور السياسي المنوط بها في معادلة الصراع العالمي في عصر أزمة الرأسمالية، ولا نستطيع قراءة وفهم التغيرات التي تطال طبيعة أنشطة هذه المراكز وسقف الخطاب المقدم عبرها وتغيراته إلا مع التغيرات في العلاقة السياسية بين بلدان هذه المراكز وبلدنا، بالإضافة إلى الثقل النسبي لبلدان هذه المراكز في خارطة القوى العالمية. وإذا كنا نتفق مع المقالة على ما أحدثه تطور وسائل الاتصالات من نقلة نوعية في أساليب الغزو الثقافي وتدمير الثقافات المحلية، إلا أن هذا الدور لوسائل الاتصالات ليس مبرراً كافياً لتخلي الدول الرأسمالية عما هو متاح لها من منابر: «المراكز الثقافية». بالإضافة إلى أن القضية ليست مسألة غزو ثقافي – وإن كان هذا العامل حاضراً – بقدر ما هو دور سياسي ثقافي قد يتدرج من تنظيم عملية «سرقة العقول» إلى تغريب منتجي الثقافة (أي ربطهم عضوياً بمشاريع المركز)، إلى إعطاء مؤشرات حول درجة حرارة المجتمع، إلى الجاسوسية بكل أشكالها... وذلك على سبيل الذكر لا الحصر.

وإذا كنا نتفق مع المقالة على أن «سبب بروز دور بعض المراكز الثقافية يرجع إلى اهتراء المؤسسات الوطنية، وهكذا تملأ المراكز ذلك الفراغ وتقوم بدعم بعض الأنشطة والمشاريع الثقافية المحدودة»، لكن يجب النظر إلى حجم ونوعية أنشطة هذه المراكز بحركيتها لا باللحظة التي وصلت إليها الآن، وبالتناسب مع ازدياد تراجع دور الدولة في كل المجالات ومن ضمنها الثقافي، وبالتغيرات السياسية على الصعيد العالمي.

أما عن أثر هذه المراكز على الحياة الثقافية والإنتاج الثقافي فلا يمكن قراءته إلا من خلال الدور المحدد الذي تلعبه منافذ عرض وتوزيع الإنتاج الثقافي على عملية إعادة إنتاج الثقافة واتجاهاتها ومضمونها، ومن المعروف أن هذه المراكز «منافذ التوزيع والعرض» ليست مرتبطة بآلية السوق وحسب، وإنما بأجندة سياسية أيضاً، وخلفية فكرية جل اعتقادها بالتفوق الأوروبي على صعيد إنتاج الفكر والثقافة وما يستتبعه من إملاء مسارات التطور علينا في جميع المجالات ومن ضمنها الفنية، حيث يتم تشجيع وتنمية أنماط فنية يتم التقديم لها كآخر أساليب وتقنيات الفن «الحر الحداثوي»، وتُقدم كوصفات مطلقة لكل زمان ومكان دون أن يحضرهم أن أشكال وعي هذه «الفنون» ومضمونها مرتبطة بظرفها المادي الاجتماعي المنتج لها، ومع اختلاف الظرف المادي الاجتماعي من الطبيعي اختلاف هذه الأشكال ومضامينها وسياق تطورها، حيث تتوضح هذه العملية لكل متابع لنشاطات هذه المراكز من حيث انتقائيتها وعدم إعلان معايير الرفض أو القبول التي تتوضح في النهاية من خلال نوعية المعروضات ومستوى «معاصرتها» أو «حداثتها».

من خلال هذه المعالجة فقط يتم الحكم على إذا ما كانت هذه المراكز تلعب دوراً في إيجاد نخبة مثقفة مرتبطة عضوياً بالمشاريع التي تحملها تلك المراكز ببعدها السياسي، فالحكم على مدى الارتباط العضوي لمثقف ما بمشروع دون آخر يحدده بشكل أساسي شكل ومضمون إنتاجه، وإذا كانت هذه المراكز تسهم بعملية تغريب (من اغتراب) جزء من المثقفين وإنتاجهم وعزله عن مجتمعاته لعدم محاكاة المضامين والأشكال المقدمة لها هذه الأعمال للواقع الاجتماعي ومشاكله المحورية الحقيقية، فلا يجب أن يكون الرد على هذه المشروعات الإمبريالية بالمعنى الثقافي إلا بالتأسيس لمشروع ثقافي وطني حقيقي بعيدا عن اللطميات والانتحاب على اهتراء هذه المؤسسات وتحميل المسؤولية للسلطات وخطابها الأحادي والمهادنة مع أو الرضا بالواقع القائم، فإن أولى الخطوات على هذا الطريق تقديم قراءة صحيحة لواقع الحياة الثقافية، والأطراف والعوامل المؤثرة على اتجاهات تطورها الحالية. ولا يساورنا أي وهم حول إمكانية النهوض لمشروع كهذا دون ترافق العمل عليه مع النضال السياسي لتأمين المقدمات المادية «الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية» التي تشكل حاضنة إنتاج ثقافي وطني وشرطاً لازماً له.

حرب الجاسوسية تشتعل درامياً بين سورية ومصر

«رجال الحسم».. إعلان الحرب درامياً على تل أبيب

◄ **جهاد أبو غياضة**

في رمضان هذا العام أطل علينا العمل الدرامي الوطني «رجال الحسم» للمخرج نجدة أنزور والكاتب فايز بشير، وهو الجديد تماماً من حيث الفكرة، والحبكة القصصية، والبناء الدرامي القائم على فكرة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحل باتت بعيدة، وغائبة أيضاً، عن ذاكرة ومخيلة الأجيال العربية الجديدة، نكسة حزيران ١٩٦٧ التي رسخت من خلالها الدولة المسخ القائمة على الاغتصاب والعدوان (إسرائيل) وجودها، لا بل وزادت مساحة الأراضي العربية التي تحتلها؛ انطلاقاً من فكرة الجاسوسية والاستخبارات المضادة. وعلى الرغم من سياقه التاريخي وأبعاده السياسية والعسكرية إلا أن هويته الإنسانية والوطنية تطغى فيما يختص بمفاعيل النكسة ومخلفاتها من الناحية الاجتماعية والإنسانية. هو يروي حكاية أستاذ جولاني يُدعى فارس (باسل خياط) يؤدي خدمته العسكرية في فوج المغاوير. ويشترك في حرب الـ١٩٦٧ التي تسلبه والدته وشقيقه، وتصاب أخته (تاج حيدر)، فيقرر الانتقام لهم. ويتقدم بطلب تنفيذ عملية فدائية في الأراضي المحتلة، لكنه يرفض لأنه مدرس فيسافر إلى ألمانيا حيث تخدمه المصادفات ويجد نفسه داخل أتون أحد صراعات التصفية في جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي «الموساد» وهنا أيضاً تخدمه «محاسن الصدف» وما أكثرها في هذا المسلسل، ويتحول إلى «إيشاك» اليهودي البولوني الذي يذهب إلى إسرائيل، بمساعدة الضابطة ميراج أو سارة (المطربة مايا نصري) التي يقنعها بحبه لها، وسرعان ما ينجح في اختراق الموساد.

نص المسلسل هو الأول الذي يتحدث عن الجاسوسية في تاريخ الدراما السورية، وقد نسج بطريقة بعيدة عن كل تقليدية قصص التجسس في الصراع العربي الإسرائيلي التي تناولتها السينما والدراما العربية. لكنه لم ينجح في الدخول إلى عالم الجاسوسية بشكل واضح وصريح، فهو لا يتحدث عن الجاسوسية بقدر ما يقدم الصراعات الداخلية في جهاز الموساد، وبالجانب الآخر بدا وكأنه يروي حكاية البطل الهوميري الذي لا يقهر، والذي كل همه وشاغله الوحيد هو الوطن، وهو ما تظهره جلياً مشاهد الحب المليئة بالخطابية تحت شعار «حب الوطن هو أسمى أنواع الحب».

والنقطة الثانية هي الغياب التام لدور ورجال المخابرات السورية عن العمل، وهو المفترض أن يقابل دور الموساد في صراع الاستخبارات، فليس من المنطق بشيء أن يخوض البطل كل هذه الصراعات في ألمانيا من دون ظهور شخصية لفرد من الاستخبارات السورية، اللهم إلا بمشهد واحد فقط غير مفهوم لأحد ضباط المخابرات السورية يتم إخفاء وجهه وكأنه شخصية حقيقية!

هنالك أيضاً بعض الأحداث التي تجري في المسلسل ولا تمت إلى الصراع الدرامي بصلة بل وحتى للواقع آنذاك. كقصة وفاء، شقيقة زوج أخت فارس، التي تقيم علاقة خارج إطار الزواج مع شاب تتعرف إليه في دكان أبي فارس، وعندما يعلم الأهل بما حصل يتعاملون بمنتهى الوعي والرقي، وأن ما حصل قد كان خطأً يمكن للفتاة والشاب إصلاحها عبر الزواج؛ من دون أن تراق الدماء حتى يسلم الشرف الرفيع من الأذى.

النقطة الثالثة التي أدت لتمييع الفكرة، كثرة المشاهد التي شابها استعادة الذكريات والأفكار وتكرارها وهو ما أدى بدوره إلى الإطالة المملة التي جعلت الأحداث تسير ببطء شديد في بعض الحلقات.

أما من حيث الإخراج فيسجل الإبداع والتميز الذي عودنا عليه نجدة أنـزور، بحيث يمكن القول إن الكاميرا غطت على عيوب السيناريو، وخصوصاً مشاهد الحرب التي عبرت عن الألم ومعني الهزيمة وبعض أسبابها بشكل لم يقدم سابقاً بالدراما العربية عموماً بهذا الشكل المعبر.

«رجال الحسم» عمل خيب كل الآمال والتوقعات وأولها التي أطلقها مخرجه الذي تحدى به الدراما المصرية، وكاتبه الذي اعتبره نقطة مضيئة في الظلام الذي تعيشه الأمة العربية حالياً.

Jihad-ag@hotmail.com



من التراث الشعبي في الجولان

أغاني العمل - أغاني الرجيدة

◄ **محمد خالد رمضان**

التراث الشعبي «الفولكور» هو ما يحفظه الشعب في ذاكرته، ووجدانه الشعبي من أغان وحكايات، وأمثال، وتشبيهات، وكنايات، ومعتقدات، وعادات، وتقاليد وغير ذلك من المأثورات الشعبية الشفاهية. وهناك القسم الثاني منه وهو التراث الشعبي المادي الذي يرثه الشعب عن الأجداد بشكل عادي، ويضم أشياء كثيرة، من جملتها أدوات العمل كلها، الأشكال الفنية التي ترسم على الأزياء والعمارات، وفنون الرقص... إلى آخر ما هنالك من تراث شعبي مادي.

عرضنا بشكل موجز ما يعنيه التراث الشعبي لندخل إلى أحد أبوابه الشفاهية، وهي أغاني العمل، ولنتحدث عن جزئية واحدة منها وهي أغاني الرجيدة.

الرجيدة هي نقل أحمال القش بعد حصيدته من الحقل إلى البيدر. وهذا القش هو للحبوب فقط. ويحمل هذا القش على البغال والكدش، وأحياناً على ظهور الجمال. ويكلف بعملية الرجاد الشباب الذين لديهم القدرة على ذلك، وأحياناً تكلف بعض الصبايا الماهرات. وعملية الرجيدة عمل صعب ومنهك، إذ قد تكون المسافة طويلة بين الحقول والبيادر، وهذا يتطلب المشي، وملاحظة الدابة، والقش المحمول عليها.

والرجيدة في الجولان صعبة لصعوبة التضاريس. ففي أكثر الأراضي هناك تلال، جبال، صخور بركانية تنهك السائر.

ومثلما هو في كل أغاني العمل يغني الراجود أو الراجودة الأغاني التي تروح عن النفس، وتحض على الصبر والاحتمال، وتحمل الآمال والأماني، وفيها كشف للواعج الحب والشوق، وتحمل أيضاً الشكوى والهموم، وهذه الأغاني من التراث الشفاهي غير معروف المؤلف والملحن فقد حملتها الذاكرة الشعبية على مرور السنين. وسأورد بعض أغاني الرجيدة الجولانية التي جمعتها، وهي من أغان عدة منها (العلا) أو (علا) وأغاني (الدلعونا).

يا علاني سانودة(١)
على الأرض ممدودة
كل ما بترق راجودة
تولّع يا قلبي تولّع



بترجد بالقمح بترجد بالقمح
ونهد عليها عالصدر رمح(٢)
وحبيًّ لفطيم ويا قلبي طفح
ومتى يا ربي حاتريحونا
وبكرة الرجيدي وبكرة الرجيدي
نشوف الصبايا وقدامن عيدة(٣)
ومننام الليلة ووين الرديدة(٤)
حنوا علينا يللي تحنونا
يا أبجد هوّز يا أبجد هوز
الراجود عزابي بدو يتجوز
والقرش بعبّو لسّا ما هزهز(٥)
يمكن بها لرجدة بتتجوزونا

المقطع الأول أعلاه هو من أغنية «علاّ» أما المقاطع الأخرى فهي من أغنية «دلعونا».

لقد لاحظنا في تلك المقاطع آمال (الرواجيد) وأمانيهم وحبهم وعشقهم، ولاحظنا أيضاً مدى تأثير تلك الأغنيات في عملهم وكيف يجدون لتحقيق تلك الآمال.

روت تلك الأغنيات السيدة عائشة الأسعد من قرية «جيا»، العمر ستون سنة.

● **ملاحظات:**

١- سانودة: هي عصا طويلة لسند الأشياء وهي مؤنث سانود.
٢- رمح: بمعنى قفز
٣- عيدة: اسم فتاة
٤- الرديدة: جمع رديد وهو الذي يرد على المجوز أو القصيبة
٥- هزهز: بمعنى خشخش

سفاسف كتّاب الدراما السورية

◄ **نبيل محمد**

عرضت فضائية الدنيا الخاصة على هامش الأعمال الدرامية الرمضانية، بهدف ملء ساعات البث في العيد بمادة غنية، جلسة حوارية مع عدد من كتاب الدراما السورية وهم: فؤاد حميرة - يم مشهدي - أحمد حامد - هاني السعدي.. حيث تناولوا في هذا الحوار وفق وجهة نظر كل منهم - التي تتفق في الخطوط العريضة وتختلف في بعض التفاصيل - الدراما السورية في تطوراتها الحالية، وموقف الصحافة من الدراما، ودور الكاتب في العمل الدرامي..

قد لا تستوقف المشاهد الكثير من تفاصيل الحوار المختلطة والمتشابكة إلى درجة الضياع، بحكم ضعف الإعداد إلى درجة الانعدام، وتركيز الكتّاب على تفاصيل معينة دون غيرها وتكرارها عدة مرات، والبعض منهم استغل الحوار للحديث عن منجزه الدرامي وأهمية اسمه على الخارطة الدرامية السورية إلى درجة استهجان وجود الزميل الآخر في هذا الحوار بشكل غير مباشر.

ركز هاني السعدي بحكم كونه «عراب» الجلسة، وفقاً لمفهوم أنه الأقدم والأشهر، على قضية خلاف الكاتب مع المخرج، بسبب سوء تصرف المخرج بالنص، وتجرئه على تغيير الكثير من التفاصيل والحوارات التي وضعها الكاتب، وهنا قد نجد الموضوع يستحق الوقوف عنده، ولكن ليس في وجه المخرج ولا في وجه الكاتب، وإنما في وجه الاثنين معاً، وهنا لا نقصد جميع الكتاب ولا جميع المخرجين، إنما الأغلبية بمن فيهم المتحدّث، فبالفعل ليس للمخرج أحقية التدخل بالنص دون أخذ إذن الكاتب على اعتبار أن لهذا النص ملكية فكرية قد لا تقتضيها العقود والأوراق وإنما تقتضيها أخلاق التعامل المهني مع النصوص المكتوبة، واحترام المخرج للكاتب ومنتجه، ولكن الحقيقة والواقع تقودنا للقول بأن المخرج في هذه الحالة لم يرتكب ذنباً كبيراً، ولم يمارس سلطة الجزار على فريسة مميزة. حين ندرس هذا النص لن نجده، على الأغلب يحقق هذا الكمال الفني والدرامي، فهو في النهاية ليس نص وسيناريو آلان باركر ولا رواية ميلان كونديرا، وإنما هو بضاعة استهلاكية، في غالب الأحيان، لن يطرأ عليها تغيير منهجي إذا دخلتها بعض المنكهات بل قد ترفع هذه التغييرات من سويتها، وإذا كانت رؤية الكاتب أن تدخل المخرج في نصه هو تدخل سافر، فهذا يعود إلى أنه «آكل مقلب بحالو» ويعتقد أن نصه منزّل وأن أي طارئ عليه قد يلغي من هوية انتمائه إلى أنامل الكاتب، أو أن الجمهور سوف يلاحظ أنه من المستحيل أن يكتب هذا الكاتب تلك الجملة، لأنه ذو مستوى أرفع وأرقى.

يظن بعض الكتاب الدراميين أن تاريخهم الكتابي بالفعل عريق وأن ذاكرة الجمهور لا يمكن أن تمحوه، وبالتالي فإن أي منتج لهم، هو مؤثر بالضرورة، وهو ذو قدسية في التعامل الفني معه، مهملين قضية أن تدخل المخرج قد يغطي تلك العيوب الفاضحة في نصوصهم، أو قد يعطي لحوار ما معنى معيناً، يخرجه من طبيعته السطحية، وزيفه الأدبي.

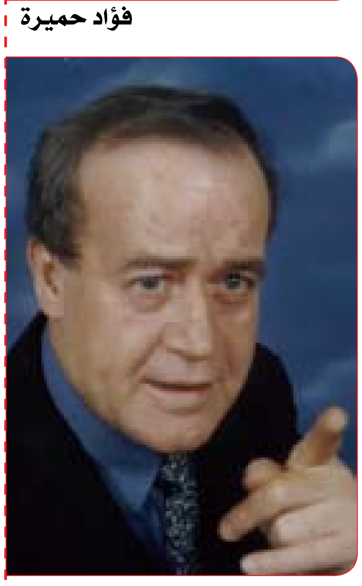
من المؤسف جداً أن نسمي نصاً ما بضاعة استهلاكية إلا أن بعض الأعمال الدرامية أثبتت بجدارة أن نصوصها «بطاطا»، لذا لا عيب إن لعب المخرج دوراً ما في تنكيهها أو قليها بشكل يعطيها طعماً مستساغاً لدى الجمهور، أو يخفف من أثرها السرطاني على الذائقة العامة.

وفي المقابل لا بد أن نذكر أن بعض النصوص، وهي قليلة، من المستحسن أن يلعب الإخراج فيها دور الصياغة الفنية وتحويل الكلام إلى صورة حياتية، على اعتبار أنها نصوص تستحق بالفعل الإحترام والتعامل معها على أنها منتج أدبي وفني راقي.

أما أحمد حامد فيطالب بمقاضاة الصحافة التي تشتم كاتباً درامياً ما، وكأن صحافتنا على قدر من الموضوعية كي تشتم بعض كتاب الدراما، ثم هل من أحد قرأ شتيمة ضد كاتب معين؟! وما هو بالأساس مفهوم الشتيمة؟ هل هو النقد الموضوعي، أم الانتقاد المجاني؟! وفي الحالتين، هل يقوم الصحفي بمهاجمة تيار فكري أو أدبي عندما يتعرض لأحد الكتاب بالنقد، أم أنه من منظور حامد يجب أن تبقى الصحافة تجميلية توثيقية محابية شمولية زائفة.



فؤاد حميرة



هاني السعدي

لقد وجد حامد من بين زملائه في الحوار من يرد عليه، ويحاول ثنيه عن مواقفه ضد الصحافة، ليعيده إلى صلب حديثه عن أعماله الدرامية المؤثرة وفق منظوره وهي ثلاثة.. إلا أنها فجأة بدت أربعة عندما ذكرها واستمرت بالتزايد بالتقادم مع اقتراب نهاية الحلقة الحوارية الجريئة.